رواق عربي

٦

عدد خاص

حركة حقوق الإنسان

خطاب حقوق الإنسان فى العالم العربى

نيل هيكس

نحو حماية فعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان

منى رشماوى

مناظرة :

التحديات الجديدة للحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان

خضر شقيرات ــ فاتح عزام ــ محمد زيدان ــ إياد السراج

هيثم مناع ــ أمين مكى مدنى ــ منصف المرزوقى

قضايا للمناقشة ــ تقارير ــ كتب ــ وثائق

ابريل ١٩٩٧

يصدرها " مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان "

مركز القاهرة

لدراسات حقوق الإنسان

* هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان فى العالم العربى.. ويلتزم المركز فى ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما فى ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

* يتبنى المركز لهذا الغرض برامجاً علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين فى مجال حقوق الإنسان.

* لاينخرط المركز فى أية أنشطة سياسية ولاينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته ، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

---

٩ شارع رستم - جاردن سيتى- القاهرة
الرقم البريدى ١١٤٦١ ص. ب ١١٧ مجلس الشعب
تليفون ٣٥٤٣٧١٥- فاكس ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض (مصر)
أحمد عثمانى (تونس)
أسمى خضر (الأردن)
السيد ياسين (مصر)
آمال عبدالهادى (مصر)
سحر حافظ (مصر)
عبدالله النعيم (السودان)
عبدالمنعم سعيد (مصر)
عزيز أبو حمد (السعودية)
غانم النجار (الكويت)
فاتح عزام (فلسطين)
فيوليت داغر (لبنان)
محمد أمين الميدانى (سوريا)
هيثم مناع (سوريا)

مستشار البحوث
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهى الدين حسن

رواق عربى

يصدرها

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رئيس تحرير العدد

بهي الدين حسن

مدير التحرير

جمال عبد الجواد

هيئة التحرير

السيد سعيد

آمال عبد الهادي

عبد الله النعيم

محمد السيد سعيد

هيثم مناع

سكرتير التحرير

علاء قاعود

المراسلات

بإسم مدير التحرير على العنوان التالى:

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

القاهرة. ص. ب ١١٧ مجلس الشعب

رواق عـــربـــى

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩ شارع رستم - جاردن سيتى القاهرة

تليفون: ٣٥٤٣٧١٥

الغلاف: أحمد عز العرب

الإخراج الفنى: أحمد هاشم

إنجاز: **آفاق للترجمة والنشر**

١٦٦ شارع ٢٦ يوليو - ميدان سفنكس

تليفون: ٣٠٣٩٤٣٦

رقم الإيداع: ١٩٩٦/١٠٣٢٢

الترقيم الدولى:

المحتويات

الإفتتاحية

الشجاعةوحدها..لاتكفي — **رئيس التحرير** ٦

دراسات

خطاب حقوق الإنسان فى العالم العربى: لم تنجح حركة حقوق الإنسان العربية فى تحقيق إجماع شعبى حول قيم ومبادئ الحركة ، فيما أن ذلك هو الشرط الأساسى للتطبيق الأوسع لحقوق الإنسان — **نيل هيكس** ١١

نحو حماية فعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان: لا يجب إعطاء الإنطباع بأن مصطلح " المدافعون عن حقوق الإنسان " هو مصطلح فضفاض يضم كل المدافعين عن المجتمع المدنى — **منى رشماوى** ٣٦

قضايا للمناقشة

دعوة حقوق الإنسان فى سياق الحالة الثقافية الراهنة: الأساس الموضوعى للحالة الثقافية العربية الراهنة هو ضعف تجهيزها بالركائز العقلية والمؤسسية اللازمة للتجديد فى مجالات المعاش والتنظيم الإجتماعى والنشاط الرمزى

محمد السيد سعيد ٤٨

نحو إستعادة زمام المبادرة "نحو إستراتيجية جديدة لحركة حقوق الإنسان": الإفتقار إلى موقف متبلور قائم على الدراسة المعمقة لقضايا الواقع يجعل حركة حقوق الإنسان هدفا سهلا للحملات السياسية المعادية

بهى الدين حسن ٦٠

الآراء الواردة لاتعبر بالضرورة عن رأى "رواق عربى" أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مناظـــرة

التحديات الجديدة للحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان: إن السلطة الفلسطينية: دائما ما كانت تبدى الاستعداد للتعاون ممثلا فقط فى استقبال ممثلين عن المنظمات والحديث معهم وذلك مقابل السكوت وعدم الحديث عن إنتهاكتها لحقوق الإنسان

خضر شقيرات ٦٩

غموض الأهداف بين السياسة والمبادئ: المعضلة التى تواجه مناضلى حقوق الإنسان فى فلسطين هى عدم وضوح الأهداف وخلط الأمور السياسية والحقوقية والفلسفية ببعضها البعض

فاتح عزام ٧٩

نحو مفهوم جديد لدور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية: القاعدة الجماهيرية الداعمة هى الكفيلة بمراقبة إنتهاكاتالسلطة وتقويمها

محمد زيدان ٨٧

بين ثقافة البندقية وثقافة الديمقرطية: لا بد من حشد الطاقات المجتمعية داخل وخارج المجلس التشريعى لإلزام السلطة بالديمقراطية وسيادة القانون

إياد السراج ٩٤

المستهدفون: مشكلة السلطة الفلسطينية تكمن فى أن خيارها التعسفى يضرب فى الصميم إمكانية إستقلال فلسطين وليس فقط قمع شعب من قبل حكومته

هيثم مناع ٩٩

خيار وحيد .. لماذا؟ بمجرد دخول السلطة الوطنية إلى الضفة والقطاع فإنها إعتبرت أن دور منظمات حقوق الإنسان قد إنتهى

أمين مكى مدنى ١٠٥

بين المطرقتين والسندان: على الرغم من أن الفلسطينين آخر من دخلوا معركة الاستقلال الثانى من العرب إلا أن هناك مؤشرات على أنهم سيكونوا أول من يربحها

منصف المرزوقى ١١٠

تقارير

ملامح أولية حول: الكنيسة وحركة حقوق الإنسان فى مصر: كغيرها من الأديان ، تتفق المسيحية مع جوهر قيم حقوق الإنسان إلا أن ذلك لا ينعكس بالضرورة فى النشاط الكنسى **جورج عجايبى** ١١٣

الدفاع عن حقوق الإنسان فى المنفى: " نموذج جمعية حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربى " لقد دفعت الجمعية ثمنا باهظا لتطابق مفهوم القائمين عليها للجمعية مع مفهومهم للجبهة الوطنية **هـ.م** ١٢١

إستراتيجيات الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان: هناك قلق وإهتمام متزايد بطابع التحديات التى تواجه الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان والتى يعتقد أنها تفوق كافة ما يواجه الحركة العربية **علاءقاعود** ١٢٦

كتب - ندوات

الإستقلال الثانى : من أجل الولة العربية اليموقراطية الحديثة **شريف هلالى** ١٣٤

العقل والشريعة " مباحث فى الإستمولوجيا العربية الإسلامية " **ع.ق** ١٣٩

وثائق

وقفة مع إنطلاقة جمعية حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربى باريس ١٩٨٣. ١٤٣

المعتقلون السياسيون فى العالم العربى بيان صادرعن جمعية حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربى ١٩٨٥. ١٤٨

مبادئ جوهانسبرج حول الأمن القومى وحرية الحصول على المعلومات أكتوبر ١٩٩٥. ١٥٥

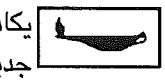

يكاد ينتظم موضوعات هذا العدد محور البحث عن إستراتيجيات جديدة لحركة حقوق الإنسان.

يثير ذلك على الفور، سؤالاً عن مدى حاجة حركة حقوق الإنسان لوضع إستراتيجيات لعملها، أو حتى لاستخدام تلك الكلمة، وثيقة الصلة بأمورالسياسة والحرب ؟

أظن أن أحد مصادر تراجع فاعلية حركة حقوق الإنسان عالمياً، هو عدم إدراكها لأهمية وضع إستراتيجيات محددة موجهه لعملها، وقابلة للتطوير تبعا للتغيرات التي تلحق بالبيئة السياسية والثقافية والاجتماعية التي تعمل فيها .

هناك تصور تبسيطي شائع في أوساط حركة حقوق الإنسان والمهتمين بها، يعتقد أن مهمة المدافعين عن حقوق الإنسان قد تنطوي على مخاطر جسيمة تتطلب شجاعة ، ولكنها في النهاية مهمة واضحة ومحددة وبسيطة .

الشجاعة وحدها لاتكفي

فهناك مبادئ عالمية معترف بها، والأمر هنا يتوقف على مدى عمق الإلمام بها وعمق الإيمان بها،... وهناك تقنيات مهنية محددة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيقها وتوثيقها وإعداد التقارير بشأنها، والأمر يتوقف على مدى التمرس بها، وتوافر الشجاعة للكشف عن هذه الانتهاكات...، وهناك خبرات متوارثة عن كيفية الإعلام عن هذه التقارير من خلال وسائل الإعلام المحلية والدولية، والأمر يتوقف على درجة استيعاب هذه الخبرات، والإبداع في الحفاظ على اهتمام وسائل الإعلام بنشاط المنظمة...، وهناك آليات دولية متنوعة لتحريك أجهزة الأمم المتحدة المعنية أو المنظمات الدولية غير الحكومية الشقيقة ، والمسألة تتوقف هنا على مدى إجادتها ، والإبداع في أعمال التكتيل (Lobbying) للحكومات والمنظمات غير الحكومية لتعبئة أقصى الضغوط الممكنة وتكثيفها على الحكومة المعنية...، وهناك شروح وافية لمواثيق حقوق الإنسان ، والمطلوب فقط هو ترجمتها وتعميمها على أوسع نطاق ممكن، وتبسيطها لمن لاتتسع مداركه لاستيعابها...

هكذا تتضح مدى وضوح وبساطة مهمة المدافعين عن حقوق الإنسان!! غير أن الأمر ليس بهذه البساطة.

في هذا العدد تتناول منى رشماوي المخاطر المتنوعة التي تحيط بالمدافعين عن حقوق الإنسان، الأمر الذي يستلزم الأخذ بعين الاعتبار مهام حمايتهم هم أنفسهم. وفي هذا الإطار لا تكتفي مني بالحديث المتوقع عن الحماية الجسدية والقانونية ، بل تورد ما تسميه "بالحماية الأخلاقية"، بما يتضمنه ذلك من وضع

مدونة سلوك أو ميثاق شرف أخلاقي ملزم للمدافعين، بحيث لا يختل دعم الرأي العام لهم، الأمر الذي يسهل الاعتداء عليهم.

ويتناول نيل هيكس البيئة السياسية المحيطة بعمل حركة حقوق الإنسان في العالم العربي، وانعكاساتها على مهمة بلورة خطاب عربي لحقوق الإنسان. ويتناول محمد السيد سعيد – في مقال يبدو وكأنه قد كتبه لحظة طباعة هذا العدد رغم أنه مكتوب منذ أكثر من ٣ سنوات – تعقيدات البيئة الثقافية الخاصة التي تعمل فيها الحركة العربية لحقوق الإنسان، وانعكاسات علاقة السياسة بالثقافة والمزاج العام في اللحظة الراهنة على مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي، ليصل بالقارئ إلى استنتاجات أبعد ما تكون عن البساطة.

إن واقع الحال يشير إلى أن توافر أعلى مستويات الشجاعة والإقدام، والمعرفة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتوافر أرقى درجات الحرفية المهنية في إتقان آليات العمل على المستوى الدولي وفى العلاقة بوسائل الاعلام، لم يكن كافياً لإحراز تقدم يتسق مع هذه الإمكانيات، بل بالأحرى فان تراجعاً ملحوظاً في فاعلية الحركة لا يمكن أن يمر على العين المتفحصة.

قد لا يكفى تأمل أحوال حقوق الإنسان بشكل عام على خلفية النمو الهائل في عدد المنظمات وعدد الأشخاص (أعضاء، متطوعين، عاملين محترفين) ، وإنما ربما قد يكون معبراً للغاية نموذج منظمة العفو الدولية، المنظمة التي تحظى باحترام وتقدير لا يضاهى ولا ينازع في مختلف الأوساط – وبما في ذلك – لدى أعدائها.

فمن واقع دراسة إحصائيات التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية عبر عشر سنوات ، يتضح أنه فى مقابل تضاعف عدد أعضائها وميزانيتها وعدد نداءات الاستغاثة العاجلة التي تصدرها، فإن قدرتها على تحرير السجناء الذين تتبناهم، قد تراجعت من ٤٨ ٪ إلى ٤ ٪ !!! (أنظر افتتاحية العدد الثالث من رواق عربي).

هل هناك تفسير ؟

لقد سبق أن أثار كاتب هذه الافتتاحية هذا التساؤل منذ أكثر من عام من خلال ورقة تحمل عنوان "نحو استعادة زمام المبادرة ثم من خلال أوراق تطبيقية عليها جرت مناقشتها في عدد من المنتديات – شارك في بعضها ممثلون لمنظمة العفو الدولية – وتم تداولها على نطاق واسع ، وكتبت عليها تعليقات عديدة، كلها تجمع على وجود مشكلة كبرى تتصل بطريقة عمل منظمات حقوق الإنسان

أظن أن أحد مصادر تراجع فاعلية حركة حقوق الإنسان عالمياً، هو عدم إدراكها لأهمية وضع إستراتيجيات محددة موجهه لعملها، وقابلة للتطوير تبعا للتغيرات التي تلحق بالبيئة السياسية والثقافية والاجتماعية التى تعمل فيها

بشكل عام ، والمنظمات الدولية بصورة خاصة.

وقبل محاولة تلمس الأبعاد المحتملة لهذه المشكلة ، هناك سؤال منطقي يطرح نفسه: هو هل تملك حركة حقوق الإنسان تغيير العالم ؟

بالطبع لا...، ولكن هذا يقودنا إلى سؤال آخر يتعلق بما هو بالفعل بأيدي منظمات حقوق الإنسان من موارد و خبرات ، وكيف تدير أمورها لتحقيق أهدافها في ظل التسليم بمحدودية قدرتها على التغيير؟

تقدم لنا ورقة "نحو استعادة زمام المبادرة" المنشورة في هذا العدد دراسة حالة ملموسة ، تحاول أن تجيب على هذا السؤال ، من خلال تأمل للكيفية التي تصرفت بها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحالة حقوق الإنسان في مصر فيما هو متاح بأيديها مجتمعة أو منفردة

وسنلاحظ في هذا المقال أنه برغم أن هذه المنظمات الدولية والمحلية تملك أعلى مستويات الشجاعة وأرفع مستويات الأداء المهني الاحترافي الذي لا ينازع فيه أحد، ورغم توافر مستوى عال نسبياً من استثمار الموارد البشرية والمادية والفنية في هذا المجال ، فإن هذه المنظمات قد عجزت عن توظيف ذلك لتحقيق إنجاز ما ملموس، بل يخشى الكاتب – وقد كان على رأس المنظمة المصرية حينذاك – أن تكون قد ضيعت فرصة محتملة كانت كفيلة بفتح الأبواب أمام تقدم أكبر .

والكاتب يعزو ذلك إلى الافتقار إلى إستراتيجيات للعمل – وربما الافتقار أيضاً إلى إدراك ضرورة وضع إستراتيجيات – و الافتقار إلى التنسيق والعمل المشترك المرتكز على إستراتيجيات محددة ، فهناك بالطبع تشاور وتنسيق يومي ، ولكنه محصور بالوقائع الصغيرة اليومية، ولا يرتقى إلى السياسات وخطط العمل.

أزمة البحث عن إستراتيجيات للعمل في مجال حقوق الإنسان ، تثيرها بشكل موسع ومثير ، المناظرة التي افتتحها خضر شقيرات حول "التحديات الجديدة لحركة حقوق الإنسان الفلسطينية"، واستجاب لها عدد من أبرز قيادات الحركة الفلسطينية والعربية لحقوق الإنسان.

ولايختلف أحد، أنه حتى وقت قريب، كانت المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان هي المثل والنموذج لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، بفعل المستوى المرموق الذي حققته من هضم وإتقان معارف وآليات وأساليب العمل في مجال حقوق الإنسان، ولكنها لأسباب لا تتصل بالمعارف أو المهنية، بدأ أدائها يصيبه الاضطراب، الأمر الذي تنم عنه بعض تقاريرها وبياناتها –

لابد من وضع مدونة سلوك أو ميثاق شرف أخلاقي ملزم للمدافعين، بحيث لا يختل دعم الرأي العام لهم، الأمر الذى يسهل الاعتداء عليهم

المنشورة – أو بعض الأحداث التي امتنعت عن إعلان موقف بشأنها، ودخلت منظمتها الأم "الحق" في أزمة هيكلية عميقة، لا يعرف أحد متى وكيف يمكن أن تخرج منها معافاة.

في هذه المناظرة يطرح خضر شقيرات السؤال الذي يدور بذهن كل المدافعين عن حقوق الإنسان في فلسطين ، ولكن لم يقدم أحد على طرحه على بساط المناقشة المفتوحة والعلنية: أي إستراتيجية يجب أن تتبعها المنظمات الفلسطينية المعنية بحقوق الإنسان تجاه انتهاكات السلطة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان، ذلك الممثل الشرعي الوحيد الذي ناضل المدافعون عن حقوق الإنسان – كمواطنين – من أجله؟

قد تبدو مشكلة منظمة الحق أزمة إدارية تتصل بحدود سلطات العاملين ومجلس الأمناء ، أي لا صلة لها بسؤالنا، ولكن كل من يعرف "الحق" عن قرب، يدرك أن هذا السؤال هو الذي يشق منظمة الحق ، سواء عاملين أم مجلس.

إنه نفس السؤال – ولكن بصيغة أخرى – ومن موقع مخالف الذى يطرحه فاتح عزام في تعليقه على خضر شقيرات: "هل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس هو الهدف الأساسي والأسمى للجميع الذي في سبيله ترسخ كافة الجهود المجتمعية بما فيها الصراع من أجل احترام حقوق الإنسان ؟ أم هل احترام حقوق الإنسان وكرامته هو الهدف الأسمى الذي يتطلب ضمن ما يتطلب التحرر الوطني والسيادة وبناء دولة القانون ؟"

فاتح يجيب بنعم للشطر الثاني، ولكن رغم أنه تقريباً منطلقات خضر، فإن السبل للوصول إلى ذلك تختلف باختلافهما حول مدى صحة أن يأخذ أو لايأخذ المدافعون من حقوق الإنسان في اعتبارهم اتفاقية أوسلو ، وآفاق الأداء الديمقراطي للسلطة الفلسطينية .

كما هو واضح أنها عناوين سياسية كبرى تجدد إثارة السؤال التقليدي حول مدى صحة القول بأنه منظمات حقوق الإنسان لاتعمل بالسياسة، ومحايدة سياسياً. وهل الخوض في الإجابة العملية على مثل هذه الأسئلة، بما يترتب عليه من استنباط إستراتيجيات للتطبيق، تخرج المنظمات من ميدان حقوق الإنسان إلى حقل العمل السياسي؟

هل كان تجنب المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان لاتخاذ موقف من انتهاكات الفصائل الفلسطينية لحقوق الإنسان الفلسطيني في فترة الانتفاضة – وهو الأمر الذي يجمع عليه المتحاورون الفلسطينيون – موقفا من السياسة أم انخراطا فيها؟

واقع الحال يشير إلى أن توافر أعلى مستويات الشجاعة والإقدام، والمعرفة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ، وتوافر أرقى درجات الحرفية المهنية في إتقان آليات العمل على المستوى الدولي وفى العلاقة بوسائل الاعلام، لم يكن كافياً لإحراز تقدم يتسق مع هذه الإمكانيات

هل تسدد الآن المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان "فواتير" هذا الموقف الذي اتخذته منذ عشر سنوات، بعد أن أصبحت كبرى هذه الفصائل في السلطة؟

وهل هناك تعارض بين أهداف التحرر انوطني وحقوق الإنسان ؟!

السؤال قد يبدو غريباً، ولكن بعض الذين يطرحونه كل يوم في عالمنا العربي، لايطرحون السؤال الآخر الإجابة : وكيف يمكن إنجاز تحرر وطني على أنقاض حقوق الإنسان ؟ كما يغفل هؤلاء أن الإرهاصات الأولى للحركة العربية لحقوق الإنسان جاءت كرد فعل على اثنتين من أفدح النكبات التي أصابت العالم العربي: هزيمة يونيو ٦٧، واجتياح لبنان واحتلال بيروت ١٩٨٢. وهو الأمر الذي تشير إليه وثائق هذا العدد من رواق عربي.

إنها مرة أخرى غابة المسار المعقد للعمل في حقل حقوق الإنسان البعيد عن التبسيط.

ومن ثم فإنه مع التفاوت في تقييم الموقف ، وتنوع الإجابات على سؤال خضر شقيرات، فإن جملة من الإستراتيجيات المقترحة تحملها تعليقات المشاركين في المناظرة، لترسم لوحة للعمل من أجل حقوق الإنسان أبعد ما تكون عن التبسيط

ما أحوج المدافعون العرب عن حقوق الإنسان للاستماع اليوم إلى الأصدقاء في حركة حقوق الإنسان في تونس وهم يقيمون خبرة إدارة الكفاح من أجل حقوق الإنسان بعد عشر سنوات من حكم زين العابدين بن على ؟

لقد بدأ منصف المرزوقي هذه المناقشة في العدد الثالث من "رواق عربي"، وكنا نتوقع أن يستنهض النقد المرير الذي وجهه المرزوقي وجهات نظر أخرى تستجلى بقية أبعاد الوضع القاسي الذي تمر به الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان ، بما يثري خبرات كل المدافعين عن حقوق الإنسان. إن "رواق عربي" تدرك مدى إحكام القبضة الأمنية في تونس ، والخيارات الصعبة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان هناك، ومن ثم فإن لديها كل الاستعداد لنشر أي دراسات مستقلة أو تعليقات على المرزوقي دون ذكر أسماء كتابها.

إن هدف "رواق عربي" من فتح حوارات من هذا النمط ، هو محاولة استخلاص الدروس والتعلم المشترك من الخبرات الثمينة لمختلف المنظمات والخبراء التي تحتاج قبل كل شئ إلى استظهارها أمام المهمومين بحركة حقوق الإنسان، وإخضاعها للمناقشة والدراسة المستمرة بعقول مفتوحة.

رئيس التحرير

برغم أن المنظمات الدولية والمحلية تملك أعلى مستويات الشجاعة وأرفع مستويات الأداء المهني الاحترافي الذي لا ينازع فيه أحد ، ورغم توافر مستوى عال نسبياً من استثمار الموارد البشرية والمادية والفنية في هذا المجال ، فإن هذه المنظمات قد عجزت عن توظيف ذلك لتحقيق إنجاز ما ملموس

خطاب حقوق الإنسان في العالم العربي *

نيل هيكس**

ينشط في بلدان الشرق الأوسط عدد متزايد من الأفراد والجماعات المحلية والخارجية من مختلف الأنواع، ممن يمكن تصنيفهم كحركة بقدر سعيهم وراء هدف مشترك هو ترويج إحترام معايير حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً. وحركة حقوق الإنسان هذه والخطاب الذي تعرف به – الخطاب الذي يضرب بجذوره في جهود تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان – هي الشاغل الرئيسي لهذه الورقة. وهذا لا يعني أن الخطابات الأخرى لحقوق الإنسان غير موجودة. بل هي موجودة. ولعل مصطلح حقوق الإنسان مرن للحد الذي يصبح بمقدور الحركات السياسية والحكومات وأنصار حقوق الإنسان من كل لون أن يدعوا انتسابهم له. لكن المعايير الدولية توفر للخطاب درجة ما من اليقين في مرجعيته. ولعل هناك قدر مدهش من الإجماع حول ما نعنيه بحقوق الإنسان عندما يصاغ المصطلح في سياق مجتمعات الشرق الأوسط. ويبرر هذا الإجماع المنهج المقارن الذى استخدمناه في هذه الورقة لتقدم حركات حقوق الإنسان في مختلف البلدان.

إن المصلحة الذاتية الواضحة للقائد السلطوي الذي يبرر قمع المعارضين السياسيين باسم حماية حقوق الإنسان يحط من العبارة باستخدامها للإشارة إلى أعمال تنافي المفهوم. وعلى المستوي النظري نستطيع، بالرجوع إلى معايير حقوق الإنسان المقبولة عالمياً، التعرف على هذا

---

* العنوان الأصلى للدراسة هو حركة حقوق الانسان وخطاب حقوق الانسان فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا
" The Human Rights Movement and the Discourse of Human Rights in the Middle East and North Africa والدراسة مكتوبة بالانجليزية ، وقد قدمت ونوقشت فى المؤتمر السنوى الثلاثين لرابطة دراسات الشرق الاوسط بالولايات المتحدة الامريكية فى نوفمبر ١٩٩٦، وتنشرها "رواق عربى" بتصريح خاص من كاتب الدراسة. وقد قام بترجمتها إلى العربية مجدى النعيم.

** منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا بلجنة المحامين لحقوق الإنسان – منظمة دولية غير حكومية، مقرها فى نيويورك

الإنتحال الخاطل وتعرية زيفه. إذ لا يمكن تشريف ذلك التأكيد الوقح بأن إنتهاكات حقوق الإنسان هي شئ آخر كلية باطلاق اسم خطاب بديل. ومع ذلك فقد أصبحت هذه الممارسة مشكلة داخل هذا الخطاب.

والأكثر خطورة أن هناك جهوداً عديدة حقيقية لتوليد مشروعات حقوق إنسان بديلة تعود إلى الإسلام[١] أو الخصوصيات الثقافية أو القومية الأخرى. وتوحي مثل هذه المشروعات بوجود خطابات بديلة لحقوق الإنسان تستند على مرجعيات أخرى خلاف معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان. لكن هذه الخطابات البديلة لم تكتسب مستوى الإنتشار الذي تتمتع به المعايير الدولية لحقوق الإنسان في المستويات الرسمية وغير الرسمية في مجتمعات الشرق الأوسط. وقد لوحظ أن هذه المشروعات البديلة تفتقر للوضوح، بل والتماسك الداخلي. تقول آن ماير وهي تصف الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان:

> على الرغم من أن الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان يمثل وجهة النظر الإسلامية المحافظة عموما، إلا أن التناقضات والغموض في الإعلان يوحيان بأن كاتبيه لم يستطيعوا التوصل إلى إجماع فيما بينهم حول كيف تصاغ المعايير الإسلامية لحقوق الإنسان[٢] .

ويذهب إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام في صياغته لحماية الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير أو حرية الحركة، إلى أن هذه الحقوق لا يجب أن تمارس بشكل "يتناقض مع مبادئ الشريعة."[٣] ولكي لا نظل في أية حالة من الشك، تقول المادة ٢٤ من الإعلان إن «كل الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان رهن بالشريعة الإسلامية». وصيغة كهذه تدعونا للتساؤل: ما هي الحقوق والحريات التي نُصّ عليها في الشريعة، ومن يملك سلطة تحديد ما تنص عليه الشريعة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ؟ إن عدم اليقين هذا يضعف القوة المعيارية لمشروعات الحقوق البديلة هذه.

ويمكن ملاحظة سيادة خطاب القانون الدولي لحقوق الإنسان في إستعداد كل قطاعات المجتمعات، بما في ذلك القادة الإسلاميين البارزين، لتوسل هذه المعايير للدفاع عن مصالحهم. وقد ذهب بهي الدين حسن وهو يكتب عن مصر إلى أن:

> حركة حقوق الإنسان ... أصبحت الملاذ الذي يلجأ له الكل – الأحزاب السياسية والمجموعات والأفراد – حينما تقع إنتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان ...[٤]

ثم يمضي ليقول إن «حقوق الإنسان قد أصبحت عنصراً مهماً في تقييم أداء الحكومة» وفي النقاش السياسات بين «مختلف القوى السياسية، بما فيها الإخوان المسلمين»[٥]

ونجد إستخلاصاً مماثلاً لسيادة وأهمية خطاب حقوق الإنسان القائم على المعايير المعترف بها دولياً في الدراسات الأكاديمية الرئيسية لحركة حقوق الإنسان في المنطقة التي ظهرت في الولايات

المتحدة في السنوات الأخيرة. يقول كيڤين دواير، على سبيل المثال:

"وأخيراً هناك الفكرة المعقدة لـ "حقوق الإنسان" نفسها – الفكرة التي تخون بجلاء أصولها الغربية، بالضبط مثلما تتلاعب بها القوى السياسية الإنتهازية المحلية والدولية. وما يزال القليلين من الشرق أوسطيين ممن تحدثت إليهم مستعدين لنبذ الفكرة من مسرحهم الثقافي: قد يعترضون على أسسها، أو أصلها، أو على المحتوي الذي أضفته عليها مجموعات معينة، لكن المفهوم نفسه أصبح يشكل رمزاً ذا نفوذ كبير" (٦).

وقد سجلت سوزان والتز وهي تلاحظ الإنجازات المتواضعة لحركات حقوق الإنسان في الجزائر والمغرب وتونس أن «مجموعات حقوق الإنسان تقوم، في الواقع، بدور بؤرة اشعاع للطاقة السياسية ... فقد انتشر الإهتمام بحقوق الإنسان وسط طبقات المهنيين عبر الشرق الأوسط الكبير». ويشيد كتابها دعوي مقنعة لحجتها «حقوق الإنسان موضوع بارز في الخطاب السياسي عبر المنطقة».(٧)

في مجال حقوق الإنسان ثمة معايير وقواعد متفق عليها دولياً نقيم بها سلوك الحكومات. وقد وجد القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيه العهود الدولية الرئيسية التي تعطي الإعلان العالمي قوته، قبولاً واسعاً نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ وقع إحدى عشر بلداً عربياً بجانب إيران وإسرائيل وصادقوا على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه المعايير، بجانب كونها إتفاقيات ملزمة تهدف إلى تنظيم كيف تعامل الحكومات من يقعون تحت ولايتها، فهي أدوات تحليلية مهمة. ونستطيع أن نراقب من خلال منظور قانون حقوق الإنسان العمليات غير الملموسة مثل الدمقرطة. وهذه المعايير هي نتاج قيد التشكل لعملية تفاوض دولية مجهدة تشمل الحكومات والخبراء المستقلين في المنطقة. وهي توفر مرجعية ثابتة نستطيع، انطلاقاً منها، تقييم تقدم حركة حقوق الإنسان. وبهذا المعنى فهي معايير عالمية. وهي نفسها أينما طبقت. والخطاب الذي يحيط بمعناها العملي في سياق مجتمعات الشرق الأوسط هو ما نعنيه هنا عندما نتحدث عن خطاب حقوق الإنسان.

لا تتضمن المكانة البارزة التي تنسب لمعايير حقوق الإنسان الدولية في الخطاب السياسي في وحول الشرق الأوسط المعاصر أن هناك أي حتمية حول تطبيق هذه المعايير في بلدان المنطقة. ففي حين أن الحكومات قد صادقت على هذه الإتفاقيات الدولية الملزمة، إلا أن أداءها في مجال حقوق الإنسان، في معظم الحالات، يقصر عن الوفاء بهذه المعايير. ذلك أن آليات إعمال معايير حقوق الإنسان ضعيفة وما تزال المنطقة مبتلاة بمشكلات حقوق إنسان مزمنة، بل وحادة أحياناً.

إن محاولة صياغة مشهد عام لحالة حقوق الإنسان في المنطقة تكاد تكون مهمة مستحيلة. فلكل بلد ظروفه الخاصة والفريدة التي تشكل وضع حقوق الإنسان فيه. ومع ذلك فإن روابط اللغة والدين

والثقافة المشتركة توحد معظم المنطقة. فالعديد من الشرق أوسطيين يماهون أنفسهم مع العالم العربي أو العالم الإسلامي. لذا فالبحث عن إتجاهات إقليمية ليس تمريناً بلا طائل. فالحكومات والنشطاء غير الحكوميين يولون إهتماماً للإتجاهات الإقليمية لحقوق الإنسان. وتجد العديد من الحكومات الراحة في الإشارة إلى أن انتهاكاتها لحقوق الإنسان ليست سيئة جداً بمقاييس المنطقة. وبإشارة أكثر إيجابية يدفع التقدم حين يحدث في حقوق الإنسان في أي بلد في المنطقة مناصري حقوق الإنسان إلى طرح السؤال: "إذا كانوا يستطيعون تحقيق هذا التقدم لماذا لا نستطيع نحن؟" ونلاحظ في هذا الصدد أن الإنتخابات واستعادة الدستور في الكويت في ١٩٩٢ والإنتخابات في اليمن في ١٩٩٣ قد أسهمت في التأييد الشعبي للعودة إلى الحكم الدستوري في البحرين وربما لصعود الفكرة التي قادت إلى ظهور لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في السعودية علناً في مايو ١٩٩٣.

وعلى العكس من ذلك ردع النصر الساحق لجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجولة الأولي من الإنتخابات الجزائرية في ديسمبر ١٩٩١ حكومات شمال أفريقيا، خاصة الحكومة التونسية، بل وأيضاً مصر والمغرب من التحول إلى نظم سياسية أكثر مشاركة. وبالنسبة لأنصار حقوق الإنسان فقد طرح المستنقع السياسي الجزائري أسئلة حاسمة حول ما إذا كانت شن الحملات من أجل المزيد من الحريات السياسية والمدنية في بلدان المنطقة قد يفتح ببساطة الباب أمام المزيد من الطغيان إذا ما ظهرت القوى المعادية للديمقراطية كقوى منتصرة داخل النظم الأكثر انفتاحاً.

نظرة عامة للحركة الإقليمية لحقوق الإنسان

لقد أجبرت جماعات حقوق الإنسان على مقارعة ظروف معاكسة. إذ قيدت النظم السلطوية تطور أشكال الحكم القائمة على المشاركة، وشفافية الأعمال التي يقوم بها مسئولو الحكومة وإمكانية محاسبتهم عليها. لقد رعت الحصانة من العقاب الإنتهاكات. إن سلطة الدولة تهيمن فى أغلب مجتمعات الشرق الأوسط، وقد اكتسب تأثيرها التراكمى والمخلد منطقاً خاصاً به ومناهضا لوجود حركة لحقوق الإنسان تناصر حقوق الفرد إزاء تجاوزات الدولة. إن نشطاء حقوق الإنسان في السياق الشرق أوسطي منشقون وخارجون على القانون في العديد من الحالات بحكم الظروف.

لم تر أبنية الدولة التي تبلورت في فترة ما بعد الإستقلال واتبعت نموذج الحزب الواحد في مصر أو الجزائر أو سوريا أو العراق، على سبيل المثال، أي نفع في نقد – أو رغبة فى نقد – أي قسم من المجتمع للحزب. فقُمعت مؤسسات المجتمع المدني طوال أكثر من ثلاثين عاماً من قبل الحكومات السلطوية التواقة لتأسيس الشرعية بأي تكلفة. فشرعت القوانين التي تفرض على كل المنظمات سيطرة الحزب أو الدولة. وأصبح وجود منظمات غير حكومية مستقلة مستحيلاً قانونياً. وقد استمرت هذه القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات في الكثير من بلدان المنطقة، على الرغم من أن معظم

الحكومات قد أسقطت منذ زمن طويل إلتزامها بنموذج حكم الحزب الواحد السوفييتي. لقد ترك تراث حكم الحزب الواحد القطاع غير الحكومي في الشرق الأوسط، بما فيه حركة حقوق الإنسان، ضعيفاً ومتخلفاً مقارنة بأمريكا اللاتينية وآسيا والكثير من أجزاء أفريقيا.

لقد أُجبر الناس الذين يعيشون في المنطقة وهم يواجهون بيروقراطيات دولة مستبدة ومتبلدة على الإعتماد على قنوات أخرى خلاف القانون وعلى الآليات التي يمنعها القانون لحل مشكلاتهم والاستمرار في حياتهم. وظلت شبكات القرابة قوية. لذا فلو اعتقل إبنك بشكل غير قانوني فإن تجربة من يعيشون في المنطقة تقول إنه سيكون أكثر جدوى لو اتصلت بقريب ذي صلات بوزير الداخلية لبحث عن حل بالواسطة، بدلاً من توكيل محام والذهاب إلى المحكمة للبحث عن علاج في ظل القانون لهذا الإنتهاك لحقه. وإذا كان لا يمكن إعمال الحقوق في الممارسة الفعلية، وهي كذلك لمعظم الناس، فإن نظام معايير حقوق الإنسان القائم على القانون سيكون ذا فائدة محدودة.لحركة حقوق الإنسان المحلية غير الحكومية، والتي تعرف بأنها الجماعات والأفراد الذين يعملون صراحة من أجل تطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية في بلدان الشرق الأوسط، أعمق الجذور من الناحية التنظيمية في المغرب العربي. فقد تشكلت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في ١٩٧٦. ووجدت منظمات حقوق الإنسان في المغرب منذ السبعينيات، لكنها كانت شديدة الإرتباط بالأحزاب السياسية المعارضة.

تونس: الدولة تحتكر خطاب حقوق الإنسان

وقد كانت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ناجحة على نحو ملحوظ في تأسيس قاعدة عريضة من المؤيدين على طول البلاد وعرضها، وفي الحفاظ على إجماع حول الحاجة إلى ناشطين يحملون آراء ايديولوجية مختلفة للعمل معاً لصالح حقوق الإنسان. وبالفعل فقد أصبح خطاب حقوق الإنسان سائداً في السياسة التونسية بحيث أصبح مبرراً للإنقلاب الأبيض الذي أطاح بالرئيس بورقيبة في نوفمبر ١٩٨٧. فأعلن الرئيس الجديد، وزير الداخلية السابق زين العابدين بن علي، في لغة رنانة عهداً جديداً يتميز بإحترام حقوق الإنسان. وقد أوضحت هذه الرؤية في مبادئ نوفمبر التي أصبحت موضوعاً لإحتفالات سنوية في تونس. وقيل أن هدف هذه المبادئ هو خلق "مجتمع حر وديمقراطي ودولة تعددية تحترم حقوق الإنسان"(٨) . وفقاً لانتحال الحكومة الجديدة للغة حقوق الإنسان بالجملة كمبرر لأعمالها، عين القادة السابقون للرابطة كوزراء للعدل والتعليم وكمستشارين خاصين للرئيس لحقوق الإنسان، بجانب وظائف حكومية أخرى.

لكن وبينما انتحلت الحكومة رسالة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ، ظلت الأخيرة صوتاً مستقلاً خارج الحكومة. وعندما بدأت تدرك أن ممارسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان دون رطانتها حول حقوق الإنسان وبدأت تنشر نتائج ما تتوصل له من خلال المطبوعات والبيانات نشبت

المواجهة. فكفت الصحافة التونسية عن نشر إفادات الرابطة، لكن الحكومة لا تستطيع بسهولة التحكم في وسائل الإعلام العالمية أو عمل جماعات حقوق الإنسان الدولية. فظلت الرابطة مصدراً مهماً للمعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في تونس وهي الأحداث التي تخالف الصورة التي تقدمها الحكومة عن نفسها للعالم. وعلاوة على ذلك فقد استمرت هذه التقارير تصل عبر الراديو إلى جمهور واسع في تونس.

أخيراً دخلت الحكومة في مواجهة مع الرابطة في يونيو ١٩٩٢ حول من يتحكم في فرص الإنضمام لعضوية الرابطة. وقد أجبرت تعديلات أجريت على قانون الجمعيات، - موجهة للرابطة بشكل خاص - قادة الرابطة على الإختيار بين قبول سيطرة الحكومة حول من يستطيع أن يكون عضواً وبين حل المنظمة. فصوتت اللجنة التنفيذية للرابطة، التي وجدت نفسها غير قادرة على الموافقة على مواجهة ما رأت أنه تهديد مميتا لاستقلالها ، لصالح حل الرابطة [٩].

كانت الرابطة قادرة على إستئناف عملها بعد استبدال قيادتها المستقلة بأخرى أقل نقداً للسياسات الحكومية. وقد ظلت الرابطة منذ استئنافها لعملها في مطلع ١٩٩٤ صامتة فعلياً عن وقائع حقوق الإنسان في تونس، رغم حقيقة أن هناك أمثلة عديدة لإنتهاكات فظيعة، مثل سجن الرئيس السابق للرابطة د. منصف المرزوقي بين مارس ويونيو ١٩٩٤ والأمين العام السابق خميس شماري في مايو ١٩٩٦.

إن الأهمية المركزية للحركة التونسية لحقوق الإنسان في السياسة المحلية أمر غير مألوف. فهي لا مثيل لها كنموذج يوضح نفوذ خطاب حقوق الإنسان في تشكيل الأحداث السياسية. ومع ذلك فهي تشير إلى قيود خطاب حقوق الإنسان كأداة لتطبيق إجراءات حماية الحقوق في الممارسة العملية. ولأنه لا سبيل في النهاية لبلوغ حكم موثوق وقابل للنفاذ حول من إنتهك حقوق الإنسان في تونس، فقد ظلت الحكومة حرة في تصوير نقاد سجلها في حقوق الإنسان كأعداء لحقوق الإنسان. وهكذا فقد أسهم إخفاق حركة حقوق الإنسان في صياغة وتطبيق آليات فعالة لإعمال الحقوق في استخدام خطاب حقوق الإنسان ، بواسطة الحكومة هذه المرة، بشكل يفرغه ذاتيا من محتواه. فالحكومة نصيرة لحقوق الإنسان لأنها تقول أنها كذلك، ولا أحد يستطيع إنكار ذلك.

إن انتحال الحكومة لخطاب حقوق الإنسان وحرصها الصارم على احتكار ملكيته قد ترك القليل من الفضاء لعمل حركة حقوق الإنسان غير الحكومية. ونري مثل هذه التوترات بين الإنتحال الرسمي للخطاب وبين الجهود غير الحكومية الرامية للحفاظ على المقاربة المستقلة لقضايا حقوق الإنسان في كل مكان في المنطقة[١٠] لكن ليس بمثل ما هو عليه من حدة في تونس.

المغرب: سياسة احتواء حركة حقوق الإنسان

ففي المغرب سدت الحكومة السبل أمام المحاولة الأولى لعقد المجلس التنفيذي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان المستقلة في مايو ١٩٨٨ معطلة محاولات ناشطي حقوق الإنسان المغاربة لسنوات للتحرر من سيطرة الأحزاب السياسية الراكدة[١١] . ولكن وبعد تدخل جماعات حقوق الإنسان الدولية وبعد تغطية الصحافة الدولية للموضوع إعترفت الحكومة بتشكيل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في سبتمبر من ذلك العام.

وبينما لم تتبع الحكومة المغربية النموذج التونسي في إقحام حقوق الإنسان في ايديولوجيا الدولة، فهي تبذل الجهود لإحتواء حركة حقوق الإنسان المستقلة. فقد أعلن الملك في ١٩٩٠ عن تشكيل المجلس الوطني الإستشاري لحقوق الإنسان. فواجه المدافعون عن حقوق الإنسان مأزقاً بسبب هذا المجلس الإستشاري المعين: هل يتعين عليهم الثقة في كلمة الحكومة والإنضمام إلى هذا المجلس للتعاون معها لإجراء تحسينات في مجال حقوق الإنسان، مجازفين بإضفاء الشرعية على ما قد يثبت أنه مجرد ممارسة تجميلية تهدف بها الحكومة إلى تجنب النقد بسبب ممارساتها؟ أم عليهم رفض المشاركة ليحموا استقلالهم، مع احتمال إفلات فرصة الإسهام في تغيير إيجابي؟ وفي النهاية اختارت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان المشاركة ساعية للحفاظ على توجه نقدي للعملية[١٢] . ونجد حكم عبد العزيز بناني على المجلس بعد ست سنوات من تشكيله سلبياً عموماً:

" وعلى العموم، فأن المجلس لايمارس أى دور في الحماية ضد التجاوزات ، سواء تعلق الأمر بممارسات التعذيب ، أو عدم تطبيق القواعد الدولية الخاصة بمعاملة السجناء، أو الخروقات التى يرتكبها المواطنون العموميون" [١٣] .

إنه يسلم بأنه كان للمجلس بعض الإنجازات في وضع لوائح بأسماء المسجونين لتلقي العفو، ومن بينهم من اعتقلوا بسبب أفكارهم السياسية غير العنفية، وفي لعب دور في إصلاح قانون العقوبات. وظلت مبادرات أخرى مثل العمل حول قضية المختفين غير مكتملة.

والإجراء الآخر الذي قامت به الحكومة ويشير إلى نيتها لإحتواء حركة حقوق الإنسان هو خلق وزارة لحقوق الإنسان وتعيين عمر عزيمان الرئيس السابق للمنظمة المغربية والذي يلقى احتراماً واسعاً في هذا المنصب.

ويخلص بناني إلى أن عزيمان، الذي عمل جاهداً، "لم يستطع التغلب على وزير الداخلية القوي". ولم يجد خلفه محمد زين تقديراً عالياً من الحركة المغربية لحقوق الانسان[١٤] وأصبح ينظر لموقع وزير حقوق الإنسان باعتباره ليس سوى ستارا.

ولكن وعلى الرغم من سجل الإنجازات البائس لمؤسسات حقوق الإنسان الرسمية، مثل المجلس الوطني الإستشاري ووزارة حقوق الإنسان، إلا أن إنشائها قد تزامن مع فترة من التقدم النسبي في

مجال إحترام حقوق الإنسان. وأحد المؤشرات لهذه الحقيقة والعامل الذي أسهم فيها في نفس الوقت هو أن المنظمة المغربية هي اليوم إحدى أكثر منظمات حقوق الإنسان العاملة في المنطقة تأثيراً بقادتها الضليعين وسجل مطبوعاتها ونشاطاتها الرائع. فقد أثبتت المنظمة قدرتها على جعل الحكومة موضع المحاسبة على إلتزاماتها أمام القانون الدولي، وذلك بتقديم تعليقات مستقلة موثوقة حول التقارير الدورية التى قدمتها الحكومة إلى هيئات إتفاقيات الأمم المتحدة [١٥]. ومثل هذا التفاعل المباشر بين منظمات حقوق الإنسان المحلية غير الحكومية وهيئات إتفاقيات الأمم المتحدة متعددة الأطراف نادر نسبياً لكنه يتزايد. إن قدرة جماعات حقوق الإنسان المستقلة على إحالة نتائج عملها إلى هذه الهيئات الدولية المستقلة المهمة يفرض درجة ما من القيد على قدرة الحكومة على التصرف كقاضى نصب نفسه حكماً على سجله الخاص لحقوق الإنسان. ومما له أهميته وما يشكل مؤشرا مستقبليا إيجابياً هو أن جهوداً منظمة تبذل في جامعة محمد الخامس في الرباط والجامعات المغربية الأخرى في مجال تعليم حقوق الإنسان وهو ما سيصبح موردا للمنطقة ككل.

مصر: الدولة تنتحل خطاباً وطنيا فى مواجهة حركة حقوق الإنسان

لقد إزدهرت الجماعات المستقلة لحقوق الإنسان في مصر منذ أواخر الثمانينيات، على الرغم من أن وجودها يواجه مصاعب قانونية. فقد أصبحت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي أسست في ١٩٨٥ ناقداً مستقلاً قوياً لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة وجماعات المعارضة الإسلامية المسلحة. وقد لاقى عمل المجموعة تغطية كبيرة في الغرب، لكن الإعلام الجماهيري الذي تسيطر عليه الحكومة في مصر يتجاهل عملها إلى حد كبير. وفي السنوات الأخيرة بدأ عدد من أعضاء المنظمة السابقين تأسيس مؤسساتهم ومراكزهم لحقوق الإنسان، لكن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تظل أبرز المنظمات المعنية بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار التقارير بشأنها.

لم تتخذ الحكومة لسنوات عديدة سوى إجراءات محدودة للتدخل في نمو هذه الحركة الكبيرة لحقوق الإنسان. لكن الجماعات العاملة في مجال حقوق الإنسان وجدت نفسها تناضل ضد محيط قانوني غير موات يصبح فيه وجود منظمة غير حكومية مستقلة مستحيلاً قانونياً لأن التسجيل تحت القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ منح الحكومة سلطات كاسحة في المراقبة والإشراف[١٦]. لقد وجدت المنظمة المصرية والجماعات الأخرى نفسها تعمل في اطار قانونى مائع، فلا هي قانونية تماماً ولا هي محظورة قانوناً، مما يقصر مجموع الناشطين على من يقبلون إحتمال أن تنظر لهم الحكومة كأناس ينخرطون في أنشطة غير قانونية ومعادية للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أسهم وضع هذه الجماعات غير الواضح في خلق مشكلات عملية في تلقي وإدارة التمويل، وفي تنظيم المناسبات العامة، ونشر نتائج أعمالها، والإنخراط في الحوار مع الهيئات الرسمية والجوانب الأخرى الضرورية

من العمل اليومي لأي منظمة حقوق إنسان. ومن السهل أن تستفيد الحكومة من هذا الغموض القانوني الذي يحيط بوضع جماعات حقوق الإنسان في مصر. ذلك أنه ليس بمقدور هذه الجماعات أن تتيقن من أن المحاكم ستؤيد حقها في الوجود والإضطلاع بمهامها المعتادة، فالحكومة تستطيع أن تحبط خططها المشروعة بدون أن تتعرض للمساءلة.

تحول موقف الحكومة المصرية تجاه منظمات حقوق الإنسان خلال عام ١٩٩٥ ليصبح أكثر حدة. فتم إحياء دعوى قضائية ظلت غافية لزمن طويل حول الوضع القانوني للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أمام المحكمة الإدارية العليا بالقاهرة، وكان من المحتمل رفض الإعتراف بالمنظمة كلية تحت قانون الجمعيات، فتجبر بالتالي على وقف نشاطاتها[١٧]. كما هددت الحكومة أيضاً وجود مراكز حقوق الإنسان المستقلة والمسجلة تحت قانون الشركات المدنية، مصرحة بأنه إذا لم تتقدم هذه المراكز للتسجيل تحت قانون الجمعيات فستعتبر منظمات غير شرعية وتخضع للمحاسبة.

ألمح بهي الدين حسن إلى أن سبب هذا التغير هو شعور الحكومة بأن سياسة التعاون الحذر مع جماعات حقوق الإنسان قد سارت ضد مصالحها. وطبقاً لبهي الدين حسن فقد قاد التسامح مع نشاط حقوق الإنسان إلى جعل المعلومات حول حقوق الإنسان في مصر أكثر توفراً من المعلومات المشابهة للبلدان الأخرى. فهو يقول "أصبحت سجلات حقوق الإنسان المصرية أكثر تداولاً وأكثر نقداً من البلدان الأخرى التي لها سجلات أسوأ بما لا يقارن"[١٨].

لقد عانت جماعات حقوق الإنسان المحلية من نتائج اعتبارها من جانب الحكومة سبب مشكلاتها في مجال حقوق الإنسان، ذلك أنه قد نظر لها بوصفها المصادر الأولية للمعلومات التي كانت وقوداً للقلق و الإهتمام الدوليين. وعلى سبيل المثال فقد أورد عدد ١١ فبراير، ١٩٩٥ من صحيفة الأهرام شبه الرسمية تصريحات للسفير عادل الصفتي مساعد وزير الخارجية للعلاقات الدولية، الذي قال إن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي لحقوق الإنسان حول مصر قد قام على أكاذيب وإن مصادره، بما فيها ما يسمي بالمنظمات المصرية لحقوق الإنسان هي "جماعات هدامة".

زعمت الحكومة أن النقد في مجال حقوق الإنسان يستخدم كسلاح في السياسة الخارجية ضد مصر. فألمحت إلى أن امتناع مصر عن توقيع معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية، في حين ظلت إسرائيل خارج النظام الدولي للحد من الأسلحة النووية، قد قوبل بالإنتقام من قبل حكومة الولايات المتحدة وحلفائها في شكل نقد لسجلها في حقوق الإنسان. ولا تذكر هذه الحجة، وحجج أخرى تشبهها، أن جماعات حقوق الإنسان الدولية ظلت تصدر التقارير التي تدين الممارسات المصرية في مجال حقوق الإنسان لسنوات، بغض النظر عن مناخ العلاقات الأميريكية – المصرية ولم يتغير محتوى هذه التقارير كثيراً لما يزيد عن العقد، لأن أنماط انتهاك حقوق الإنسان قد استمرت.

ومع ذلك ولتأكيد أن هذه الحجج قد حازت إنتشاراً واسعا في مصر، نجحت الحكومة في وضع

ستار من الدخان بتأكيد المظالم الشعبية من سياسات الولايات المتحدة وما تحتويه من شبهات إزدراء الكرامة المصرية. وقد نجح هذا المنهج فى صرف الأنظار عن عدم قيام الحكومة بالرد أو التحقيق فى الإتهامات المحددة الموجهة لها بانتهاك حقوق الإنسان والتي حوتها العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية.

إذن فقد اتبعت الحكومة في مصر أسلوبا مختلفا نوعا ما عن أساليب المغرب وتونس ساعية لاحتواء حركة حقوق الإنسان. فبدلاً من السعي لانتحال خطاب الحركة كليا أو جزئياً، اعتمدت على الضعف الراسخ المتأصل في أي مؤسسة غير حكومية في نظام تُضمن فيه سيطرة الدولة في العديد من مستوياتها بالقانون والعرف والممارسة البيروقراطية. كما هاجمت الجماعات المحلية ووصفتها بأنها مخربة وغير وطنية، وعلى الرغم من أن الكلفة التي ستدفعها الحكومة على المستوى الدولي أذ ما استمرت بهذا الاسلوب إلى نهايته المنطقية ستكون كبيرة بداهة، فهي لم تتحرك حتى الآن لحل حركة حقوق الإنسان المستقلة نهائياً.

فلسطين: صعوبات التكيف مع مرحلة الحكم الوطنى

نجد بعض أكثر منظمات حقوق الإنسان تمرسا في المنطقة، في الأراضى الفلسطينية المحتلة. فقد لاقى عمل منظمة "الحق" ومركز غزة للحقوق والقانون والمركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الإنسان ومجموعات أخرى أكثر من أن نحصرها هنا، عن حق إعترافا دوليا واسعا بوصفه دليلا لا غنى عنه لمشكلات حقوق الإنسان التي تصاحب الإحتلال. وقد استفادت هذ الجماعات من موقف الحكومة الإسرائيلية المتساهل نسبيا، على الرغم من أن الحكومة بذلت جهودا كبيرة لتنقية سجلها في مجال حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وحظرت نشر الإنتقادات الموجهة إلى الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الصحف الإسرائيلية المتوفرة في الأراضي المحتلة. وقد كان الإسرائيليون من نقاد ممارسات حكومتهم هدفاً من حين إلى آخر للنقد اللاذع في الصحافة الإسرائيلية ومن الساسة، ولكن هذا لم يقيد نشاطهم.

ومع تغير الظروف السياسية في الأراضي المحتلة، أصبح على الجماعات التي ركزت تاريخياً على ممارسات الإحتلال أن تولى اهتمامها إلى الإنتهاكات التي تأتي من السلطة الوطنية الفلسطينية أيضا. فقد استخدمت السلطة الوطنية إجراءات قمعية لتفادي التدقيق في سجلها لحقوق الإنسان. ومع ذلك فقد منح واحد من أبرز النقاد في مجال حقوق الإنسان هو المحامي الغزاوي راجي الصوراني تصريحا لتأسيس منظمة جديدة لحقوق الإنسان هي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. لكن هذا حدث بعد عزل السيد الصوراني من منصبه السابق كمدير لمركز غزة للقانون وحقوق الإنسان، وواضح أن هذا قد حدث بسبب نقده لأداء السلطة في مجال حقوق الإنسان. وتخلي المركز

الفلسطيني لمعلومات حقوق الإنسان عن مهمته بعد أن أنهكته الصراعات حول كيف يتم التعامل مع السلطة الجديدة. وقد عانت حتى "الحق"، التي كثيرا ما تذكر كنموذج للكمال وسط جماعات حقوق الإنسان في المنطقة فإنها قد عانت من المرور بفترة من البلبلة وتواجه حركة حقوق الإنسان الفلسطينية ببسالة تحديات وضع السلطة الوطنية – فضلا عن السلطة المحتلة – موضع المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان.

وأحد الإجراءات المبتكرة التي يسعي المدافعون عن حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية لتحقيقها هي إنشاء مكتب للتحقيقات Ombudsman يعمل ضمن هياكل السلطة الوطنية. وتعتزم الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، التي أسستها حنان عشراوي ومجموعة من المحامين الفلسطينيين ونشطاء حقوق الإنسان البارزين في ١٩٩٤، الحصول على سلطات قانونية للتحري في مزاعم إنتهاكات حقوق الإنسان التي قام بها موظفو السلطة. وللمواطنين أو المنظمات غير الحكومية التي تعمل لصالحهم أن يقدموا شكاواهم إلى الهيئة ثم يتلقون ردا من السلطة الرسمية المسئولة. وإذا كشفت تحريات الهيئة عما يدلل على سلوك إجرامي ارتكبه موظفو السلطة، يحول الأمر حينها إلى مكتب المدعي العام. وللمدعين أن يسعوا للإنصاف بواسطة الإجراءات المدنية ضد موظف معتدي مستخدمين نتائج عمل اللجنة لتأييد قضيتهم. وهذا النوع من هيئات حقوق الإنسان شبه الرسمية يضاهي، على سبيل المثال، المجلس المغربي ذي السلطات الإستشارية فقط.

وللأسف فإن العديد من العوامل، ليس أقلها التقدم العاصف للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، تعني ألا يتحقق النموذج الفلسطيني على أرض الواقع. فقد أعتقل المفوض العام للهيئة د. اياد السراج في العديد من المناسبات على يد السلطة الفلسطينية بسبب حديثه علنا عن الانتهاكات الرسمية لحقوق الإنسان، مما يطرح للتساؤل قدرة الهيئة على العمل بالاستقلال اللازم لها لأداء مهمتها المتمثلة في جعل السلطة الوطنية مسئولة عن سوء أفعالها أمام مواطنيها مباشرة .

هناك منظمات لحقوق الإنسان أخرى مستقلة ومهمة تعمل في الأردن والكويت، وبقيود أشد نوعا ما في لبنان. وكانت هناك فيما سبق منظمات نشطة مستقلة عطلتها الظروف السياسية المعاكسة: في السودان عقب إنقلاب ١٩٨٩ العسكري؛ وفي الجزائر منذ تعليق الإنتخابات البرلمانية في ١٩٩١ والإنحدار إلى العنف السياسي وفي اليمن عقب الحرب الأهلية القصيرة في ١٩٩٤.

وفي بلدان المنطقة التي لم نشر لها تقمع منظمات حقوق الإنسان المستقلة بعنف. ومع ذلك فالمعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان أصبحت متاحة باضطراد، وأصبح خطاب حقوق الإنسان باضطراد عاملا له أهميته في السياسة الداخلية لهذه البلدان – وإن كان معظم هذه النقاشات تتم خارج حدودها. ففي السعودية أعلنت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، وهي مجموعة من المثقفين معظمهم من البارزين في المجتمع السعودي ومن الأغلبية السنية، في مايو ١٩٩٣ عن قلقها حول

حقوق الإنسان في المملكة. لقد تحدت اللجنة الشرعية الدينية للأسرة الحاكمة، وأشارت إلى انتهاكات حقوق الإنسان كأعراض لعدم شرعية الحكم الملكي. وقد فشلت المحاولة القاسية لإسكات المجموعة بعد أيام قليلة من تشكيلها عندما انتقلت المجموعة إلى لندن حيث تجد نشرتها الإخبارية الأسبوعية توزيعاً ، واسعا دوليا ومحليا، بواسطة الفاكس والبريد الإلكتروني. وقد ظهرت بدرجة أقل حركات دينية مشابهة تنتقد ممارسات حكوماتها في مجال حقوق الإنسان في عمان والإمارات العربية المتحدة.

في العراق وإيران وسوريا وليبيا تركزت مبادرات حقوق الإنسان الرئيسية في مجتمعات المنفي. وحتي في هذه البلدان "المغلقة" تجد المجموعات المهاجرة نفسها قادرة باضطراد على الحصول على المعلومات من مصادرها الأساسية من الداخل. لكن المسافة بين جماعات المعارضة السياسية والجماعات التي تنشر معلومات حقوق الإنسان وسط الجماعات المهاجرة ضئيلة. وفي الواقع فإن العديد من المجموعات المعارضة – مثل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية – قد تبنت نشر إنتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومات التي يعارضونها كجزء أساسي من استراتيجياتهم لكسب التأييد الدولي. إن حقيقة أن معلومات حقوق الإنسان تأتي من مصدر له جدول أعماله السياسي الخاص به لا تعني بالضرورة أن المعلومات غير صحيحة، لكنها تتطلب المزيد من الحذر للتأكد من الحقائق قبل تصديقها.

هناك دلائل وافرة على أن هذه الجماعات في مختلف البلدان تري نفسها كحركات إقليمية لحقوق الإنسان. فالمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي تأسست في ١٩٨٣ لترويج المعايير المعترف بها دوليا لها فروع نشطة في اليمن والكويت والأردن ولبنان ومصر وتونس والجزائر والمغرب. ولها فروع أيضا في الضفة الغربية وغزة. وأحدث إنجاز للمنظمة العربية هو تبني جامعة الدول العربية لمسودة الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وهذا الصك هو خطوة أولي لوضع المعايير الإقليمية بواسطة الحكومات العربية بهدف أن تكون مكملة لإتفاقيات حقوق الإنسان متعددة الأطراف القائمة. وسيدخل الميثاق حيز التنفيذ كإتفاقية دولية ملزمة بعد إنضمام سبع دول إليه.

يوضح هذا المسح العام أن الدفاع عن معايير حقوق الإنسان الدولية هو بلا شك فكرة اكتسبت ذيوعا واسعا في المنطقة. وكما رأينا فإن الحكومات في المنطقة قد اختارت سياسة إحتواء الجماعات المحلية الداعية لتطبيق الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية، بدلا من البحث عن الوسائل الفعالة لضمان حقوق مواطنيها. وقد تباينت استراتيجيات الإحتواء، لكن القليل من الحكومات تحاشت – إذا كان من بينها من استطاع ذلك – خطاب حقوق الإنسان كلية. فقد وجدت معظمها أن من الضروري الرد لجماعات حقوق الإنسان بلغتها، ممهدة بذلك – كما لاحظت سوزان والتز – عن أرضية خطاب قيّمة لحركة حقوق الإنسان.[١٩]

المشكلات الداخلية لحركة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط

عالج المسح العام السابق بشكل أساسي التحديات التي تواجه حركة حقوق الإنسان الإقليمية النابعة من الجهود الحكومية لإحتواء وتقييد أو القضاء على نفوذ هذه الجماعات على نظم الحكم الداخلية. فالمواقف والسياسات الرسمية هي جانب واحد من مشكلات عديدة واجهت تقدم جماعات حقوق الإنسان في بلدان المنطقة. وهناك الكثير من القضايا التي ترتبط بالتنظيم الداخلي وأسلوب عمل هذه الجماعات والتي تحدث في العديد من الأماكن، والتي كانت، في بعض المناسبات، مدمرة للحركة.

فقد كانت هناك مشكلة أساسية شعرت بها المنظمات عبر المنطقة هي القيام بوظيفة سياسية أوسع مما يسمح به التمسك الصارم بالحياد والأهداف المحايدة لحقوق الإنسان[٢٠]. فالفرق بين الحزب السياسي ومنظمة حقوق الإنسان يدركه جيدا نشطاء كبرى المنظمات. لكن ثبت أن الحفاظ على هذا التمييز صعب في الواقع العملي. ويفسر هذا على نحو مقنع ملاحظة أنه حيثما تعمل منظمات حقوق الإنسان المستقلة في مجتمعات تكون فيها منافذ العمل السياسي مقيدة، وحيثما تكون أحزاب المعارضة السياسية ضعيفة أو حتي غير موجودة، تفرض القضايا التي تكون عادة مادة للمنافسة الحزبية نفسها على جدول أعمال أي منظمة متاح فيها الحوار الحر. وعلاوة على ذلك تصبح السيطرة على مواقع القيادة فى منظمات حقوق الإنسان نفسها جائزة تتصارع عليها المجموعات المتنافسة المتعطشة لساحة أخرى تتنافس عليها.

لقد تعاملت القليل من منظمات حقوق الإنسان بشكل مرض مع هذه الضغوط. ففي المغرب تصدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والتي أسست بهدف التغلب على التوجه السياسى المتحيز للمنظمات التي نشأت قبلها، للمشكلة بتطبيق نظام حصص يأخذ باعتباره الأمر الواقع a de-facto quota system بحيث تُسمِّي الأحزاب السياسية ممثليها لشغل نصف مقاعد المجلس التنفيذي للمنظمة. ويروي بناني كيف واجهت محاولات مراجعة هذا النظام المقاومة حتي ١٩٩٥ عندما تم التخلي عن نظام الحصص «بسبب غياب المواظبة وعدم فعالية العديد من الأعضاء المنخرطين فى هذه الاحزاب»[٢١]. وفي رواية بناني هناك على الأقل إيحاء ضمني بأن التحول من نظام الحصص الحزبية يمثل تقدما نحو قيادة يتم إختيارها على أساس الفعالية والإلتزام بأهداف المنظمة.

وفي مصر أصبح الصراع السياسي سمة للإجتماعات والإنتخابات التي تجري كل سنتين في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وقد كان عدم الرضا عن نتائج مثل هذه المنافسات وخيبة الأمل من إقحام المواقف والممارسات المتحيزة سياسيا في شئون منظمة لحقوق الإنسان عاملا في تشرذم حركة حقوق الإنسان المصرية - تشكيل العدد المتزايد من المنظمات الصغيرة الخاصة غير الحكومية، غالبا على يد قادة سابقين للمنظمة. كما دفعت هذه الصراعات بعض الشخصيات القيادية فى السنوات

الأولي للحركة إلى الإنسحاب من المشاركة النشطة في مجال حقوق الإنسان مضمرين أحيانا المرارة والإستياء.

وبينما لا يستطيع أحد أن يقول إن الأوضاع الداخلية المتفجرة لجماعات حقوق الإنسان المصرية كانت أمرا جيدا للحركة ككل، لكن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان استمرت تعمل كمنظمة موثوقة ومستقلة وكصوت صادق لإنتهاكات حقوق الإنسان رغم الخروج المتكرر لقادتها الأساسيين إلى منظمات أخرى.

ولعل الحركة التونسية قد مثلت، قبل ١٩٩٢، النموذج الأكثر نجاحا لجماعة حقوق الإنسان التي أثارت عواصف الصراع السياسي بدون أن تنقسم، واحتفظت بدرجة عالية من الإستقلال والنشاط في نفس الوقت. لقد تم تحقيق هذا، كما في المغرب، عن طريق نظام حصص الأمر الواقع بين الأحزاب السياسية الممثلة في اللجنة التنفيذية للرابطة وبإحكام السيطرة على العضوية. وهذه هي آليات السيطرة التي هدفت الحكومة إلى تدميرها في يونيو ١٩٩٢ عن طريق وضع تشريع يجعل من المستحيل على الأعضاء القياديين في الأحزاب السياسية العمل في نفس الوقت كقياديين في المنظمات غير الحكومية "ذات النفع العام" وبإجبار الرابطة على قبول طلبات العضوية من كل المتقدمين، مما يسهل دخول مؤيدي حزب الحكومة.

كانت بعض الجماعات التي ظهرت في الأراضي المحتلة في السبعينيات والثمانينيات أكثر نجاحا في توطين نفسها على السعي لأهداف حقوق الإنسان حصرا، وتجنب إسناد المواقع القيادية لممثلي الفصائل السياسية المتنافسة لتقليل الصراع. فـ"الحق"، على سبيل المثال، بنت سمعتها على الوقوف فوق الصراعات الفلسطينية الفصائلية الداخلية. ولكن هذا المثال لم يمر بدون تكلفة. فـ"الحق" لم تتمكن من التغلب على تصور الآخرين لها كمنظمة نخبوية، ورؤية الحركة السياسية الفلسطينية الأوسع لرسالة حقوق الإنسان كشئ لا بأس به، لكنه ليس شيئا مركزيا في النضال الوطني. وقد كانت نتائج كل هذا واضحة مع الإنتقال إلى الحكم الفلسطيني في أجزاء من الأراضي المحتلة. "لا يستطيع أحد أن يدعى الدفاع عن حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة هو أولوية للسلطة الوطنية.

والضعف الداخلي الآخر لحركة حقوق الإنسان المحلية الذي يستغله أعداء أهدافها، هو إعتمادها الكامل على التمويل الأجنبي لنشاطاتها. وكما لاحظنا، فإن المناخ القانوني غير الموات الذي كان على الكثير من هذه المنظمات أن تعمل فيه قد جعل تنمية الموارد المالية من داخل مجتمعاتها مستحيلا. ومع ذلك، فإن غياب الدعم المالي المحلي هو عَرَض لغياب قاعدة التأييد العريضة داخل هذه المجتمعات ككل. إن توليد الأموال من داخل المجتمع يحقق غاية سياسية بجانب كونه مكسبا عمليا واضحا. وقد وجدت المجموعات المحلية من الصعب رد الاتهام الموجه لها بأنها وكيلة للمنظمات والمصالح الأجنبية لأنها كذلك بمعني ما، من حيث وجود نقاط مشتركة.

لقد أدى القلق بسبب التمويل الأجنبي بالبعض في حركة حقوق الإنسان إلى المطالبة باستراتيجية بديلة لتنمية حركة حقوق الإنسان. فاقترحوا بدلا من استخدام التمويل الأجنبي لتوظيف مهنيين نخبويين عالي التأهيل، استخدام استراتيجية تعبئة عامة لتعليم وتنظيم الناس حول مطالب حقوق الإنسان. وقد كان لهذه الاستراتيجية نجاحا محدودا. أولا، لأن الظروف السياسية غير مواتية حتى لوجود مثل هذه الحركة الجماهيرية. ثانيا، لأن أي محاولة لتنظيم منظمة حقوق إنسان جماهيرية مفتوحة العضوية معرضة مباشرة لدخول فصيل سياسي وسيطرته عليها. وأخيرا ثمة سؤال حول ما إذا كان يمكن أن تكون حقوق الإنسان وحدها - باستبعاد الإهتمامات السياسية الأوسع - مبدأ منظما كافيا لمثل هذه الحركة الجماهيرية.

والسجال حول مهنية الحركة هو ملمح واحد فقط من إنشغال أكثر اتساعا بموقع خطاب حقوق الإنسان في السياسة في الشرق الأوسط المعاصر. فالنضال من أجل حقوق الإنسان له تاريخ طويل في المنطقة. فقد كان حق تقرير المصير وطرد الحكم الإستعماري نداء لحشد القوى طوال معظم هذا القرن. فقد نظر الكثيرون من الوطنيين للإستعمار كعقبة أمام التمتع بكامل الحقوق واعتقدوا أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ستزدهر كلها مع الاستقلال. وبحلول الاستقلال في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات ثبت أن إزدهار الحريات الشخصية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية الأوسع المأمولة كانت سرابا مراوغا.

إن فشل أفكار حقوق الإنسان في التجزر في المنطقة قد تم تفسيره باستمرار بنفوذ الاستعمار والاستعمار الجديد فيها، وخاصة لوجود دولة إسرائيل، لكن هناك إدراك متزايد وسط بعض المثقفين بأن الخطاب الوطني والمعادي للاستعمار يستخدم كستار من قبل الحكومات السلطوية المعنية أساساً باستمرارها في الحكم بأى وسيلة كانت.

وقد قلب هؤلاء المفكرون هذه المعادلة، وذهبوا إلى أنه فقط من خلال الاصلاح من الداخل وتوطيد احترام حقوق الإنسان في مجتمعات الشرق الأوسط يمكن علاج الاخفاقات السياسية والاقتصادية في المنطقة. وأعلنوا أن حقوق الإنسان يمكن أن تساهم في الاستقلال وامتلاك القوة فى مقابل القائلين بأن «الاستقلال يخلق الحقوق». ورفضوا قبول القول أنه يجب التضحية بحقوق الإنسان على مذبح النضال من أجل الاستقلال الوطنى.

ولم تكن حركة حقوق الإنسان هى التيار الوحيد الذى تغذى من خيبة الأمل في القومية، كما أنه لم يكن الأكبر أو الأكثر تأثيراً. فقد طورت حركة الإسلام السياسى أيضاً تحليلاً لخيبات أمل فترة ما بعد الاستقلال مؤكدة أن اغتراب المجتمعات المسلمة عن القيم الإسلامية قاد إلى إخفاق سياسى واجتماعى واقتصادى. وبشكل عام جداً فإن العلاج الذى تقترحه حركة الإسلام السياسى هو العودة إلى القيم التى جاءت في القرآن والسنة وقد أصبح « الإسلام هو الحل» الشعار السياسى الذى

نسمعه بطول المنطقة وعرضها.

ولقد لاحظت المجموعات الإسلامية المعارضة بأن الحكومات السلطوية فى المنطقة معرضة لانتقاد سجلها فى حقوق الإنسان، إذ أصبحت المعارضة الإسلامية معرضة لانتهاكات حقوق إنسان واسعة في السنوات الأخيرة. ومن الناحية الأخرى – دون أن يبرر هذا الانتهاكات التى يعانيها مؤيدو المجموعات الإسلامية – فإن هذه المجموعات نفسها مسئولة عن أعمال عنف سياسى، توجه بعضها ضد المدنيين مما يمثل انتهاكاً للقانون الإنسانى الدولى وللمفاهيم المعيارية الدولية لحقوق الإنسان.

لقد أصبح إلتزام هذه المجموعات بمعايير حقوق الإنسان محلاً للتساؤل بسبب سجلات الحكومات التي تسمى نفسها اسلامية في إيران والسودان وأيضاً بسبب تصريحات الشخصيات القيادية في بعض المجموعات الإسلامية. فهناك قادة إسلاميون سياسيون مثل التونسى راشد الغنوشى ممن حاولوا النأى بأنفسهم عن الإنتهاكات (وإن كان ليس بشكل مطلق كما تمنى البعض) وممن أعلنوا إلتزامهم بحقوق الإنسان والديمقراطية. ويؤكد هؤلاء القادة أن الحكومة الإسلامية الحقه تحمي حقوق مواطنيها الإنسانية. ولا ندرى إن كان هذا صحيحاً لأن أياً من هذه الدول السلطوية لا يبدو ميالاً لمنح الإسلاميين الفرصة لإظهار إلتزامهم بحقوق الإنسان عملياً بالسماح لهم بتولى مسئوليات الحكم من خلال صندوق الإقتراع.

وفي الكثير من الحالات كان معظم المثقفين اليساريين أو الليبراليين الذين يشكلون العمود الفقرى لمنظمات حقوق الإنسان المحلية معادين للاسلاميين بقدر معاداة حكوماتهم لهم، على أقل تقدير. ومع ذلك تساير بصرامة بعض أقسام الحركة الإسلامية فى خطابها لحقوق الإنسان المعايير الدولية، وبالتالى قد تعتبر جزءاً من حركة حقوق الإنسان. والكثير من انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في المنطقة اليوم تعود جذورها إلى الصراعات التى تشمل الإسلام السياسى. فقد كان مؤيدو الجماعات الإسلامية بين أكبر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان فى المنطقة إذ عانى مئات الألوف منهم من السجن والتعذيب، بل والموت في سبيل معتقداتهم. وقد وفر التعرض للاضطهاد دافعاً قوياً للإسلاميين لينخرطوا في الترويج لحقوق الإنسان. وإذا كان خطاب حقوق الإنسان يريد أن يظل متمسكاً بالتطلع إلى العالمية، فعليه ألا يدير ظهره للعناصر النشطة داخل هذا الخطاب على أسس متحاملة.

ويمثل الاستقطاب بين الحكومات والحركات الإسلامية المسيسة المعارضة تحدياً هائلاً أمام حركة حقوق الإنسان في المنطقة. ولكى تكون هذه الحركة ناجحة، يجب أن تكون المعايير الأساسية للمدنية واحترام حقوق الإنسان هي المقاييس التي تدور في إطارها الصراعات الايديولوجية في مجتمعات الشرق الأوسط، لكننا بعيدون عن هذا الهدف اليوم.

إن الارتفاع فوق الصراع الايديولوجى واثبات عمق صلة معايير حقوق الإنسان، في الممارسة العملية – بالصراعات الاجتماعية والسياسية التى تحدث فى المنطقة هو تحد أمام الحركة العالمية

لحقوق الإنسان. فاحترام حقوق الإنسان وحدها لايمكن أن يحل مثل هذه النزاعات لكنه يساعد على ضمان أن الصراعات حول إتجاه نظام حكم ما لايقود إلى تدميره إن ذلك يمكن أن يحفظ حياة الكثيرين ويقلل من معاناة الإنسان.

المشكلات الخارجية لحركة حقوق الإنسان في المنطقة

كان المجتمع الدولي في الأغلب الأعم متسامحا مع الدكتاتورية والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان في المنطقة. وكان الإنشغال الرئيسي للغرب أثناء الحرب الباردة هو منع توابعه من الإنضمام إلى معسكر المعارضة. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة تستمر حماية المصالح الأمنية الحيوية -مثل الوصول إلى احتياطات النفط في الخليج - لتنال السبق على الترويج لحقوق الإنسان. وقد اعتادت حكومات المنطقة على استغلال المخاوف الغربية من عدم الاستقرار أومن استيلاء المتطرفين على السلطة، ليكف الغرب بالتالي عن الضغط من أجل الإصلاح في مجال حقوق الإنسان.

ويمكن تقسيم سياسات الولايات المتحدة لترويج حقوق الإنسان في المنطقة بسهولة إلى فئتين عريضتين: الحكومات المتحالفة مع الولايات المتحدة (أي الدول متلقية العون الخارجي للولايات المتحدة أو تلك التي وافقت على التفاوض مباشرة مع دولة إسرائيل)، وتلك الحكومات التي ليست حليفة. وهناك فرق ملحوظ في التصريحات الأميريكية حول أوضاع حقوق الإنسان في هاتين المجموعتين من البلدان.

وقائمة الدول الأخيرة أصغر حجما، فليبيا والعراق وإيران والسودان هي دول ينظر لها كدول معادية لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. ويشار لها على اختلافها بـ"الدول الحمراء"، أو "رعاة الإرهاب الدولي". وتستخدم حكومة الولايات المتحدة خطاب حقوق الإنسان لتصور هذه الدول باعتبارها منتهكة، وتستحق بالتالى تقريعا شديدا. وتنشط حكومة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في الترويج للإجراءات متعددة الأطراف ضد هذه الدول، والتي تتراوح من العقوبات التأديبية التي يفرضها مجلس الأمن في حالات ليبيا والعراق، إلى تعيين ممثلين خاصين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في حالات إيران والسودان والعراق. وقد فرضت حكومة الولايات المتحدة منفردة في مايو ١٩٩٥ حظرا تجاريا على إيران. وكانت أوضاع حقوق الإنسان البائسة في هذه البلدان جزءا من سبب فرض هذه الإجراءات، لكنها أبعد من أن تكون السبب الوحيد لها.

إن حكومات هذه البلدان مسئولة عن بعض أشد إنتهاكات حقوق الإنسان فظاعة التي شهدتها المنطقة في العقود الأخيرة. فقد جري إعدام آلاف السجناء السياسيين في إيران في مطلع الثمانينيات حيث أحكم رجال الدين من مؤيدي آية الله روح الله الخميني قبضتهم على حكومة ما بعد الثورة. وحدثت موجة أخرى من الإعدامات في ١٩٨٨/١٩٨٩. وأدت سياسة العراق في إبادة سكانها من

الأكراد والموثقة على نحو واسع إلى إهدار عشرات الألوف من الأرواح في ١٩٨٨، وقد كانت هذه ذروة سبعة وعشرين عاما من الحكم الدكتاتوري بواسطة حزب البعث الذي استمر حتي اليوم. هناك آلاف المعارضين السياسيين أعدموا وسجنوا بدون تهمة أو اختفوا منذ أن استلم العقيد معمر القذافي السلطة في ليبيا في ١٩٧١. وقد وردت تقارير عن المئات من الإعتقالات السياسية الجديدة عقب المحاولة الإنقلابية المزعومة في أكتوبر ١٩٩٣. وفي السودان أعتقل مئات النشطاء السياسيين من المعارضين لحكم الفريق عمر حسن أحمد البشير بدون تهمة أو محاكمة عقب تسلم الإنقلاب العسكري للحكومة التي تسيطر عليها الجبهة الإسلامية القومية في ١٩٨٩. وقد تفشى التعذيب وأعدم العشرات. وكلفت الحرب الأهلية المستمرة عشرات الألوف من الضحايا، العديدون منهم مدنيون.

تشترك هذه الحكومات الأربعة في موقف شديد العداء للأنشطة التي يقوم بها مواطنيها التي قد تكشف انتهاكاتها أو تضع سلطات الدولة تحت الرقابة. وحريات تكوين الجمعيات والإجتماعات مقيدة جدا في هذه البلدان كما أن الصحافة مراقبة. وفي السودان أغلقت الحكومة الجديدة من غير إبطاء جماعات حقوق الإنسان المستقلة التي تشكلت أثناء حكومة الصادق المهدي. واستبدلت قيادة نقابة المحامين بآخرين معينين من قبل الحكومة وطهرت الهيئة القضائية ممن لم يعرف عنهم الولاء للحكومة[٢٢]. وفي إيران رُفض الترخيص لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة تحت قانون الجمعيات. ورغم أن الصحافة الإيرانية تسمح بمساحة من الحرية لنقد الحكومة أكبر من دول عديدة في المنطقة، إلا أن مثل هؤلاء النقاد في الداخل والخارج ما يزالون يتعرضون للتصفية في ظروف توحي بتورط الحكومة في إغتيالهم[٢٣]. في العراق وليبيا لم يسمح بتكوين منظمة حقوق إنسان محلية مستقلة. ولا تقوم نقابات المحامين والإعلام والمؤسسات الأخرى المسموح لها بالعمل سوى بتقديم دعمها غير النقدي للقيادة.

لو انتقلنا للنظر في وضع حقوق الإنسان في الدول التي يمكن أن تعتبر حليفة للولايات المتحدة في المنطقة، ولذلك فانها لا تتعرض للكثير من التحقيق بسبب ممارساتها في مجال حقوق الإنسان، فهل نجد صورة مختلفة جذريا؟ والإجابة لا، باستثناءات قليلة.

فالحكومة السورية، التي تودد لها المسئولون الأمريكيون بحماس منذ بدء عملية السلام، لها سجل لا سابق له في قمع شعبها. ففي ١٩٨٢ قادت التوترات المدنية المعارضة للحكومة في حماه إلى قصف الجيش السوري للمدينة وقتل ما يقدر بـ ٥,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ مدني في هجوم استمر أسبوعين[٢٤]. وسوريا تحظى اليوم "بالشرف" المشكوك فيه بمحاكمة وسجن خمسة عشرة من أعضاء إحدى منظمات حقوق الإنسان وهي "لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا" بسبب نشاطهم فى حقوق الإنسان، وللبلدان الأخرى، بالطبع، نشطائها المسجونين، لكنهم إما معتقلين بدون تهمة أو بتهم ملفقة أو بتلك التهمة الجامعة لكل التهم أي تهديد الأمن القومي أو الإنتماء إلى

منظمات محظورة.

قليلة هى المجتمعات التى يمكن أن تقارن بعدم التسامح السعودى تجاه الحريات الأساسية من حرية تعبير وحرية تكوين الجمعيات. وفي البحرين قمعت حركة إحتجاج – تدعو إلى الحكم الدستوري وعقد إنتخابات نيابية حرة – بقسوة على يد حكومة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة التي تساندها الولايات المتحدة والتي تحكم بالمراسيم التشريعية منذ ١٩٧٥. وقد أعتقل المئات من المشكوك في معارضتهم للحكومة منذ اندلاع الإضطرابات في ديسمبر ١٩٩٤ تحت طائلة الطوارئ. وقد فتحت القوات الحكومية النيران وقتلت مدنيين شاركوا في مظاهرات الشوارع. وطرد كبار معارضي الحكومة من البلاد من غير إبطاء.

استمر الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة لأكثر من ثمان وعشرين عاما بتكلفة عالية من الحقوق الإنسانية للفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة. يستمر الإحتلال ومعه سلسلة انتهاكات حقوق الإنسان التي أصبحنا معتادين عليها: تعذيب وسوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين أثناء التحقيق بواسطة الأمن العام؛ والإعتقال الإداري بدون محاكمة؛ والمحاكمات غير العادلة أمام محاكم عسكرية؛ وقتل الفلسطينيين المطلوبين المشتبه فيهم خارج القضاء بواسطة الوحدات الإسرائيلية السرية.

لنكتف بهذا القدر مما يمكن أن يشكل قائمة طويلة من إنتهاكات حكومات الشرق الأوسط، دعنا نتوقف لبرهة سريعة لنشير إلى الحكومات التي تحقق تقدما في حماية الحقوق الأساسية لمواطنيها في المنطقة. فالتجارب الديمقراطية التي أسهمت في تحسين توفر الحريات الأساسية تشق طريقها في المغرب، وبتلكؤ أكثر في الأردن والكويت. فإنتخابات أكتوبر ١٩٩٢ في الكويت جاءت ببرلمان ميال إلى كبح السلطات المطلقة للأمير وأسرة الصباح، لكن جدول أعماله الذي ضم إجراءات إصلاح قضائية رئيسية لم يتحقق إلى حد كبير.

وفي الأردن تزامن إلغاء قانون الأحكام العرفية وعقد دورتين من الإنتخابات البرلمانية الحرة نسبيا مع تراجع ملحوظ في عدد السجناء السياسيين الذين تحتجزهم الحكومة، وتراجع حالات التعذيب أثناء التحقيقات. وشهدت المغرب أيضا تراجعا في عدد المعتقلين السياسيين المحتجزين وإصلاح قانون الإجراءات الجنائية. لكن ما تزال السيطرة التنفيذية الكاملة في هذين البلدين متركزة في شخص الملك وقد تكون، بالتالي، قدرة الإصلاح الهيكلي على الإستمرار محلا للشك.

ولعلنا نختتم هذه القراءة الجزئية الموجزة بأن الإدانة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة للحكومات بسبب سجلاتها في حقوق الإنسان لا تتناسب بالضرورة مع مدى إذعان هذه الخدمات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فبينما تقول لنا حكومة الولايات المتحدة أنها تعطي الأولوية للترويج للنظم السياسية والإقتصادية الأكثر انفتاحا واحتراما لحقوق الإنسان وحكم القانون، إلا أن هذه

الأولوية المزعومة قليلا جدا ما تبرز في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية أو البحرين أو حتي سوريا، على سبيل المثال. وربما باستثناء الكويت فإن للولايات المتحدة تأثير محدود في الترويج لتحسينات حقوق الإنسان في هذه البلدان التي شرعت في إصلاحات ديمقراطية.

كذلك من المهم تسجيل أن الإدانة الدولية بقيادة الولايات المتحدة قد أحرزت القليل في مجال حقوق الإنسان في بلدان مثل العراق وليبيا وإيران والسودان حيث بقيت الحكومات المنتهكة للحقوق في مكانها. وهذا يوحي بأن سياسات الولايات المتحدة في الترويج لحقوق الإنسان في المنطقة، من خلال الإقناع أو العقوبات، قد آلت إلى فشل ذريع.

وعلاوة على ذلك، كان للإعمال الإنتقائي لخطاب حقوق الإنسان تأثيراً على إتجاهات حقوق الإنسان وبالتالي على سياسات البلدان على إمتداد المنطقة. فقد أبلغ رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الإيراني آنذاك منظمة أمريكية لحقوق الإنسان أن المشكلة الأكبر التي واجهها في الترويج لحقوق الإنسان في إيران هي أن معظم زملائه قد نظروا لحقوق الإنسان بنفس طريقة نظر حكومة الولايات المتحدة، أي كقضية تستغل لأسباب تتعلق بالمصالح الذاتية. وما كان يعنيه الرجل هو أن الإعمال الإنتقائي والتوظيف المثير للسخرية لمعايير حقوق الإنسان على يد البعض قد قوض الثقة في حسن نية المدافعين عن حقوق الإنسان من كل نوع[٢٥] . وباختصار فقد أساءت سياسة الولايات المتحدة لحقوق الإنسان.

ويعتقد البعض أن سياسة الولايات المتحدة الرسمية لترويج حقوق الإنسان قد أصبحت على ما هي عليه – كسلاح يستخدم لتشويه المعسكر السوفييتي خلال الحرب الباردة. ومن ثم ففى عهد ما بعد الحرب الباردة فإنه من الضرورى التفتيش عن المصلحة الكامنة خلف أي سياسة حكومية للترويج لحقوق الإنسان في أي مكان في العالم[٢٦] . إن مثل هذه الحجج يمكن التيقن منها بمجرد نظرة على الارض غير المحروثة" لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط المعاصر سنلحظ إزدواج معايير سياسة الولايات المتحدة التي توصم إيران، مثلا، كـ"دولة حمراء"، جزئيا بسبب سياساتها الداخلية في مجال حقوق الإنسان، كما قيل لنا، وتصمت نهائيا فيما يتعلق بالسعودية – على سبيل المثال – حيث تمارس الحكومة الحكم بعدم احترام كامل للحريات المدنية والسياسية.

ويرى بهي الدين حسن[٢٧] أنه «إذا كان صحيحا أن الخطاب الأمريكي المرائي لا يفيد، فهل يضر ؟» والإجابة نعم بلا تردد[٢٨] .

ويلاحظ بهي الدين حسن أن إرتباط حقوق الإنسان بالسياسة الرسمية للولايات المتحدة يعني أن حقوق الإنسان تتساوي في نظر العديدين في الشرق الأوسط بالإنحياز لإسرائيل مثل فرض العقوبات على ليبيا لعدم إذعانها لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بينما تغض الطرف عن عدم إذعان إسرائيل لهذه القرارات إلى جانب سياسات فاشلة مثل تدمير العراق بينما يستمر صدام حسين في

حكمه كدكتاتور أو سياسات الولايات المتحدة والغرب عموما والقائمة على المصالح الذاتية. ثانيا، يلاحظ بهي الدين استعداد حكومة الولايات المتحدة للتخلي عن مبادئها لحقوق الإنسان فعندما واجهت معارضا مرعبا مثل الصين بعثت رسالة مفادها أن الولايات المتحدة "نمر من ورق" فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فعندما تواجه الولايات المتحدة حكومة مصممة على عدم تغيير ممارساتها القمعية فإنها لا تغامر بالتضحية بمصالحها لتحقيق تغيير في حقوق الإنسان. وواضح أن الترويج الأمريكى الرسمي لحقوق الإنسان في المنطقة يفتقر للمصداقية، ليس فقط بين الحكومات – التي يمكن أن تشير إلى تناقضات السياسة الامريكية – وذلك كتكتيك لتحويل الإنتباه عن انتهاكاتها هي لحقوق الإنسان، وإنما أيضا وسط نشطاء المنظمات غير الحكومية الملتزمة بما تزعم حكومة الولايات المتحدة أنه أهدافها.

وبهذا التحليل فإنه أيا كان الخطاب الطنان الذي ينسبه مسئولو الولايات المتحدة لسياساتهم الإقليمية الراهنة، فإن النشطاء المحليين لديهم كثير من الشكوك تجاه السياسة الأمريكية. ويفترض على نطاق واسع أن دافع الولايات المتحدة لرعاية عملية السلام هو خلق شرق أوسط آمن لمصالحها العسكرية والتجارية. ويجد منتهكو حقوق الإنسان فرصتهم في هذه السياسة. فالحكومات المنتهكة صديقة الولايات المتحدة تستمر في قمع شعوبها بينما لا تتحمل أي نتائج معاكسة في علاقاتها مع الغرب بسبب أهميتها للمصالح الأمريكية الأوسع في المنطقة. وتستمد الحكومات المنتهكة المعادية للولايات المتحدة شرعيتها أمام شعبها، وفي المنطقة بشكل عام، باتخاذ موقف المناضل ضدها[٢٩]. فالضغط الغربي عذر مريح للأداء الاقتصادي السيئ ولسحق المطالب المحلية بالحريات الأساسية التي تصور كتهديد للوحدة الوطنية. فإن السياسات الراهنة الولايات المتحدة هي في الواقع العملي – بعيدا عن الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها – تساعد وتنفس عن منتهكي حقوق الإنسان.

الخـــــاتـمـة

بينت هذه الدراسة الصلة الوثيقة بين خطاب حقوق الإنسان والسياسة فى المنطقة. فقد أثر الخطاب على صنع القرار، وإذا طبقت مدركاته فستسهم بتغييرات جذرية في أسلوب الحكم في معظم دول المنطقة. وتكشف النظرة الخاطفة لأي صحيفة من أي بلد تقريبا في المنطقة أن مفردات لغة حقوق الإنسان قد صارت شائعة في الخطاب الرسمي وغير الرسمي. مما يعني أن الجهود الكبيرة التي تبذلها مختلف المنظمات الدولية والجماعات المحلية نفسها لنشر المعلومات حول حقوق الإنسان تجد استجابة، و أن الألفة بهذا الخطاب تتزايد باضطراد. ومؤكد أن هذا اتجاه لا رجعة عنه. وحتي إذا حذت الحكومات حذو الحكومة المصرية لمحاكاة ما سماه محمد السيد سعيد بالنموذج الصيني[٣٠]. فإن هذا سيكون قرارا واعيا كرد فعل على خطاب حقوق الإنسان.

ولسوء حظ المدافعين عن حقوق الإنسان إن خطاب حقوق الإنسان يحوي بعض نقاط الضعف المتأصلة. وأهمها أن غياب الآليات الفعالة لإعمال القانون الدولي لحقوق الإنسان يعني أن منتهكي هذه الحقوق لا يحاسبون في ظل النظام الدولي الراهن. والدول القادرة على تجنب المحاسبة المنصوص عليها في النظم القانونية المحلية أيا كانت، هي مطلقة اليد بالتالي في مواصلة انتهاكاتها بدون أن تجد عقابا، وفي مدح سجلاتها في مجال حقوق الإنسان بدون أن تخشي الوقوع في التناقض. وستكون المساعي الحالية الهادفة إلى تأسيس محكمة جنائية دولية دائمة خطوة أولي على طريق انفاذ القانون الدولي، لكنها ستكون خطوة صعبة وستحتاج زمنا طويلا على الأرجح.

وعلى الرغم من هذا الخلل فإن نظام المعايير الدولية لحقوق الإنسان القائم على الإعلان العالمي يستمر في اكتساب القوة والشرعية. وقد حال وجود منظمات حقوق الإنسان المستقلة الملتزمة بدعم اتساق هذه المعايير، دون تآكلها بسبب تشوهات واقع الانتهاكات. ويمكن لنمو حركة ذات قاعدة إقليمية لتطبيق هذه المعايير أن يسهم في الضغوط على الحكومات، والفاعلين الآخرين، للإذعان للمعايير الدولية.

من العدل أن أقول إن منظمات حقوق الإنسان قد نمت في المنطقة على الرغم من الظروف السياسية السائدة. وما يزال على الحركة أن تتوصل إلى إجابات مقنعة حول تحديات التسييس والمساندة على أساس سياسي، أو مسألة الإعتماد المفرط على التمويل من مصادر أجنبية، حكومية وغير حكومية. ومع ذلك ففي مثال المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بعض ما يبرر الأمل في أن المثابرة والاستمرار ستقودان إلى قبول واعتراف أوسع بأهمية العمل في مجال حقوق الإنسان بحكم أهليته لذلك في حد ذاته، بغض النظر عن أي مزايا سياسية، أيا كانت، قد تستمد منه.

ليس ثمة طفرة مفاهيمية حقيقية يحتاجها كبار دعاة حقوق الإنسان في المنطقة – الذين هم شديدو الإدراك لأوجه القصور في حركتهم – لكي يحققوا تحسينات ملموسة في حالة حقوق الإنسان. ومن ناحية الأوضاع المحلية فإن قضية التطبيق هي قضية سياسية. فقد افتقرت الحركة الفلسطينية للنفوذ اللازم لاعمال مؤسسة "مكتب التحقيقات Ombudsman" داخل السلطة الوطنية، من وقت صار فيه كل شئ أضعف الآن منه في ١٩٩٤ حين ولدت هذه المبادرة . إذن ما هي القوي التي يمكن لحركة حقوق الإنسان أن تستدعيها لتحقق التغيير؟

لقد لاحظنا أن حركة حقوق الإنسان لا تقدم نفسها بسهولة لتكون نقطة احتشاد حركة سياسية جماهيرية. وبينما أود أن أجادل بأن حركة سياسية هي، بالضرورة، نشاط نخبوي، فإن هذا لا يحولها بشكل محتوم إلى أن تكون نشاط لا صلة له بالجماهير . فأحد شروط التطبيق الأوسع لحقوق الإنسان هو قبول كل ضروب القوى والمجموعات السياسية النافذة قبولا قائما على المعرفة informed consent بأن معايير حقوق الإنسان تشكل قانون اللعبة التي يجب أن يدور داخلها

التنافس السياسي. وبدلا من الساسة الساعين لاستغلال حقوق الإنسان لمصالحهم الخاصة فإن على الحركات السياسية أن تصادق على حقوق الإنسان في سياساتها وبرامجها. وقد بدأت بالفعل هذه العملية الضرورية، ولكي تتم بنجاح فأمام الحركة المحلية المستقلة لحقوق الإنسان دور لا غني عنه لتلعبه كضامن لهذا الإلتزام، فعلى جماعات حقوق الإنسان المحلية أن تعمل على دعم اتساق خطاب حقوق الإنسان في المنطقة. ومن ثم فالسؤال الحاسم هو هل سيكون لحركة حقوق الإنسان المرونة اللازمة للتغلب على المصاعب الداخلية والخارجية العديدة التي تواجهها؟ وسيكون لإجابة هذا السؤال مغزى كبيرا بالنسبة لأنماط المجتمعات التي ستظهر في بلدان المنطقة في السنوات القادمة.

وأخيرا، فقد لاحظنا أن الإعمال الإنتقائي لخطاب حقوق الإنسان في المنطقة لم يجعل محاولات الولايات المتحدة (وغيرها) لترويج حقوق الإنسان في المنطقة غير فعالة فحسب، بل أسهم أيضا في تعزيز الإدراكات السلبية لطبيعة حقوق الإنسان وسط كل قطاعات المجتمع. وبينما لا نطمح إلى إنكار أن ترويج حقوق الإنسان في أي مجتمع هو عملية شاقة، فعلى الولايات المتحدة والفاعلين الدوليين الآخرين أن يبدءوا احترام إلتزامهم بحقوق الإنسان بالتمسك بالمبدأ الطبي القائل "أولا لا تؤذ".

هي فهذه بعض العوامل التي ستبرز مع استمرار خطاب حقوق الإنسان في التأثير على التطورات السياسية في بلدان المنطقة. وبينما لايقدم هذا البحث أى نبوءات فإنه يقترح ألا يُتجاهل خطاب حقوق الإنسان في دراسة مجتمعات الشرق الأوسط المعاصر، لأن تجاهله يعني الوقوف مع من تكمن مصالحهم في وقف تقدم حركة حقوق الإنسان.

الهوامش

(١) لقد أعد الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان (١٩٨١) رابطة العالم الإسلامي كبديل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) الذي يشكل المرجعية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأعد إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام (١٩٩٠) تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامي ووقعت عليه الدول الأعضاء في أغسطس ١٩٩٠.

(٢) Westview Press, Ann Elizabth Mayer, Islam and Human Rights Tradition and politics, Boulder, 1991, p. 27.

(٣) إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، المادة ٢٧ (أ). وتجد نص الإعلان في:

Rights, Colombia, Twenty Five Human Rights Documents, Center for the Study of Human New York, 1994, pp. 190-193.

(٤) Bahey El-Din Hassn, Towards a Consistent Strategy for Human Rights Advocacy, unpublished paper presented at the conference, "Reshaping the Agenda: U.S. - Arab Relations and the Challenge of Participation," convened by the Foundation on Democratization and Political Change in the Middle East, Washington D.C., October 1995.

والورقة متاحة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. ونشير لها فيما يأتي بـ:

Hassan Oct. 1995, p. 1

(نشرت الورقة بالعربية فى العدد الثالث من مجلة رواق عربى – يوليو ١٩٩٦ ملاحظة من المحرر العربى)

(٥) المصدر السابق.

(٦) East, University of Kevin Dwyer, Arab Voices, The Human rights Debate in the Middle California Press, 1991, p. 217.

(٧) African Politics, Susan Waltz, Human Rights and Reform, Changing the Face of North .University of Californioa Press, 1995, p. 229 -237

(٨) June 12, 1989, Third Periodic Report of Tunisia to the UN Human Rights Committee, UN Doc. CCPR/c/52/Add. para.2

(٩) أنظر:

Lawers Committee for Human Rights, Promise Unfufiled: Human Rights in Tunisia Since 1987, New York, 1993, pp. 48-60.

(١٠) للإطلاع على نظرة عامة للجهود الحكومية لتقييد نشاطات منظمات حقوق الإنسان المستقلة في بلدان المنطقة أنظر:

Lawers Committee for Human Rights, Shakling The Defenders, Legal Restictions Imdependent Human Rights Advocacy, New York,1994

ويضم التقرير أقسام قصيرة حول البلدان التالية: البحرين ومصر وإيران والأردن والكويت والعربية السعودية وسوريا وتونس وتركيا.

(١١) أنظر تعليقات المحامي المغربي عبد الرحيم جاماي في: Dwer, Arab Voices, p. 163. والسيد عبد الرحيم عضو مؤسس في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وهي المنظمة التي عجزت عن التغلب على الخلافات السياسية الفصائلية بين أعضائها ومحاولاتهم استخدام المنظمة لأغراض حزبية.

(١٢) لسرد السجال بين ناشطي حقوق الإنسان في المغرب حول المجلس الوطني أنظر:

pour la Citoy- Abdelaziz Benani, Le Mouvement Marocain des Droits Humains, Lutte ennete et l'Etat de Droit, pp. 31-33.

وهي ورقة غير منشورة كتبها مؤسسي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والرئيس الحالي لها. (ينشرها مركز القاهرة قريبا ضمن كتاب عن الحركة العربية لحقوق الإنسان – ملاحظة من المحرر)

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) يروي بناني أن محمد زين علق بوصفه عضواً في المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان، على فضيحة حقوق الإنسان الشهيرة والتي تتعلق بالسجناء السياسيين الذين حبسوا بعيداً في تازمامارت وتركوا ليموتوا قائلا: "كان يتعين تدمير معتقل تازمامارت وترك المعتقلين الأحياء تحت أنقاضه"

(١٥) Observations de 'Organisation des Droit de l' Homme au Sujet du troisieme Rapport Governmental au Comite des Droits de L'Homme des Nations-Unies. Moroccan Organtober 1994.ization for Human Rights, Casablanca, Oc

(لجنة حقوق الإنسان هي الهيئة التي أنشأت بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمكلفة بمهمة مراقبة التزام الدول الأعضاء بالعهد. وأحد واجبات الدول الأعضاء هو رفع تقرير دوري للجنة)

Non a' la Torture au Maroc, Rapport Alternatif de l'O.M.D.H. dans le cadre de la con-

vention International Contre la Torture et autres Peines ou Traitement, Cruels Inhumains ou Degradant, Moracan Organization for Human Rights, Casablanca, November ١٩٩٤,

(الدول الأعضاء في إتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب مطالبة برفع تقارير دورية إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة).

(١٦) أنظر: Rights Move- Lawers Committee for Human Rights, Restricting the Human ment in Egypt, New York, Dec., 1991.

(١٧) أنظر: Human Rights Lawers Committee for Human Rights, Escalating Attacks on Protection in Egypt, New York, Sep. 1995.

(١٨) Hassan Oct. 1995, p. 12.

(١٩) Waltz, Id., p. 193.

(٢٠) أنظر، على سبيل المثال، تعليقات القائد التونسي في مجال حقوق الإنسان محمد شرفي كما وردت في Dwer, Arab Voices, p. 178.

(٢١) Benani, p. 28

(٢٢) أنظر:

New York, Ma- Sudan, Attacks on the Judiciary, Lawers Comittee for Human Rights, rch 1991.

(٢٣) على سبل المثال توفي الكاتب على أكبر سعيدي سرجاني في ظروف مريبة حيث لم يخرج أبدا السجن من الذي فرض عليه غالبا بسبب نقده العلني لسياسات الحكومة.

(٢٤) York, September James Paul, Human Rights in Syria, Human Rights Watch, New ١٩٩٠,

(٢٥) إلتقت لجنة المحامين لحقوق الإنسان سعيد رجوي خوزاساني رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في مجلس الشوري الإسلامي، نيويورك، مايو ١٩٩٥.

(٢٦) Winter 1994-95, Alan Tonelson, "Jettison the Policy," Foreign Policy Number 97, pp. 121-132.

ويجادل تونلسون أيضا بزن إنتقادات حقوق الإنسان انت ذات أهمية لا تذكر بالنسبة لحصيلة الحرب الباردة.

(٢٧) بهي الدين حسن هو مدير مركز القاهرة ادراسات حقوق الإنسان. وعمل كأمين عام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بين ١٩٨٨ - ١٩٩٣.

(٢٨) Bahey El-Din Hassan, Towards a Consistent Strategy ..

(٢٩) كما ظهر واضحا في التأييد الشعبي الذي جرى التعبير عنه في المنطقة لغزو صدام حسين للكويت والاستخفاف بضغوط الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج (١٩٩١-٩١).

(٣٠) محمد السيد سعيد، "هل من الممكن تطبيق النموذج الصيني في الوطن العربي؟"، الحياة، ٨ مارس ١٩٩٥ ■

نحو حماية فعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان *

منى رشماوى **

لقد أصبح المدافعون عن حقوق الإنسان أكثر عرضة للهجوم بفعل التأثير المتزايد لحركة حقوق الإنسان على العلاقات الدولية. فبعد مرور تسعة وأربعين عاماً على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، أصبح خطاب حقوق الإنسان عاملاً مؤثراً بشكل مضطرد على العلاقات الثنائية بين الدول وعلى المستوى الدولى. وبعد مايقرب من خمس عقود من وضع المعايير الدولية والأقليمية في هذا المجال يظل التحدى الأكبر أهمية هو تطبيق هذة المعايير على المستوى المحلى.

لقد تعهدت كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ظل ميثاق المنظمة بأن تحث وتشجع «إحترام حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية للجميع بدون تمييز على أساس العرق، أو الجنس، أو اللغة أو الدين». وقد أقرت كل الدول تقريباً بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان، كما وقع عدد كبير من الدول على الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهدين. وحتى تلك الدول التى لم تصبح طرفاً في العهدين، صادقت على إتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل، التى صادقت عليها ١٩٠ دولة حتى الآن، فضلاً عن مصادقة الكيانات الأخرى المؤهلة للإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية على هذه الاتفاقية التي تشمل معظم الحقوق المعترف بها (١).

وتشير هذه المصادقات الواسعة، وإن كانت مصحوبة بتحفظات، إلى أن الدول عموما تقبل فكرة

---

* هذه الدراسة مترجمة عن الانجليزية وهى نسخة منقحة من الكلمة التي ألقيت أمام ورشة العمل التى عقدها FIDH/Raoul Wallenberg Institute حول المدافعين عن حقوق الإنسان، والتى عقدت فى لوند- السويد فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩٧.(ونشير لها لاحقاً بورشة) FIDH/RWI وعلى الرغم من أن هذه المساهمة تظل فى شكل كلمة، إلا أن بعض الملاحظات والتعليقات التى قدمت أثناء ورشة العمل قد أضيفت إليها.

** مدير مركز إستقلال القضاة والمحامين في اللجنة الدولية للحقوقيين، جنيف - سويسرا. وتود المؤلفة أن تعبر عن شكرها لكل من لين هاستنجز، Lynn Hastings وكارين ستاسويس Karin Stasuiss لمساعداتهما وملاحظاتهما المفيدة.

أن حقوق الإنسان شاغل مشروع للمجتمع الدولى. فقبول هذه الدول بالإلتزام بتقديم التقارير إلى الهيئات الدولية، مثل، لجنة حقوق الطفل، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الإنسان، حول مدى إلتزامهم بتعهداتهم الدولية تجاه مختلف معاهدات حقوق الإنسان، تنقض الادعاء بأن سجل حقوق الإنسان في دولة ما أمر يتعلق بالشئون الداخلية.

ورغم من أن بعض الدول تستخدم ذريعة الخصوصية الثقافية أو الدينية لتبرير عدم إعمالها لمعايير حقوق الإنسان، فإن دولاً قليلة تقر بأنها تنتهك فعلاً حقوق الإنسان. والإسلوب الذى تتبعه معظم الدول هو التشكيك في دقة الحقائق المتعلقة بهذه الإدعاءات. وفي الواقع فإن حكومات قليلة جداً تقر بشكل مكشوف بعدم قبولها لمبادئ حقوق الإنسان كمقياس لسلوكها [٢].

وهذا ما يفسر لماذا تتلقى الحكومات عرض تقارير حقوق الإنسان الخاصة ببلدانها في غالب الأحيان بالفزع وعدم الإرتياح. وهذا، على وجه الخصوص، هو الحال حيث نجحت حركة حقوق الإنسان في مطالبتها بفرض بنود شرطية تربط حجم المساعدات المقدمة لبلد معين بدرجة إحترامه لحقوق الإنسان [٣]. وعلى الرغم من أن هذه الشروط نادراً ما تكون موضع تنفيذ لأن مصالح إقتصادية واستراتيجية أخرى عادة تسود، فإن مجرد وجودها يمثل تهديداً للحكومة المنتهكة. وهذا يزيد من الضغوط على من يراقبون ويسجلون إنتهاكات حقوق الإنسان، فيصبحون بذلك هدفاً للمضايقات.

فضرورة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان تأتى إذن انطلاقاً من منطق أن حقوق الإنسان هى شاغل حقيقى للمجتمع الدولى. وبالنتيجة فإن من يعملون على الإرتقاء بهذه المبادئ يجب ألا يتعرضوا للتهديد.

من هو "المدافع عن حقوق الإنسان" ؟

يشيع اليوم استخدام مصطلح "المدافعين عن حقوق الإنسان" على المستوى الدولى للإشارة لمن يعملون في حقل حقوق الإنسان. وكثيراً ما تستخدم تعبيرات أخرى عديدة، منها نشطاء حقوق الإنسان، المراقبون، مناضلون، عمال حقوق الإنسان، والخبراء. ومن ناحيتى فإننى أشارك آخرين تفضيلهم لمصطلح "مناضلون" بدلاً من مصطلح "مدافعين"، حيث أن تعبير "مدافع" يعنى أن من يؤدون هذه الوظيفة يقومون برد فعل، في حين أن مصطلح مثل "مناضل" يوصف دوراً فاعلاً، وهو أكثر ملائمة للنشاطات التى يقوم بها من يعملون في هذا الحقل[٤]. وبغض النظر عن توصيفهم، فإن ما يشترك فيه "المدافعون عن حقوق الإنسان" هو عملهم الفعلى نحو تطبيق المبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

ولايوجد تعريف رسمى للمدافعين عن حقوق الإنسان . وقد عزف أولئك الذين شاركوا في إعداد مسودة إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان . – الذى سيرد ذكره لاحقاً – عن الترويج لتعريف معين. فهم يعتقدون أن وقتاً وجهداً كبيرين سوف يستهلكان في العمل على تعريف قد لايحظى بالإجماع. بل وسيؤخر إقرار الاعلان إلى وقت آخر [٥]. وعلاوة على ذلك لم تشجع خبرات من

اشتركوا في وضع مشاريع إتفاقيات أخرى مثل إتفاقية حماية الصحفيين على الوصول إلى تعريف. فقد عطل عدم الإتفاق على تعريف "للصحفيين" لغرض صياغة الإتفاقية هذه العملية ما يقرب من عقد الثمانينيات، ولأن مسألة التعريف لم تحل مطلقا، فقد تم التخلى عن الاتفاقية برمتها [٦].

وقد يكون كافياً الإعتراف بأن تعبير "المدافعين عن حقوق الإنسان" ليس صفة تلصق، بل تعبيراً يشير بالأحرى إلى وضع تجرى فيه ممارسة أنشطة معينة . فالمدافعون عن حقوق الإنسان يسهمون في تشكيل قانون حقوق الإنسان عن طريق إقتراح حقوق ومعايير وآليات جديدة. ويحللون مبادئ حقوق الإنسان من أجل إعطائها معان أكثر ملموسة وعملية. وهم يرصدون ويكشفون إنتهاكات حقوق الإنسان، ويقدمون النصح لمجموعات الضحايا والمجموعات المتضررة ويساعدونهم على تأمين حقوقهم. وهم ينشرون المعرفة بمعايير وآليات حقوق الإنسان ويؤيدون إدخالها على مختلف السياسات والإستراتيجيات. بل ويدربون أحياناً موظفي الحكومة على معايير حقوق الإنسان. فهدفهم النهائى هو السعى من أجل احترام القانون الدولى لحقوق الإنسان ورفع الحصانة عمن ينتهكها.

وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة تشير بوضوح إلى أعضاء النمط التقليدى لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، إلا أنها لاتقتصر عليهم بالضرورة.

معضلات التعريف

(١) المجموعات الموالية

هل يُعتبر الأفراد والمجموعات المدافعة عن حقوق قطاعات معينة فقط من المجتمع من المدافعين عن حقوق الإنسان ؟ فنشطاء حقوق المرأة، على سبيل المثال، يروجون ويدافعون عن حقوق تعتبر جزءاً من قانون حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن العديدين منهم، إن لم يكن معظمهم، لايسمون أنفسهم "مدافعون عن حقوق الإنسان". وبالمثل فالنقابيين، رغم نضالهم من أجل دعم حقوق العمال، إلا أنهم إيضا لا يعتبرون أنفسهم مدافعين عن حقوق الإنسان. فهل ينبغى أن نعتبرهم كذلك ؟ وبالمثل، فبعض المهنيين ، مثل العاملين في الحقل الطبى ممن يفدمون أدلة على وجود التعذيب، يعملون في الجوهر من أجل القضاء على هذه الظاهرة، لكن الكثيرون مقتنعين بأن أعمالهم هذه تنبع من مدونة السلوك المهنية الخاصة بهم. وينطبق الشئ نفسه على المحامين الذين يدافعون بشراسة عن حق كل متهم في محاكمة عادلة ودفاع ملائم. والعديدون يشعرون أنهم يدافعون عن كرامة مهنتهم لا عن حقوق الإنسان، فهل سنعتبر هذه المجموعات"مدافعين عن حقوق الإنسان" ؟

وعلى الرغم من جاذبية فكرة أن حركة حقوق الإنسان يجب أن تكون حركة شاملة وليست حصرية، إلا أن المرء يجب أن يكون حذراً تجاه العديد من التداعيات.

أولاً: يجب أن نكون حذرين من إعطاء الإنطباع بأن مصطلح "المدافعون عن حقوق الإنسان " مصطلح مطاط أو تعبير فضفاض يتضمن كل المدافعين عن مجتمع مدنى بالمعنى الحقيقى. ذلك أن

مثل هذه المرونة من شأنها أن تحيل السعى إلى حماية محددة للمدافعين عن حقوق الإنسان إلى شئ لا معنى له.

ثانياً: يجب أن نكفل وقوع أنشطة مناصرى حقوق القطاعات المعينة في إطار مقاييس قانون حقوق الإنسان. ويجب أن نحرص على أن تكون أفعالهم تحترم حقوق الآخرين ولا تنتقص منها أو تحدها. وبدون ذلك فمن الممكن أن تجرى بعض الممارسات التمييزية لمجموعات معينة باسم حقوق الإنسان.

ثالثاً: يجب النظر في العلاقة المعقدة بين السياسة وحقوق الإنسان. فكثيراً ما تلجأ الأحزاب السياسية إلى إستخدام خطاب حقوق الإنسان. لذلك يجب أن تقيم بدقة الإنشطة السياسية المناصرة لحقوق الإنسان، والتى تستهدف السلطة السياسية بينما هى تستخدم لغة حقوق الإنسان. ومن ثم لايجب الخلط بين مثل هذه الإنشطة وبين حقوق الإنسان.

(٢) الإرتباط بالعنف

هل يجب استبعاد مؤيدو العنف من مصطلح "المدافعين عن حقوق الإنسان" ؟ سيتخذ الكثيرون الموقف الواضح أن حقوق الإنسان والعنف على طرفي النقيض. لكن هذا السؤال الأساسى يتطلب المزيد من التأمل.

يقرر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان في ديباجته:

«(....) من الأساسى أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانونى إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر الي اللياذ بالتمرد على الطغيان والإضطهاد».

وهكذا فقد أعترف بالثورة ضد القهر "كملاذ آخير" ممكن ومشروع عندما لاتحترم حقوق الإنسان فهل تتضمن هذه الثورة العنف ؟ ويمكن تفسير أوجه القانون الدولى العام بما في ذلك القانون الدولى الإنسانى، والبروتوكول الثانى من إتفاقيات جنيف مثلاً، بوصفها إقراراً للمقاومة المسلحة.

وبغض النظر عن صحة الحجج المؤيدة لمشروعية الدفاع عن العنف في القانون الدولى أو ممارسته بواسطة الأفراد والمجموعات في ظروف معينة، فإننى أرى أن المدافعين عن حقوق الإنسان يجب ألا يرتبطوا بأى حال بالترويج للعنف أو ممارسته.

وعلى الرغم، من أن مشاعر الناس الذين يعيشون في ظل الأنظمة القمعية أو الإحتلال قد تؤيد اللجوء إلى كل الوسائل لتخليص أنفسهم من القهر، فثمة إعتبارات عديدة أخلاقية وقانونية وإستراتيجية لاتشجع على مثل هذا الإرتباط. إن العنف وحقوق الإنسان لايمكن التوفيق بينهما بسهولة، حيث يتطلب قانون حقوق الإنسان ضمان حق المضطهد في الحياة والسلامة الجسدية.

واستراتيجياً، يوفر الإرتباط بالعنف مبرراً سهلاً للحكومات لحظر حركة حقوق الإنسان . فالأفراد والمجموعات التى تشجع أو تمارس العنف عادة ما توصم من جانب الحكومات بالإرهاب.

وثمة أسئلة عملية مهمة تبرز من هذا الجدل. إذا إنخرط شخص ما في مرحلة معينة من حياته في أنشطة عنف، ثم إنضم إلى حركة حقوق الإنسان، هل يعتبر هذا الشخص مدافعاً عن حقوق الإنسان؟

والإجابه بوضوح نعم، إذ يجب أن تتاح للناس فرصة أن يتغيروا كما يجب أن يُقيّم المدافع عن حقوق الإنسان على أساس أفعاله وقت أن أصبح يحمل إسم "مدافع عن حقوق الإنسان"، وعندما يسعى لحماية هذه الحقوق، لا على أساس ماضيه.

سؤال آخر يتصل بموضوعنا هو ما إذا ما كان الشخص يعمل من أجل حقوق الإنسان، ولكنه مصنف سياسياً ضمن مجموعة تؤيد وتمارس العنف على الرغم من أنه/أنها لم يمارس ذلك شخصياً، هل يمكن إعتباره مدافعا عن حقوق الإنسان ؟ والإجابة أيضا بنعم.

ولعله من المفيد أن نذكر أن عدداً من عظماء ورواد حقوق الإنسان قد ارتبطوا بأنشطة أو مجموعات عنف في مرحلة من مراحل حياتهم قبل إكتشافهم لخطاب حقوق الأنسان . ولعل أبرز هؤلاء هو الايرلندى الأسطورى شون ماكبرايد Sean MacBride الأمين العام للجنة الدولية للحقوقيين في الفترة مابين ١٩٦٣ - ١٩٧٠. وهو أيضا مؤسس مشارك لمنظمة العفو الدولية وقد ترأس مجلسها التنفيذى الدولى. لقد تعرض ماكبرايد للسجن ثلاثة مرات في شبابه على يد البريطانيين بسبب نشاطاته الثورية، إذ ارتبط بالجيش الجمهورى الإيرلندى IRA، ثم هجره لاحقاً. وقد حصل في أواخر حياته على جائزتى نوبل للسلام ولينين للسلام معاً [٨]. بفضل جهوده من أجل السلام ونزع السلاح.

الحماية ..... كيف ؟

يبحث النقاش السابق حول من يندرج تحت تعبير "مدافع عن حقوق الإنسان" بسبب الإفتراض بأن هذه الفئة من الناس تستحق حماية خاصة، وسبب هذه الحماية ذا مستويين كما قررنا من قبل.

أولاً: يروج المدافعون عن حقوق الإنسان قيماً ومبادئ أساسية للمجتمع الدولى بمجمله.

ثانياً: يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للمضايقة والتهديد.

لقد إجملت ورقة الخلفية الممتازة التى أعدتها سمية أحمد ثولين لورشة العمل هذه ثلاثة أنواع من أعمال الحماية: جسدية وقانونية وأخلاقية وسياسية [٩]. وأرى أن هذا التحليل مفيد وأود أن أعلق بسرعة على هذه الفئات الثلاثة.

١- الحماية الجسدية

تشمل الحماية الجسدية التدخل الفعلى لوقف الإنتهاك، كما يتضمن التدخل المباشر وقت حدوثه. وهدف هذا التدخل هو وقف الإنتهاك . ولعل الشكل الأكثر شيوعاً للحماية الجسدية هو تقدم المدافع عن حقوق الإنسان المعرض للتهديد بطلب لمغادرة بلده/ ها . ويتضمن هذا الشكل من الحماية العثور على البلد الذي يمكن أن يستضيفه؛ وتأمين خروجه من بلده؛ وتمويل عملية الحماية؛ وإيجاد وسيلة كسب عيش للمدافع في المنفى؛ وتقديم العون لأسرته حتى زوال التهديد. لذا يتطلب هذا النوع من الحماية تحرك هيئات خارجية، وتشمل الأفراد الآخرين ومجموعات حقوق الإنسان، بل وحتى الدول.

٢ - الحماية القانونية

تتطلب الحماية القانونية خلق إطار قانونى وآليات على المستويين الوطنى والدولى لجعل العمل في

مجال حقوق الإنسان ممكناً. ويفسر هذا أهمية صياغة إعلان حول "المدافعين عن حقوق الإنسان" على مستوى الأمم المتحدة. فمسودة إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان وثيقة بسيطة. فهى إعلان وليست اتفاقية. وهى تؤكد وتوضح المبادئ المحددة سلفاً في الصكوك الدولية الأخرى. كما أنها لا تحتوى على قواعد جديدة، ولكنها تبنى على القواعد التى جاءت في الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين.

وعلى الرغم من ثلاثة عشر عاماً من المداولات، ما يزال على الدول الإتفاق على الحقوق التي سيؤكد عليها الإعلان. وقد ظلت بعض الدول (كوبا بالأساس) تؤخر عملية إعداد المسودة. ويجب أن ينتهى هذا الفصل المخزى من التعطيل غير المبرر في تاريخ الأمم المتحدة. إن هدف العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية هو أن تنتهى مجموعة عمل الأمم المتحدة المكلفة بإعداد مسودة هذا الإعلان من عملها في العام القادم [١٠]. وسوف يجعل هذا من إحتفالات العيد الخمسين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان إحتفالات ذات مغزى أكبر.

لقد قدم رئيس مجموعة العمل بالأمم المتحدة في دورة إنعقادها في عام ١٩٩٧ نصاً مركزاً أعده بعد إجراء مشاورات رسمية مكثفة أثناء إنعقاد الدورة. ولم يتضمن النص فقرات حول أربع قضايا معلقة : حق المدافعين عن حقوق الإنسان في مراقبة المحاكمات؛ والحق في تمويل نشاطات حقوق الإنسان؛ والارتباط بالقانون المحلى؛ وواجبات المدافعين عن حقوق الإنسان [١١]، ولأن هذه القضايا قد نوقشت في عرض آخر [١٢]، أود هنا أن أعلق فقط على إخضاع حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان للقانون الوطنى ليس فقط لأن هذا جزء مكمل للحماية القانونية، ولكن أيضاً لأنه إذا تم قبول هذا التصور، فسيقوض كل الحقوق والحمايات الممنوحة في الإعلان.

يحتوى القانون، في العديد من البلدان، على نصوص معادية للقطاع غير الحكومى. فهو يقيد، على سبيل المثال، تسجيل المنظمات غير الحكومية؛ ويقيد تدفق المعلومات وحرية التعبير؛ ويحد من حرية التجمع ويقيد عقد اللقاءات؛ ويسمح بالرقابة على المطبوعات؛ ويحد من القدرة على تلقى التمويل والهبات. وما لم يتوافق القانون الوطنى مع القانون الدولى، فمن الصعب رؤية كيف يمكن لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان أن تخضع للقانون الوطنى وحده. وعلاوة على ذلك، فمن الضرورى أن ينص القانون الوطني على آليات ملائمة للحماية. ومن المفيد أيضا خلق مؤسسات مستقلة، بالإضافة إلى النظام القضائى، مثل لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ومكتب للتحقيقات لمراقبة الممارسات المحلية في مجال حقوق الإنسان. ويجب أن يتوافر ضمان هيكلى لإستقلالية مثل هذه الهيئات وعلى مستوى الممارسة أيضاً. ولا يجب أن يكون إنشاء هذه الهيئات مجرد عملية تجميلية. ويجب تدريب القضاة والمحامين، ومن يوكل لهم تنفيذ القانون على حقوق الإنسان وتفهم دور هذه الحقوق في المجتمع.

وعلى المستوى الدولى، ناقشت المنظمات غير الحكومية ثلاثة إحتمالات: تعيين مقرر خاص تابع للأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ وضم فحص حالة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى عمل الآليات الموضوعية والقطرية الموجودة حالياً بلجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأنسان ومطالبة

المفوض السامي لحقوق الإنسان بإيلاء إهتمام خاص لهذا المجال (١٣). وثمة فكرة أخرى تتمثل في الضغط على الهيئات المراقبة لإتفاقيات الأمم المتحدة من أجل النظر بشكل خاص في التهديدات والتخويف الذى يواجهه المدافعون عن حقوق الإنسان خلال بحثهم التقارير القطرية. وكل هذه الإقتراحات العملية يجب متابعتها بدأب.

٣ – الحماية الأخلاقية والسياسية

الجانب الثالث للحماية كما حددناها هو الجانب الأخلاقى والسياسى. وهذا يتضمن الإرتقاء بصورة العمل في مجال حقوق الإنسان وإدارة الحملات لمصلحة من يتعرضون للمضايقة أو الإضطهاد من المدافعين عن حقوق الإنسان. وهذا يتطلب تقوية العلاقة بين العاملين في هذا الحقل. وأود أن أستكشف قدماً مسألتين تؤثران على هذه الحماية السياسية والأخلاقية.

أ – المشروعية والإعتراف

غالبا ما تطرح الحكومات أن العمل في مجال حقوق الإنسان ليس شرعياً. وعلى الرغم من أن الدول توقع على صكوك حقوق الإنسان، إلا أنها كثيراً ما تلمح وتسوق الحجج بأن حقوق الإنسان مفهوم غربى غريب ولا ينطبق على وضع بلادها. ويروجون فكرة أن من يعملون بشكل مستقل من أجل حقوق الإنسان ماهم إلا غربيين ومغتربين عن مجتمعاتهم. وتذهب بعض الحكومات إلى حد ترويج الشائعات بأنهم عملاء للأجانب (١٤).

إن نزع الشرعية عن العمل في مجال حقوق الإنسان في نظر العامة يسهل من عملية تخويف من ينخرطون في هذا المجال. وعندما تفرض الحكومة إجراءات صارمة على مجموعات حقوق الإنسان، فإن قطاعاً من المجتمع، من الحريصين على الحفاظ على ثقافته وهويته، يجد نفسه ملزماً بمساندة إدعاء الحكومة بأنها تدافع عن مصالح مشروعة. ومن ثم فإن العمل على شرح وإضفاء الشرعية على العمل في مجال حقوق الإنسان في نظر المجتمع أمر ضرورى لحماية حقوق الإنسان.

إن المشروعية ترتبط بالإعتراف. وتسن حكومات عديدة، كما ذكرنا آنفاً، قوانيناً للجمعيات تحد من تسجيل وعمل المنظمات غير الحكومية، فتضطر هذه المجموعات في العديد من البلدان إلى إستخدام مداخل مبتكرة لضمان عملية التسجيل.

وبالإضافة إلى المشروعية الرسمية أو القانونية، فإن المجموعات المحلية تحتاج إلى مساندة الحركة الدولية لحقوق الأنسان، وهذا مالا يتوفر دائماً. فبعض المجموعات تعتبر أن المدافع عن حقوق الإنسان الذي يعمل ضد إنتهاكات حكومته/ ها لحقوق الإنسان لا يستطيع أن يكون موضوعياً. ولهذا السبب، ومن أجل حماية المدافع من مضايقات حكومته، فإن منظمة العفو الدولية، على سبيل المثال، لا تسمح للعاملين فيها ولمجموعاتها بالعمل ضد إنتهاكات حقوق الإنسان داخل بلدانها (١٥).

ومع ذلك، فثمة أفراد ومجموعات موثوقة عديدة في مجال حقوق الإنسان تعمل على حالة حقوق الإنسان في بلدانها. وتمثل هذه المجموعات في أحايين عديدة المصدر الرئيسى للمعلومات بالنسبة للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى الكوادر القانونية. ومع ذلك، تشكل منظمات حقوق الإنسان المحلية

من أن بعض المجموعات الدولية تطلب معلومات منهم وتستخدمها بدون إشارة كافية للمصدر [١٦]. إن مثل هذا الفعل، في واقع الأمر، يلقي بظلال الشك في موضوعية المنظمة المحلية. فالعديد من تقارير المجموعات الدولية ترتكز بشكل كامل تقريباً على مصادر محلية، خاصة عندما لا يُسمح للمنظمات العالمية بدخول البلد وجمع المعلومات المطلوبة بنفسها.

لروابط حقوق الإنسان العالمية والمحلية، بالطبع، الحق في أن تقرر طبيعة تكوينها، وهيكلها ومنهج عملها. وهي حرة أيضاً في تحديد ما يرتقى برسالتها ومصداقيتها. ولها أيضاً الحق في الحفاظ على مصداقية بياناتها، وأن تقر فقط تلك المصادر التى تثق في معاييرها الإحترافية ومنهج عملها ونوعيته.

ومع ذلك، على المنظمات الدولية أن تضع في إعتبارها تبعات تحركاتها تجاه المجموعات المحلية. إذ لا ينبغى أن تساهم منظمات حقوق الإنسان المسئولة في التشكيك في شرعية الجمعيات المحلية لحقوق الإنسان. وعليها أن تقر بأن تقديم المساعدة الصريحة لمجموعات حقوق الإنسان الموضوعية والموثوق فيها والمحترفة يعزز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وهذا على وجه الدقة أحد أهداف جوائز حقوق الإنسان العديدة: الإرتقاء بمكانة بعض الأفراد والمجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان من أجل حمايتهم.

ولكن هذا لا يعنى أن مجموعات حقوق الإنسان يجب ألا تكون إنتقائية في تعاونها مع والمصادقة على بعضها البعض. فقد خلق النمو المذهل لمنظمات حقوق الإنسان بأبعاده الثلاثة: المحلية، والإقليمية والعالمية حركة ضخمة ومعقدة. وهذه الحركة تشمل متطوعين ومتفرغين؛ أفراداً وجماعات. وهناك الآلاف من منظمات حقوق الإنسان على مستوى العالم. ولاشك أن هذا الوجود حيوى من أجل مأسسة العمل في مجال حقوق الإنسان. فهو يضمن أن أهتماماً منظماً وكاملاً يكرس لهذا المجال.

ومع ذلك، ثمة العديد من التعقيدات. فالعديد من الحكومات تنشئ جبهة منظمات تتخذها واجهة لتدافع عن صورة الحكومة في مجال حقوق الإنسان. كما أن بعض الأفراد يؤسسون منظمات لحقوق الإنسان بهدف إستجلاب التمويل والوجاهة الإجتماعية بالأساس. كما أن بعض المجموعات لا تقوم بعملها بشكل إحترافي ودقيق، أو أنها تملك دوافع سياسية منحازة. وتسيطر المعارضة السياسية، التى لا تؤمن بالضرورة بحقوق الإنسان، مثل الحركة الإسلامية، على بعض المنظمات القائمة على العضوية في العديد من البلدان. ويجب أن تؤخذ مثل هذه العوامل المثيرة للخلاف في الاعتبار عندما تقرر المجموعات تقديم المساعدة والإعتراف لبعضها البعض.

ب – تكوين صورة مهنية

لقد ظل السعى وراء حقوق الإنسان يضطلع به أساساً ولعقود عديدة متطوعون فهموا هذا العمل كمسعى يرتبط بشكل مثالي بعقائدهم. وقد انخرطت غالبية المرتبطين بحركة حقوق الإنسان بسبب إيمانهم بهذه المبادئ ورغبتهم في العمل من أجل تحويلها إلى واقع. وبالنسبة للغالبية، فإن العمل الحقيقى في مجال حقوق الإنسان ليس مسألة تتعلق بالمسار المهني، أو الطموح أو حتى شعور المرء أنه إنسان جيد؛ بل هو مسألة عمل لصالح من يعانون – أنه عمل من أجل مساعدة الآخرين. وبينما

تستمر المثالية سائدة، فقد أصبحت الطريقة التى تعمل بها مجموعات حقوق الإنسان ذات طابع أكثر إحترافية.

لقد ذكرت فيما سبق مدى تعقيد حركة حقوق الإنسان الآن. وذكرت أيضا كيف أنها تتكون من أفراد لا يعملون فقط على أساس تطوعى، بل من عاملين متفرغين تفرغاً كاملا يرتبطون بمختلف مجموعات حقوق الإنسان، فثمة مهنيين الآن داخل القطاع غير الحكومى ونظرائهم في الجانب الحكومى.

وإحترافية هذه الحركة تعنى إمكانية الحكم على تحركاتها على أساس مقاييس موضوعية.

فالحركة لم تنجح في تعميق المعايير والقواعد التى تحدد ما تعنيه حقوق الإنسان فحسب، وإنما نجحت أيضاً في تعميق مناهج العمل وهياكله وآليات إعمال هذه الحقوق. وتشتمل مناهج العمل الرصد العلمى لإنتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك المقابلات مع الشهود والضحايا مع إحترام القواعد المستقرة في الإثبات، وفي تحليل النصوص والمبادئ القانونية، واستخدام مختلف الإستراتيجيات لوقف الانتهاكات مثل إعداد التقارير وتكوين جماعات الضغط حول هذه القضايا في المحافل الدولية.

إن الإعتراف بالبعد الإحترافي في العمل في مجال حقوق الإنسان أمر ضرورى لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، فهو قبول بشرعيته. فالإعتراف بالعاملين في المجال الطبى، على سبيل المثال، يعنى أن الأطباء يمكنهم إجراء العمليات على الناس بموافقتهم، أو حتى بدونها في حالات الطوارئ، على الرغم من أن هذا التدخل قد يسبب الأذى. وبدون الإعتراف بالمهنية الطبية، فإن العمليات الجراحية قد تشكل أعمالاً إجرامية. إنه إعتراف بحاجه الأطباء حتى يحيا بنى الإنسان. وبالمثل فقد قاد الإعتراف بالعمل الموضوعى والضرورى للمحامين، إلى مبدأ أن المحامين يجب ألا يتم تعريفهم وفقاً لنوع القضايا التى يترافعون فيها.

لكن العديد من الحكومات تواصل عدم إحترامها للجانب المهنى للعمل في مجال حقوق الإنسان. وما زالت تراه كمجرد ممارسة لعلاقات عامة. إن عدم الإعتراف بالعمل في مجال حقوق الإنسان كمهنة يتضمن نفياً لموضوعيته، ومعاييره، ومنهجه، وأساليب عمله، وهياكله. وهو ما يجعل العمل في مجال حقوق الإنسان مهمة محفوفة بالمخاطر في العديد من أرجاء العالم.

وبينما يجب على المجتمع الدولى أن يعمل من أجل تعزيز إعتراف الحكومات بالطبيعة المهنية للعمل في مجال حقوق الإنسان، فإن على مجموعات حقوق الإنسان أن تعمل من أجل تطوير إحترافيتها قدماً.

وتعترف المنظمات غير الحكومية بأنه يمكن فقط للعمل الرفيع والموضوعى في مجال حقوق الإنسان تعزيز موقف حركة حقوق الإنسان في نظر الرأى العام (١٧). وبالإضافة إلى جهود أعضاء الحركة في تبادل مناهج التدريب والمعرفة، فإن بعض مجموعات حقوق الإنسان تناقش إدخال مدونة سلوك لتنظيم العمل في مجال حقوق الإنسان ذاتياً ولضمان موضوعيته وإحترافيته.

جـ- شبكة العلاقات والتمويل

يظل أى نقاش حول المدافعين عن حقوق الإنسان ناقصاً بدون النظر في العمل بين شبكات حقوق الإنسان والتمويل. وتتطلب هاتين القضيتين فحصاً دقيقاً، ولأنهما كانا موضوعاً لمداخلات أخرى، فسوف أقتصر هنا على تقديم ملاحظات قليلة.

يقر المدافعون عن حقوق الإنسان بشكل متزايد بأن تقوية التضمامن الدولي بين المدافعين عن حقوق الأنسان يحّسن من شروط حمايتهم. فالحماية تتطلب فعلا مباشراً. وهذا يستلزم بالضرورة تدفقاً فعالاً للمعلومات في الوقت المناسب إلى شبكة من الأفراد والمجموعات ممن يشتركون في نفس الهدف الخاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ويرغبون في العمل من أجله. وهذا ما نعنيه بشبكة العلاقات في هذا السياق.

عادة ما ترغب مجموعات حقوق الإنسان الدولية في التدخل لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان ممن يتعرضون للتهديد. وتبدى مجموعات حقوق الإنسان المحلية باضطراد الرغبة في التحرك في صف زملائهم المضطهدين. وهذا يعنى، بالنسبة للعديد من هذه المجموعات، إنعطافاً عن منهجها العادى في العمل والذى يحصرها في حدود بلادها. وتتطلب الشبكات الفعالة اليوم الاستخدام العقلانى للتكنولوجيا الحديثة مثل البريد الإليكترونى والإنترنيت. وتشجع حقيقة أن أنظمة الإتصال هذه متاحة وغير مكلفة وسهلة الإستخدام نسبيا، على الإستخدام المكثف لها. وكثيراً ماتتلقى مجموعات حقوق الإنسان فيضاً من المعلومات لا تجد الوقت لمعالجته، والتأكد من صحته، والتحرك من أجله. ومن ثم يجب النظر في فحص كيف يمكن استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة بطريقة فعالة.

والبعد الآخر الذى لا يجب تجاهله عند النظر في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان هو دور وكالات التمويل. فبينما يمكن إعتبار تمويل المدافعين عن حقوق الإنسان شكل من الإعتراف بقدرتهم على أداء العمل الإحترافي في مجال حقوق الإنسان، ومن ثم حمايتهم، إلا أن التمويل يمكن أن يعرض هذه المنظمات للخطر. وكثيراً ما تُدْعى وكالات التمويل للدخول في مشاورات مع شركائها لصياغة السياسات والاستراتيجيات لمواجهة الإنتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان (١٨).

خاتمة

ينبغى في الختام الإعتراف بأن حركة حقوق الإنسان قد جعلت من خطاب حقوق الإنسان عنصراً هاماً في حقل العلاقات الدولية. فمن خلال الإرتقاء بوضع حقوق الإنسان، أصبح للضحايا حماية أكثر، إلا أن المدافعين عن حقوق الإنسان أصبحوا مستهدفين باضطراد. ولتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، يحتاج المرء إلى أن ينظر خارج الحركة مثلما ينظر داخلها. فبينما تلام الحكومات لتراخيها، وممارستها التخويف والمضايقة، فإن حركة حقوق الإنسان تحتاج أيضا إلى أن تكون أكثر يقظة بل وناقدة لنفسها. لقد مسست هذه الإنتقادات الذاتية لأننى أعتقد أنها ضرورية بحيث لا يمكن تجاهلها. فهي تحتاج إلى المزيد من الإهتمام.

الهوامش

١- حسب مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، هناك دولتان فقط لم تصدقا على هذه الإتفاقية. وهما الصومال (لسبب واضح هو غياب حكومة مركزية) والولايات المتحدة الأمريكية. ولم توقع أيضاً جزر الكوك غير المخول لها الدخول في الإتفاقيات الدولية.

٢- هذا يفسر لماذا، على سبيل المثال، تلقى المجتمع الدولى بصدمة المصادقة القضائية الإسرائيلية على التعذيب، والخطوات التى اتبعتها لتمرير تشريع يضفي الشرعية على هذه الممارسات. وعلى الرغم من أن التعذيب، متفشى في أقطار عديدة، إلا أن الحكومات إما أن تنفي هذه الممارسة بشكل مطلق، أو تعترف بالمشكلة، لكنها تزعم حسن نيتها بالذهاب إلى أنها بحاجة إلى مساعدات فنية لتدريب الهيئات الحكومية المسئولة عن كيفية إنفاذ القانون بدون إنتهاك حقوق الإنسان.

٣- على سبيل المثال، القانون الأمريكى الخاص بالمساعدات الخارجية وأيضاً إضافه سن اجبارى حول حقوق الإنسان في الاتفاقيات الثنائية التجارية التي يعقدها الإتحاد الأوروبى، على سبيل المثال اتفاقية لومى.

٤- طرح هذه النقطة بريان بورديكين BrianBurdiken مستشار المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ورشة عمل FIDH/RWI

٥- انظر على سبيل المثال

الآن ماكشيزنى Food For Thought جهزت لورشة عمل for the FIDH/RWI Workshop. وألان ماكشيزنى هو احد ممثلين اللجنة الدولية للحقوقيين عن مجموعة عمل حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والخاصة بمدافعى حقوق الإنسان.

٦- طرح هذه النقطة هانز توان خلال ورشة عمل FIDH/RWI.

٧- بعض الأفكار المقدمة تحت هذا العنوان الفرعى أثارتها ملاحظات طرحها السيد آلان ماكشيزنى في ورقته Food Fort Though

٨- انـظـر International Commissin of Tunsrs Howard B. Tolly Global Advocates for Human Rights' University of Pennsylvania 1994 ,atl00.

٩- انظر الورقة الخلفية التى أعدتها سيميا أحمد توان لورشة عمل FIDH/RWI.

١٠- أوصت لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، في الفترة ما بين ١٠ مارس إلى ١٨ أبريل ١٩٩٧، ضمن قرار أقر بدون تصويت تحت بند ٢٠. أن يقوم المجلس الاجتماعى والإقتصادى بتفويض مجموعة العمل التابعة للجنة حقوق الإنسان المفتوحة للإجتماع لفترة ثمانى أيام عمل قبل الدورة الخامسة والأربعين للجنة من أجل إنهاء صياغة مسودة الاعلان المتعلقة بحق ومسؤلية الأفراد والمجموعات والهيئات في المجتمع لتشجيع وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، والحقوق الأساسية. (التشديد من عندنا)

وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية، انظر على سبيل المثال، بيان المنظمات غير الحكومية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المقدم أمام الدورة الثانية والخمسون للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، يقول البيان.

في الختام،... نأمل انتهاز فرصة العيد الخمسين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، من إجل إقرار إعلان لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ونود التأكيد على أنه بدون إقرار إعلان فعال، فلن يكون سوى محاكاة ساخرة لفكرة حماية حقوق الإنسان. وتؤكد المنظمات غير الحكومية على أنها لن تألوا جهداً لضمان خروج نص مرضى.

تم إعداد البيان بالأصالة عن ١٦ منظمة غير حكومية شاملة من بينها منظمة العفو الدولية، جماعة البهائيين الدولية، الفيدرالية الدولية لروابط حقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين، الخدمات الدولية لحقوق الإنسان.

١١- انظر تقرير مجموعة العمل في جلستها الثانية عشر الخاصة بإعداد مسودة الاعلان الخاص بحق ومسئولية الأفراد ومجموعات وهيئات المجتمع لتشجيع وإحترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والحريات الأساسية، المقدمة إلى الجلسة الثالثة والخمسون للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (E/. CN.4/1997/92)

١٢- انظر لكلمة بيتر وايل خلال ورشة عمل FIDH/RWI.

١٣- انظر بيان المنظمات غير الحكومية، ملاحظة رقم ٩ سابقاً وقد قدمت نفس الأفكار نفسها عام ١٩٩٦ من خلال العديد من المنظمات غير الحكومية أيضاً إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٤- عقب نشر تقرير إدارة حقوق الإنسان الأمريكية في ١٩٩٥، شنت الحكومة المصرية، والتى نظر التقرير إلى حماية حقوق الإنسان فيها بشكل سلبى، حملة على مجموعات حقوق الإنسان المحلية، وعلى وجه الخصوص، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتى اعتبرتها الحكومة مصدراً لمعلومات تقرير الولايات المتحدة، وبعد صدور تصريح نقدى من قبيل وزير الداخلية، كتب كثير من الصحفيين الموالين للحكومة مقالات في الصحف المصرية تتهم مجموعات حقوق الإنسان بوصفهم عملاء للغرب، بل ذهبت أحد هذه الصحف إلى نشر صورة لمبنى المخابرات المركزية الامريكية في واشنطن مع التعليق التالى: هذا هو المكان الذى تتلقى منه مجموعات حقوق الإنسان دعمها. وكانت المؤلفة متواجدة في مصر عندما أثير هذا الجدل.

١٥ - إعتبر نيجل رودلى Nigel rodely، المستشار القانونى السابق لمنظمة العفو الدولية، أن المجموعات الدولية التى تسمح للمنظمات المنضمة إليها أن تعمل داخل أقطارها ليست «دولية» حقيقة، لقد كتب: -

ويظُنُ في بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان وهى ترى نفسها بوصفها منظمات غير حكومية دولية. وقد يكون هذا بسبب أنها تجمع ما بين أفراد من أقطار مختلفة أو في أغلب الأمر، روابط من أقطار مختلفة. وعادة ما تمتد إهتماماتها إلى ما هو أبعد من المستوى الوطنى، حتى ولو انخرطت عضويتها الأساسية و روابطها في عمل على المستوى الوطنى بالأساس. أن قليل (من المنظمات الغير حكومية الدولية) يعتبر دولياً بالمعنى الحصرى مثل منظمة العفو الدولية، والتى تحظر على فروعها عامة العمل ضد إنتهاكات حقوق الإنسان داخل أقطارها.

١٦- قدم راجى الصوراني Raji Sourani هذا التعليق خلال ورشة عمل FIDH/RWI

١٧- أوصت المنظمات غير الحكومية التى حضرت، في ١٩٩٣، ورشة العمل الخامسة الخاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل اللجنة الأفريقية بالأتى:

يجب أن تشجع المنظمات غير الحكومية تثقيف المهنيين وموضوعية عملهم في مجال حقوق الإنسان. على المنظمات الحكومية أن تنظم ورش عمل تدريبية ما بين دورات انعقاد اللجنة.

The Particpation of Non-Governmental Organizations in the Work of Human Rights Commission on Human and People's Rights, A Compiltion of Basic Documents; October 1991-March 1996; The InternationaI Comissionof Jurists 1996.

تضمنت ورشة العمل الخامسة جدلاً حول مدونه السلوك هذه.

١٨- لقد تم تطوير هذه الفكرة بواسطة مجموعتى عمل خلال ورشة عمل FIDH/RWI ■

دعوة حقوق الإنسان فى سياق الحالة الثقافية الراهنة للوطن العربي *

محمد السيد سعيد **

١ - مقدمة منهجية

نظن ان قدرة مركب ثقافي ما علي استيعاب الثقافة الفرعية لحقوق الإنسان هي مسألة معقدة و شائكة إلى درجة لا تحتمل التعميمات فوق التاريخية. و بذلك قد تكون البداية السليمة لمعالجة هذه المسألة هي التأكيد على مراجعة كاملة للمقولات التعميمية ، و خاصة تلك التي تنتمي إلى رومانسية القرن التاسع عشر ، في أوربا الغربية بالذات. فقد تحالفت النزعات الرومانتيكية و الارتقائية علي ترسيخ أسطورة تفرد أوربى فوق تاريخي . وبالرغم من تردد اكثر قطاعات الفكر الأوربي في نسبة هذا التفرد لعوامل عنصرية ، فإن الميل لإضفاء الثبات علي هذا التفرد قاد إلى الاعتقاد بان فوارق الثقافات ، و خاصة فيما يتعلق باستيعابها لسمات الحداثة وصفات التمدين و لقيم الحرية و الديموقراطية موروثة منذ القدم و مكرسة في أصول كبري لا تاريخية للحضارات و من هنا راجت أفكار تنسب لثقافات معينة أو لنظم ثقافية كبري غير أوربية صفات لا تاريخية ، و تعد مقولة الاستبداد الشرقي Oriental Despotism من أهم هذه المقولات.

غير أن الأوربيين لم يكونوا و حدهم في القول بالاستبداد الشرقي ، فحتى في الدراسات الأكثر جدية لتطور الثقافة و الفكر العربيين نجد تأكيدا على عدم تناسب الاهتمام بالحرية مع الاهتمام بقيمة العدالة (بمعنى

* ورشة عمل اللجنة الدولية للحقوقيين " : نحو حركة عربية مهنية ، مستقلة ، و فاعلة للدفاع عن حقوق الإنسان" ٥- ٧ يناير ١٩٩٤ - عمان .

** مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تطبيق الشريعة أو القانون) في الثقافة العربية/ الإسلامية عموما. و هكذا تدمغ الثقافة بالشكلية Formalism و الاستبداد بواسطة العرب أنفسهم . و نجد استمرارا لنفس المنهجية عند دراسة الأبنية الاجتماعية التاريخية للأقطار العربية ، و خاصة في المشرق، فعلى سبيل المثال تتحول مقولة المجتمع الأبوي إلى مقاربة شكلانية بحتة عندما تزعم القدرة على وصف الهياكل الاجتماعية الثقافية التي خرجت بالفعل من عباءة القبلية و العشائرية و التنظيم الطائفي التقليدي . و هنا تتحول الاستعارة Meta-phore إلى انطولوجيا عندما تنسب النزعات الاستبدادية لثقافة أبوية حتى بعد ان تكون الهياكل الأبوية التقليدية قد انداحت بالفعل .

و قد ساهمت التحولات العالمية الكبرى في السنوات القليلة الماضية ، و خاصة انهيار الاتحاد السوفيتي و النظم الشمولية في أوربا الشرقية – في تكريس نظرة استاتيكية للثقافة عموما ، بما فيها الثقافة العربية . ذلك أن المسألة كما تظهر على السطح تبدو و كأن السقوط الشمولي تم من خلال آلية ارتداد إلى النزعة القومية المتطرفة ، و هي النزعة التي تحتفل احتفالا مبالغا فيه بالثقافة التقليدية و المؤسسات الموروثة، و في السياق نفسه تم إحياء العناصر شبه الثابتة في التحليل السياسي و الاستراتيجي التقليدي مثل الجغرافيا ، و يتم الآن ربط التقسيمات الجغرافية للعالم بالحدود التي ينظر إليها وكأنها قاسية و غير قابلة للاختراق بين النظم الثقافية الكبرى و هكذا ، و بسبب الميل التشاؤمي الذي نجم عن التحلل و الفوضي والصراعات القومية و العرقية و الدينية في أوربا الشرقية و الجنوبية ، وعن الأزمة الاقتصادية الممتدة في الغرب يبدو أن المنظور الجديد لدراسة الثقافة قد صار ملفوفا في ميل رومانتيكي مجدد يضفي جو من الثبات و الاستقرار و الإطلاق على العناصر الأساسية للثقافات الكبرى على الأقل . و يتخيل البعض من أبناء كل ثقافة هذه العناصر – سواء كانت دينا او فكرة زمنية – على أنها هدف و نهاية للتاريخ العالمي، و هو الأمر الذي يحتم الصدام بين الثقافات.

و لم تفلت الثقافة العربية من هذه النزعة ذاتها. بل و ربما كانت سباقة اليها، و يعبر إحياء الأصولية المتشددة ذات الآفاق النكوصية و الماضوية عن هذه النزعة في الوطن العربي و في العالم الإسلامي ككل.

و تمثل هذه التيارات في الوقت الحاضر اكبر و اعمق العوائق ضد انتشار ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية . فهي تقيم تضادا بين تفسير الإسلام و شريعته الغراء من ناحية و الثقافة العالمية لحقوق الإنسان من ناحية أخرى. و هي تفترض تفوقا مطلقا ينسب للدين الإسلامي نفسه مقارنة بالتشريع الدولي لحقوق الإنسان ، و الأهم من ذلك أن الصعود

السريع لهذه التيارات قد اجتذب إليها العناصر الأكثر ديناميكية في الفئات الوسطي الحديثة و التي كان من الممكن ان تصير حاملا نشطا لثقافة حقوق الإنسان.

و مع ذلك فإن السهولة التي حققت بها التيارات الأصولية الاسلاموية هذا النفاذ أو الاختراق الواسع للمجتمعات العربية الحديثة و خاصة فئاتها الوسطى يمكن تفسيره من خلال مدخلين مختلفين كلية. فهناك مدخل مبسط و شائع ينسب هذه السهولة إلى عمق المشاعر الدينية لدى الشعوب العربية ، أما المدخل الآخر فيسعى لتفسير نفاذية هذه التيارات بالإشارة إلى جوانب أخرى من "الحالة الاجتماعية الثقافية " التي تمر بها أكثرية المجتمعات العربية في الحقبة الراهنة من تطورها. المدخل الأول يعجز عن تفسير تنوع و تلاحق التجارب السياسية / الثقافية لعدد كبير من الدول العربية منذ بداية القرن التاسع عشر ، و على وجه التحديد ، فإن هذا المدخل المبسط يعجز عن الإجابة على السؤال التالي : لماذا تقبلت مجتمعات عربية عديدة تجارب ديموقراطية و شبة ديموقراطية في السياسة و الثقافة خلال النصف الأول من القرن العشرين، و هي تجارب لم تكن منقطعة الصلة بالثقافة و التراث الإسلاميين و لكنها استشرفت آفاق التحديث في الوقت نفسه، وحتى في مجالات التشريع للأحوال الشخصية – مثل الغاء المحاكم الشرعية و إعمال التقنينات النابليونية – و ذلك دون مقاومة كبيرة، بل وبقدر لا بأس به من الترحاب والحماسة ؟ لماذا تمثل الحركات الأصولية الاسلاموية رد فعل نكوصي معاد للإصلاح والتحديث و نحن نقترب من نهاية القرن العشرين بالمقارنة بما طرحة الفكر الإسلامي / العربي على نفسه من مهمة الإصلاح والتحديث في نهاية القرن التاسع عشر مثلا ؟

المدخل الثاني قد لا يركز على الثقافة كمركب مستقر من أنماط الاستجابة لتحديات ومشكلات المعاش و التنظيم الاجتماعي والنشاط الرمزي و الفعلي، و لكنة يطرح أسئلته من منظور ديناميكية التغير الثقافي. ويلفت النظر إلى دور الأيديولوجية في هذه الديناميكية ، بما فيها الأيديولوجيات من النمط النكوصي – الارتدادي . و هو بالتالي قادر على الإشارة إلى معطيات زمنية و تاريخية سواء في حقل الثقافة ذاتها أو في البيئة المادية الداخلية و العالمية للتشكيلات الثقافية الحية . و هو أخيرا يلزم المحلل بتشريح الثقافة و تحليلها إلى قطاعات و مكونات أولية لكي يرصد المؤثرات و الاستجابات المتضاربة أحيانا لهذه المكونات و القطاعات حيال التغيرات في البيئة المادية / التاريخية. ويسمح هذا المدخل بالتالي برصد استجابات هذه القطاعات و المكونات الأساسية في الثقافة لأطروحات حقوق الإنسان.

و يهمنا انطلاقا من هذا المدخل التمييز بين

قطاعات ثلاثة كبري للثقافة عموما، بما فيها الثقافة العربية و هو قطاع المعاش ، و ثقافة التنظيم الاجتماعي/ السياسي ، و النشاط الرمزي و العقلي و الروحي ، لأن لكل من هذه القطاعات استقلاله النسبي و منطلقاته المتباينة في استيعاب تغيرات البيئة و الاستجابة لها.

٢ – الجذور الموضوعية للحالة الثقافية الراهنة

الأساس الموضوعي الأعمق للحالة الثقافية / الاجتماعية الراهنة في العالم العربي هو الضعف العام للثقافة العربية من حيث محتواها الحداثي : أي ضعف تجهيزها بالمقومات و الركائز العقلية و المؤسسية اللازمة لاستيعاب و التكيف مع و توليد التجديدات الأساسية في مجال المعاش و التنظيم الاجتماعي و النشاط الرمزي . و يمكننا أن نصل لنفس النتيجة سواء انطلاقا من مفهوم التخلف و التنمية الشائع في العلوم الاجتماعية المعاصرة او من مفهوم التشكيلات الاجتماعية و منظور أنماط الإنتاج الذي يمثل منهج الانطلاق لعلم الاجتماع و الاقتصاد السياسي و الراديكالي.

و مع ذلك فإن الضعف العام للمحتوي الحداثي للثقافة العربية لا يكاد يحجب مكانتها أو وصفها كثقافة وسيطة ، من منظور التاريخ الثقافي العالمي ، فهي ضعيفة في محتواها الحداثي بما يجعلها مستهلكة و تابعة و قابلة للاختراق بسهولة نسبية في مجال ثقافة المعاش على وجه الخصوص . و لكنها في نفس الوقت عميقة و ثرية من حيث رصيدها من ناتج النشاط العقلي و الروحي ، بما يجعلها صعبة الاختراق فى هذا القطاع بالذات ، و مما يجعلها في نفس الوقت قابلة لإفراز مقاومة شرسة للتحديات الكبرى في مجال النشاط الرمزي على وجه الخصوص وهي هنا تطرح إشكالية مغايرة كلية لبعض النظم الثقافية في أفريقيا الاستوائية و شرق وشمال آسيا التى لا تملك نفس الرصيد من برنامج النشاط الرمزي و العقلي و الروحي . حيث يسهل نسبيا استيعاب هذه الأخيرة للتحديات الكبرى في كافة قطاعات و مجالات النشاط الثقافي دون مقاومة كبيرة ، و دون اللوعة و الحسرة المصاحبتين لنوازي الحداثة مع الثقافة التقليدية.

هذا كله من حيث السمات الهيكلية العامة لوظيفة الثقافة العربية في التاريخ الثقافي العالمي، و لكن ما يهمنا في السياق الحالي للتحليل هو الجانب الديناميكي و الذي يركز على آليات و منطق و أبعاد و مجالات التغيير الثقافي ، و بالتالي الحساسيات المتفاوتة حيال استقبال و نشر و استيعاب ثقافة و أطروحات حقوق الإنسان ، و هذا الجانب يفرض علينا فرضا البحث في السياق العام للعلاقة التبعوية بين الثقافة العربية و الثقافة الغربية المسيطرة . و تنهض هذه العلاقة بصفة خاصة في مجال

ثقافة المعاش ، و باعتبار ان هذه الأخيرة اكثر استجابة و حساسية لنفاذية الثقافة الأوربية (و الغربية) المسيطرة ، و حيث تملك هذه الأخيرة مستويات ارقي للرفاهية و مقاييس أعلى للأداء و إمكانيات افضل للراحة و مزايا التكلفة الأقل. و من الصعب للغاية ان يقاوم اي نظام ثقافي النفاذ السريع للثقافة الغربية في هذا المجال لأنه يتعلق مباشرة بأهم جوانب اي ثقافة و هو التكيف في مجال استراتيجيات البقاء . survival كما انه اكثر جوانب الثقافة تعبيرا عن المظاهر المادية المباشرة للتقدم الحضاري العام – نمط المأكل و الملبس و المسكن و حاجات الصحة و النظافة و الراحة و المتعة ...الخ – و هو كذلك المجال الأكثر قابلية للاستعارة الحضارية بدون تعقيدات مادية و سيكولوجية و إتصالية كبيرة.

و يبدو أن التكيف الأسرع مع ثقافة المعاش الوافدة من الغرب يفرز أهم التناقضات في المركب الثقافي العربي الراهن ، و ذلك بحكم المقاومة العنيفة – الميكانيكية في اكثر الحالات – و التي يبديها الجانب الرمزي و العقلي في الثقافة العربية لتلك الغربية. فالأصل في الأشياء ان يقوم هذا الجانب بوظيفة فرعية و لكنها هامة عندما يعيد نظم ثقافة المعاش في كليات متناسقة معه و متكيفة إيجابيا مع الشروط و المعطيات الخاصة للبيئة الوطنية و القومية، و الواقع هو ان حصيلة النشاط الرمزي و العقلي والروحي قد فشل في أداء هذه المهمة في العالم العربي . ففي الوقت الذي يتم فيه استعارة عناصر ثقافة المعاش الأوربية على نحو غير متناسق ومنفصل و أحيانا على نحو متناقض مع شروط و معطيات البيئة الوطنية و القومية في العالم العربي ، فإن اجترار النشاط الرمزي العربي لذاته، بحكم رفضه للتكيف الإيجابي مع منجزات الثقافة الغربية، قد أدى إلى انفصامه عن ثقافة المعاش التي صارت شائعة بمكوناتها المستعارة من الغرب – في الواقع العربي – و يمكننا تفسير هذا العجز عن التكيف الإيجابي و الخلاق لثقافة النشاط الرمزي و العقلي العربية بالإشارة إلى حالة " عدم الأمان " التي ميزت القومية العربية في مجال ثقافة التنظيم الاجتماعي و السياسي طوال القرنين التاسع عشر و العشرين ، و بصفة أخص في العقدين المنصرمين.

ففي هذا المجال تحالفت مسألتان على جانب كبير من الأهمية في إنتاج حالة " عدم الأمان " التي تمسك بتلابيب الشخصية العربية في الحقبة الراهنة من تطورها : و هما عقدة الإهانة في العلاقة مع الخارج ، و فجوة الحداثة في العلاقة مع الذات.

٣ – حالة عدم الأمان و عقدة الإهانة

و قد شكلت القضية الفلسطينية و الصراع العربي / الإسرائيلي – الغربي أهم المصادر الحديثة لعقدة الإهانة التي تثقل الوجدان

العربي منذ عام ١٩٤٨ , فالهزائم و الاحباطات السياسية المتواصلة التي تلاحقت بتواتر مذهل ، و خاصة منذ النكبة الأكبر عام ١٩٦٧ هي المصدر المباشر لعقدة الإهانة حتي اللحظة الراهنة. و هي عقدة نشأت و أعيد إنتاجها على نحو موسع باطراد منذ التجربة الاستعمارية مع الغرب . و قد توسعت هذه العقدة على نحو ملموس في السنوات الأخيرة التي شهدت قطف إسرائيل لثمرات انتصاراتها العسكرية و السياسية على العرب ، كما شهدت حرب الخليج الثانية و التدمير الأمريكي / الغربي بالغ القسوة للعراق، و كذلك حرب البوسنة بما يبدو على سطحها الخارجي على الأقل من امتداد الإهانة من النطاق العربي إلى النطاق الإسلامي الأوسع.

و من الطبيعي و المنطقي للغاية ان تتحول عقدة الإهانة هذه إلى سيكولوجية جماعية متكاملة حيث تقف الشخصية العربية اليوم عارية في صحراء التتار (أي العالم الخارجي عموما و الغربي خاصة و إسرائيل على نحو أخص) مهددة الكرامة ، فاقدة لجانب كبير من احترامها للذات و عاجزة عن الدفاع عن نفسها . و من الطبيعي و المنطقي للغاية ان تفرز هذه السيكولوجية المميزة معطيات معينة ، و خاصة التأطير غير العادي في صرامته للهوية والوسوسة بالحاجة إلى التعبئة و التجييش وبالتالي التجانس conformity و الرغبة العارمة في التحرر من الإهانة و لو عن طريق أسطورة تحريره من نوع أسطورة المخلص سواء كان قائدا قوميا – مهما كان مغامرا أو حتي أفاقا – أو زعيما ملهما دينيا أو كليهما معا.

٤ – حالة عدم الأمان و فجوة التحديث

و في الإطار الزمني نفسه تبرز فجوة الحداثة بوطأة منقطعة النظير في التاريخ الاجتماعي العربي ، ففي الأغلبية الكاسحة من المجتمعات العربية تفككت بالفعل عبر عملية تاريخية طويلة الأمد نسبيا و بسرعة اكبر تحت تأثير اقتصاديات النفط – الهياكل الاجتماعية التقليدية بأشكالها القبلية و العشائرية والعائلية و القروية ، بل و حتي المدينية . وتمت هذه العملية بتأثير التحضر المدني المشدد وتوسع اقتصاديات الخدمات و النفط و التجارة الخارجية و أساليب المعاش الأحدث على جانب الاستهلاك بأكثر مما تمت بتأثير التطور الصناعي و المأسسة التكنولوجية الارقي لهياكل الإنتاج عموما. وفي المقابل ، فإن ضآلة النمو الصناعي و ضعف المأسسة الإنتاجية وتدني مستويات الإنتاجية عموما لم تكن مناسبة لنمو سريع و قوي لهياكل اجتماعية / سياسية حديثه ذات طاقات استيعابية كبيرة . و نشأت عن ذلك فجوة تحديث حيث يتم على نحو سريع و متلاحق – خاصة في العقدين المنصرمين – تسريح الناس من الهياكل

الاجتماعية التقليدية دون توفر القدرة على استيعابهم في هياكل اجتماعية حديثة ، خاصة عند المستويات المتوسطة و العليا . وعمق التشوه البالغ لمكتسبات الحداثة من عمق الأسر في هذا الفخ بين تقليدية مهجورة وحداثة منقوصة و بعيدة عن النضوج . و يقع ملايين الناس – في أكثرية الأقطار العربية – اسري حالة التفريد individualization حيث يتعين عليهم إعادة صياغة استراتيجيات البقاء على أساس من قدراتهم الفردية وحدها . و هم محرومون من كل صور التضامن والأمان المادي . ويبقي المجال المفتوح الوحيد أمامهم هو آليات الإدماج الأيديولوجي والديني والرمزي عموما، و هي الآليات الوحيدة التي تتفق مع الطبيعة المزاجية لحالة عدم الأمان، والأشواق الدفينة لأمان و تضامن الماضي والتطلعات المشروعة للتوازن و الانسجام المجتمعي و الكوني. ذلك أن تلك الأزمة عادة ما تظهر في الوعي الاجتماعي و كأنها أزمة روحية و قلق سيكولوجي / ثقافي و هي تمد الاهتزاز و التصدع إلى كل أرجاء الشخصية والوجدان.

و قد ساهم في تعميق فخ الحداثة انهيار النظم الشعبوية العربية القائمة على الشخصية الكاريزمية (التي تقارب أسطورة المخلص)، ومبدأ عضوية المجتمع (التي تعوض عن انهيار الهياكل الاجتماعية التحتية) ، والانتصار للفقراء و المستضعفين و بما يشتمل عليه ذلك من إحلال تضامنية حديثة تتمركز حول الدول محل التضامينات التقليدية ، و الخصوصية الثقافية (التي تستجيب لحاجات الروح دون الحاجة لعنف مباشر مع الذات أو مع آخر معمم .) و حتي حينما لم تنهر كلية هذه النظم ، فإن ميلها الشديد للعنف السياسي افضي إلى انكماش المجتمع. وعندما تضعف قدرة هذه النظم او غيرها على تقديم تلك الخدمات المادية و الثقافية و التعويضية (تحت تأثير عوامل اقتصادية و سياسية و الميل العسكري والعنف السياسي) تفقد الدولة طاقاتها الاستيعابية . و يميل الناس تحت هذه الظروف كلها لإحياء البحث عن تضامنيات تلقائية و ميكانيكية عند المستويات الدنيا من التنظيم الاجتماعي.

٥ – إشكاليات انتشار ثقافة حقوق الإنسان

إننا لا نواجه إشكالية موروث ثقافي "بالرغم من ان مشكلات عديدة يمكن ان تثار من هذا الموروث " و من الانقطاع الطويل الذي شهده مع منجزات الحداثة . ففي كل مركب ثقافي نجد عناصر إيجابية تلتقي بسهولة ويسر تامين مع أطروحات حقوق الإنسان ، وعناصر سلبية تعوق و تقاوم هذه الأطروحات . ونحن لا نتحدث هنا عن النظم الثقافية غير الأوربية أو غير الغربية فحسب . فالثقافة الغربية تحتوي بدورها على تلك العناصر الإيجابية و السلبية.

و يتوقف الأمر إلى حد بعيد على دور التشكيلة السياسية / الأيدلوجية، وعلى جدول الاهتمامات أو الأعمال (الأجندة) القومية ، والمبادرات الأعمق التي تخلق دوافعا قوية للتجديد انطلاقا مما يتيحه هذا التجديد من حلول لمشكلات حقيقية، ويمكن لتشكيلة سياسية / أيديولوجية بعينها – سواء في الشرق أو الغرب في الشمال أو الجنوب – أن تجتمع و تضخ تلك العناصر الإيجابية ، أو تلك العناصر السلبية لتشكيل حزمة من المقولات الأكثر تأثيرا على العقل العام في حقبة معينة من تطوره، ففي أوروبا أفضت التشكيلات السياسية / الأيديولوجية إلى توليد النازية والفاشية و نموها السريع لاستيعاب و إعادة تشكيل الثقافة في معظم دول أوروبا الوسطي والجنوبية و بعض دول أوروبا الغربية بما في ذلك فرنسا و إيطاليا و ألمانيا . و في أجزاء مهمة من العالم العربي تضافرت النزعة الوطنية مع النزعة الديموقراطية مما أدى لنشوء فكر دستوري ناضج و تجارب شبة ديموقراطية اعترفت شكليا على الأقل بحقوق أساسية للإنسان لم تكن أجزاء من أوروبا الغربية قد قننتها بعد ، و ذلك في النصف الأول من القرن العشرين.

و في الحقبة الراهنة من التطور العربي نستطيع أن نفسر التشكيلة السياسية / الثقافية الارتدادية الراهنة – من وجهة نظر حقوق الإنسان على الأقل – بالإشارة إلى مصيدة مزدوجة تتشكل من عقدة إهانة بالغة وفجوة تحديث مشوها . غير ان ما يهمنا الان هو ان نرصد كيف تقود حالة عدم الأمان الشاملة للسيكولوجية و الثقافة العربية الى إفراز الآليات المسئولة مباشرة عن إعاقة انتشار ثقافة حقوق الإنسان.

أ – آليات إعاقة حقوق الإنسان

ربما تكون الآلية الأساسية و الأكثر فاعلية في إعاقة انتشار ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي هي التشكيل الجامد نسبيا لجدول الاهتمامات و الأعمال الشائع لدي الانتلجنسيا العربية. فتحت تأثير عقدة الإهانة و عدم الأمان تتمسك الانتلجنسيا العربية – ربما على على نحو اشد من اي وقت مضي – بجدول أعمال و اهتمامات (أجندة) قومية. يدور أساسا حول الهوية ويأخذ جدول الأعمال المتمحور حول الهوية شكل استمرار أولوية مهمات التحرير القومي بالنسبة للقطاع الأكثر استنارة من الانتلجنسيا العربية، على حين يأخذ شكل عداء صميم للغرب بالنسبة لقطاع آخر ، وأخيرا يأخذ شكلا دينيا قطعيا بالنسبة لقطاع صاعد من المثقفين و الساسة العرب.

ولا شك ان لمقولة الهوية وظيفتها الجوهرية على صعيد تشكيل المجتمع السياسي. غير ان الوسوسة الأحادية و المتضاربة بالهوية وتعييناتها القطعية و المغلقة يهدد طاقات

وملكات عديدة للتكيف الخلاق مع بيئة خارجية وصعبة . فهو يعيق استقبال العناصر التلقائية الإيجابية طالما انه ينظر إليها و كأنها واحدة من الآخر المعمم الخصم و المعادي للأمة أيا كان تعريفها، بل و يعيق نداء تلك العناصر الإيجابية في الموروث الثقافي القومي ذاته، طالما كان ينظر إليها و كأنها غير مناسبة للتعبئة والتجييش الضروريين للانتصار في المعركة مع الخصم الخارجي.

ب – جدول اعمال موجه للخارج:

ويقود جدول الأعمال المتمحور حول الهوية إلى تشوه ثقافي عام للثقافة السياسية حيث تصبح " تسوية " العلاقة مع الآخر / الخصم المهمة الأعلى و التي تظلل أو تلقي إلى الهامش بمهام إعادة البناء الداخلي عموما، وما يرتبط بها من عناصر ثقافية.

وعلى حين سكنت المهام " القومية " التحريرية و الكفاحية في اعلى قمة جدول الاهتمامات العربية لأسباب مشروعة و منطقية طوال حقبة اللقاء العنيف مع الاستعمار العربي و الإسرائيلي، فإن استمرارها في هذا المكان يصبح أمرا ملتبسا – و ان لم يكن مشروعا – في ظروف تتسم باختلال عميق لموازين القوي الحضارية و العسكرية . ذلك ان هذا الاختلال لا يتيح عملا متناسقا و فعالا على الصعيد العملي ، ويصبح استمرار هذا التسكين سببا لاستمرار الشلل على صعيد البناء الداخلي دون ان يتضمن و عودا بتسوية عادلة بالوسائل القسرية للعلاقة مع الغرب وإسرائيل.

و من المهم في هذا الإطار ان الثقافة وأطروحات حقوق الإنسان تعد في ظل جدول الأعمال الذاتي مجرد رافد للثقافة الغربية المسيطرة . و يفترض تصورا أن هدفها يلتقي مع الأهداف العدوانية الغربية أو حتي الإسرائيلية و هو تفتيت المجتمعات العربية . أي أن ثقافة حقوق الإنسان ينظر لها وفقا لهذا التشكيل لجدول الاهتمامات القومية باعتبارها وسيلة لاختراق المجتمعات العربية. وفي افضل الأحوال ينظر لأطروحات حقوق الإنسان و كأنها قابلة للتأجيل لصالح التعبئة و التجييش الضروريين في معركة ما مع الغرب و إسرائيل. و قد كان ذلك هو المنطلق نفسه الذي دفع قطاعا ثقافيا عربيا مهما إلى تأييد نظام صدام حسين في غزوة للكويت في معركته مع الغرب و السكوت الكامل في الوقت نفسه عن الانتهاكات الفظيعة التي يقوم بها هذا النظام لحقوق الإنسان في العراق قبل الكويت.

و على النقيض ، يظهر الدعاة العرب لحقوق الإنسان و كأنهم يحملون برنامجا صريحا أو مستترا يقوم على إعادة البناء الداخلي باعتباره المهمة الأولى المطروحة على الانتلجنسيا و المجتمعات العربية على السواء. هؤلاء الدعاة و النشطاء لا ينكرون أهمية إزالة الظلم القومي الواقع على العرب والمسلمين

ولكنهم يدركون هذه المهمة من منظور حقوق الإنسان ، و باعتبار أن إنجازها يصبح مرهونا بتحديد وإصلاح المجتمع والسياسة و الثقافة في العالم العربي بأكثر مما يصبح مرهونا بالوسائل العسكرية والتعبوية عموما.

ج – الاهتمام بالمدني على حساب السياسي :

و في سياق فجوة الحداثة، فإن رد الفعل الاول للمجتمع الجماهيري هو تضخيم الاهتمام بالمدني على حساب الاهتمام السياسي عموما.

ولهذا التشوه في جدول الاهتمامات الجماهيرية لصالح المدني و لغير صالح السياسي جذوره الأعمق في الموروث الثقافي العربي. و قد لا يصح ان نقيم تصنيفا جامدا بين ثقافات تحض على العمل المؤسسي المنهجي و المنظم في ساحة العمل العام وأخرى تكرس العزوف عن الانضمام لمؤسسات العمل العام. غير أن الملاحظ عموما هو أن الموروث الثقافي العربي قد شهد تركيزا شديدا على الهياكل المؤسسية التحتية : المدنية و الدينية (الطرق الصوفية مثلا) و نفورا من الاهتمام بالمؤسسات الوسيطة و العليا التي تتعلق بالعمل العام و السياسي المنهجي و المنظم.

و يمكننا كذلك أن نشير لطبيعة المجتمع الجماهيري الذي يحيل جماعات الناس إلى جمهرة بأكثر مما يدعوهم إلى الانتظام في مؤسسات و منظمات للعمل الطوعي أو المهني المنظم في المستويين الوسيط و الأعلى . غير أن هناك تشديدا أكبر في الحقبة الراهنة من التطور الثقافي العربي على الاهتمام بالمدني لغير صالح الاهتمام بالسياسي ، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان و الذي يفترض إعادة صياغة جذرية للعلاقة بين ناحية المجتمع والفرد من ناحية أخرى.

ويبرز تضخم الاهتمام بالمدني على حساب السياسي – في الثقافة الشعبية الراهنة لأكثر المجتمعات العربية وكأنه مناقض للتشوه البنائي للأجندة القومية لصالح الاهتمام بالخارجي و ضد الاهتمام بالداخلي . غير أن هناك نوع من الانسجام العملي بين التشوهين لصالح المدني و الخارجي. و ضد السياسي والداخلي ، على الأقل في الحقبة الراهنة من تطور المجتمعات العربية . فمن وجهة نظر الأغلبية الساحقة من المواطنين العاديين صارت الشعارات التعبوية بكل تياراتها أمر غير واقعي ، و خاصة وهم يقودون حياتهم وسط صعوبات و تعقيدات ثقافة معاش مشوهة . و الجماهير لا تميل في سياق فجوة التحديث إلى الانتظام في هياكل وسيطة أو عليا و تتابع أمور السياسة بما هي جديرة به من اهتمام ، و إنما تبدو هذه الجماهير وكأنها مستقيلة فعليا من ميدان السياسة. بل هي عاجزة حتي عن متابعة " انفجاراتها " العفوية و العشوائية طالما أنها تستنكف عن

الانضمام لمؤسسات العمل العام . والمثقف المتعلق و المستغرق كلية في أجندة تتمركز حول الهوية – سواء كان قوميا أو إسلاميا – صار بابتعاده عن الاهتمامات المدنية لا عضويا وعاجزا عن تجسيد الفجوة الكبرى والمتوسطة بين المدني و السياسي ، وهكذا تبرز ازدواجية حادة بين الاستقالة الجماهيرية من ميدان السياسة المنظمة من ناحية و السخونة الشديدة القائمة و جدول أعمال سياسي متمركز حول الهوية من ناحية أخرى . وهذه الازدواجية تفرض تكلفة مزدوجة بالنسبة لدعاة حقوق الإنسان : حيث الجماهير عازفة عن المشاركة في الدعوة و النضال لحقوق الإنسان، وأكثرية التيارات المسيسة إما مستنكفة أو رافضة لأطروحات حقوق الإنسان.

وعلى النقيض ، و كامتداد لهذا التشوه الذي تفرضه الحالة الثقافية المنسجمة بعدم الأمان يستمر العقل العام في التعلق بالدولة باعتبارها محط الآمال في التغيير ذي الطابع الإنقاذي. و يصدق ذلك على الجماهير والمثقفين و الحركات السياسية. ففي سياسة الافتقار إلى تيار ثقافي تجديدي يطرح بمصداقيته إبداعا حقيقيا مهام إعادة البناء انطلاقا من المجتمع ذاته يظهر الفعل السياسي و كأنه مترع بتوجه ندائي للدولة وجياش عاطفيا في موقفه من الحاجة لدولة بديلة و مشبع كلية بروح الماضي ....و يقود هذا التوجه إلى تأييد فوري ومبالغ فيه لأية نزعات إصلاحية تطرحها الدولة أو رجالاتها طالما يتم تصويره و كأنه يتلاقي مع تلك المنطلقات و سريعا ما يتبدد هذا التأييد مع إحباطه بسبب السياسة العملية و الاستمرارية الفعلية لممارسات الدولة ولذلك يبقي الاتجاه الأكثر صلابة هو الإحياء الرمزي – و السياسي أحيانا – للتضمينات الميكانيكية بالرغم من كونها أصبحت مهجورة من الناحية الفعلية و المادية . و الجديد في الأمر أن إحياء الروابط العائلية و الطائفية والدينية و القبلية و غيرها يتم بقيادة وبضغوط عناصر الطبقة الوسطي الحديثة التي تطبق مهاراتها التقنية في العمل السياسي والتنظيمي الفئوي. وهذا الإحياء يتضمن تيارا و معطيات ثقافية نكوصية و حافلة بالعنف، وخاصة في مجتمع مجزأ من حيث هوياته الفرعية. و يمثل هذا الإحياء عائقا إضافيا ضد انتشار ثقافة حقوق الإنسان في الوقت الذي يبذر فيه بذور العنف والكراهية على أسس طائفية و قبلية و عشائرية و دينية و جهوية.

٦ – طبيعة المهام المطروحة

إن مهمتنا في هذا التحليل التلغرافي هي تصحيح الاعتقادات الشائعة حول طبيعة العوائق التي تحول دون نشر ثقافة حقوق الإنسان و النضال المنظم من اجلها، و بالتالي

تصحيح تصور مهماتها في الوطن العربي. فالإشكالية ليست كما يتم تصويرها أحيانا أنه على دعاة حقوق الإنسان النضال ضد ثقافة أبوية تسلطية و استبدادية. فالثقافة العربية فيها عناصر تقود إلى تلك المظاهر، و لكنها أيضا غنية بعناصر موافقة لحقوق الإنسان . وانما الإشكالية تتقدم في أننا نواجه حالة ثقافية فريدة و كاسحة في الوقت الحالي تتسم في جوهرها بسيكولوجية عدم أمان حاملة لعناصر نكوص ثقافي .

و في مواجهة هذه الحالة تصبح المهمة الحقيقية فكرية قبل كل شئ آخر. أي أن المهمة تتقدم في الدعوة للإبداع الثقافي الذي يقود إلى حل إشكاليات التطور العربي، و خاصة في مجال التنظيم الاجتماعي والنشاط الرمزي ، ومما يقود إلى إعادة صياغة جدول الاهتمامات و الأعمال القومي لصالح إعادة البناء الداخلي واستشفاف التطور الحضاري العام انطلاقا من ميراث حركة التنوير و النهضة التي عرفها العالم العربي خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ■

نحو إستعادة زمام المبادرة*

بهي الدين حسن**

يمر هذا العام ٣٥ عاما على ميلاد منظمة العفو الدولية، و٣٠ عاما على إصدار العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهما الحدثان الكبيران اللذان شكلا ملامح حركة حقوق الإنسان فى العالم بالشكل الذى صارت معروفة به الآن ، سواء بسبب الطفرة فى أساليب العمل مع ميلاد منظمة العفو الدولية او تلك التى طالت القانون الدولى لحقوق الإنسان ، بإصدار هذين العهدين ، اللذان خرج من معطفيهما بعد ذلك عشرات الإعلانات والاتفاقيات والبرتوكولات اللاحقة .

إن مرور هذه الفترة الطويلة على ميلاد الحركة ، يلقى على عاتقها مسئولية إعادة تقييم أدائها وإنجازاتها على خلفية هدفها الرئيسى، أى تحسين حالة حقوق الإنسان فى العالم، ويطرح مجموع من الأسئلة تتصل بمدى الحاجة لإعادة النظر فى استراتيجيتها وأساليب عملها من أجل تعزيز فاعليتها.

ويلح على هذه المهمة ، أن الآمال الكثيرة التى انطلقت فى أعقاب نهاية الحرب الباردة ، بعد سقوط عدد من النظم الاستبدادية ، وانتقال كتلة كبيرة من الشعوب إلى المعسكر الديمقراطى ، قد بدأت تخبو، وتحل محلها مرارة كبيرة، حيث أن الواقع كان أقل بكثير من الآمال الوردية التى أخلت مكانها للحركة الفاشية الصاعدة فى أوروبا، والأصولية

* تشمل هذه الورقة الجزء الأكبر من ورقة كتبت فى يناير ١٩٩٦ وتم تداولها على نطاق واسع مع عدد من الخبراء الدوليين ، بالتعاون مع البرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان ، ثم جرت مناقشتها فى اجتماع لمجلس إدارة البرنامج فى مايو ١٩٩٦ بحضور الكاتب وعدد من الخبراء العرب والأجانب ، حيث تم الاتفاق على أن تكون هذه الورقة نقطة انطلاق لمشروع حركة حقوق الإنسان فى العالم ويحمل نفس عنوان الورقة ، وستجرى مناقشتها للمرة الثانية فى لجنة برنامج المجلس الدولى لسياسات حقوق الإنسان هذا الشهر فى الاجتماع الأول للجنة بالقاهرة والذى ينظم مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

** مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

الإسلامية فى العالم العربى ، ومذابح التطهير العرقى فى يوغسلافيا السابقة ورواندا، والركود الذى أصاب عملية التحول الديمقراطى فى مناطق شتى من العالم ، وتعاظم قدرة كثير من الحكومات عل تطوير خبرات خاصة فى مواجهة الحملات الدولية لحقوق الإنسان ، وعلى تحمل الضغوط لفترات طويلة ،وتقليل أضرارها لأدنى درجة ممكنة ، بحيث صارت نداءات حركة حقوق الإنسان أحيانا أشبه بصرخة فى صحراء شاسعة لا تصل لأحد .

أسئلة جديدة

وخلال ذلك برز عدد من الأسئلة الجديدة تستوجب من حركة حقوق الإنسان التوقف والسعى لبلورة إجابة مشتركة عنها، للاستفادة بها فى نشاطها ولتطوير القانون الدولى لحقوق الإنسان وآليات الحركة حيثما يكون ذلك مطلوبا .

ومن هذه الأسئلة :

الموقف من التدخل العسكرى لحماية حقوق الإنسان.

الموقف من توظيف بعض الدول الكبرى لحقوق الإنسان فى سياستها الخارجية .

الربط بين المعونة الاقتصادية والمساعدة العسكرية وبين احترام حقوق الإنسان .

مجلس الأمن وحقوق الإنسان .

سياسات وممارسات مؤسسات التمويل الدولية من منظور حقوق الإنسان.

الإرهاب الدولى وحقوق الإنسان .

انتهاك حقوق الإنسان بواسطة أطراف غير حكومية.

سياسة حركة حقوق الإنسان تجاه المؤسسات الدينية وخاصة على ضوء المواقف التى اتخذتها عالميا تجاه بعض قضايا حقوق المرأة والسكان خلال العامين الماضيين. مشاركة قوى غير ديمقراطية بالعملية الديمقراطية ووصولها للحكم.

التحريض العنصرى والعنفى؟: هل هناك حدود لحرية الرأى والتعبير؟

عملية السلام وحقوق الإنسان.

العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان.

عولمة الاقتصاد العالمى وتأثيرات ذلك على حقوق الإنسان ووضع الفقراء .

وغيرها من الأسئلة التى تطرح نفسها بإلحاح كل يوم على الرأى العام وأجندة المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان، ويؤدى صم الآذان عنها والإنشغال بالمهام العملية المقتصرة على توصيف الانتهاكات المتعارف عليها، وإدانتها، وإطلاق النداءات بشأنها، إلى تهيئة المناخ لتهميش حركة حقوق الإنسان .

لقد شهدت السنوات الأخيرة اجتهادات فردية (أفرادا أو مؤسسات) متنوعة لتقديم بعض الإجابات ، ولكن ذلك ما زال بعيدا عن مستوى المهمة المطروحة، وعن أن يقوم بالتالى بمهمة إنارة الطريق أمام الحركة لكها .

ونظن أنه بات من الضروري إنشاء آلية خاصة داخل الحركة العالمية لحقوق الإنسان ، تكون قادرة على التصدى لهذه المهمة ، على ألا تأخذ شكل المؤسسة ، بل ربما كان من الأفضل إتباع أسلوب الملتقى الفكرى السنوى او كل عامين .

إن الافتقار إلى موقف مشترك متبلور وقائم على الدراسة المعمقة لكثير من القضايا والإشكاليات الملحة المتجددة هو مصدر رئيسى لكون حركة حقوق الإنسان تبدو فى كثير من الأحيان هدفا ضعيف الحيلة أمام سهام الحملات السياسية ضدها ، فاقدة للمبادرة ، تلهث وراء ملاحقة الانتهاكات والكوارث التى تفاجئها كل يوم، غير قادرة على تطوير قدرة إمكانية التنبؤ بها، مكتفية بإعادة إنتاج نفسها بنفس الأساليب، رغم التغيرات الهائلة التى جرت فى العالم، بل والتحورات الهيكلية داخلها ذاتها. وهو ما يضيف عاملا جديدا يفسر التهميش المتزايد لحركة حقوق الإنسان.

منطلقات جديدة

لقد بات يخشى أن تتحول حركة حقوق الإنسان إلى حركة أصولية من نمط جديد ، وذلك نتيجة فشلها فى تقديم إجابات مقنعة عن الأسئلة المتجددة التى تطرحها الحياة عليها كل يوم ،وشيوع الاستخدام الدوجماطيقى لمبدأ "عالمية حقوق الإنسان" والتخندق خلف "النصوص" باعتبارها الإجابة الشافية على كل سؤال ، والوقوع أسرى نظام واحد لأولويات التطبيق لا يأخذ فى اعتباره المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة من بلد إلى آخر، أو طبيعة الأنماط السائدة من انتهاك حقوق الإنسان ، وسيادة لون واحد من الخطاب ولغته ، لا يأخذان فى اعتبارهما الثقافة السائدة فى المجتمع المخاطب ، وأحادية نغمة التخاطب بصرف النظر عن مستوى احترام حقوق الإنسان فى البلد المعنى ، أو طبيعة العلاقة بين السلطات المحلية وبين منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية .

إن إهمال هذه الاعتبارات الناشئة عن الخصوصية بالمعنى الواسع للكلمة، وخاصة لضرورة الاجتهاد والتوصل إلى حلول إبداعية للتعارضات المحتملة الكامنة فى الثقافة السائدة مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان ، يمكن أن يؤدى حيثما يحدث ذلك إلى عزلة الحركة عن بيئتها ،وعدم وصول رسالتها إلى المخاطبين بها، والفشل فى بناء قاعدة اجتماعية لها، ومن ثم يضع علامة استفهام كبيرة أمام مستقبلها فى البلد المعنى.

إن ذلك يقودنا إلى الأهمية الحيوية لوضع استراتيجيات متكاملة لحركة حقوق الإنسان على كل من المستويين المحلى والدولى .

إن النظر لحركة حقوق الإنسان باعتبارها حركة لا سياسية، لا يعنى أن عليها أن تدير ظهرها للاعتبارات السياسية، أو تهمل تحليل الواقع المتغير حولها واستنباط الاستراتيجية

المناسبة للتعامل مع هذه المعطيات، بما يدرأ خطر تهميش دورها ، ويساعد على تعزيز فاعليتها، وتحقيق هدفها، أى تحسين حالة حقوق الإنسان.

إن مهمة بناء قاعدة اجتماعية، هى مركز الثقل فى أية استراتيجية على المستوى المحلى، فبدون ذلك لا يمكن لأى حركة حقوق إنسان محلية أن تصمد طويلا، فضلا عن تحقيق رسالتها .

إن هذه المهمة ليست قاصرة فقط على منظمات العضوية، فالمهمة ليست تجنيدا للأنصار، بل خلق الوسائط الاجتماعية القادرة على حمل الرسالة اليومية لحقوق الإنسان، وتبليغها للمجتمع.

وهى مهمة اكثر شمولا من بلاغات الاستغاثة وأوسع نطاقا منها، لأنها لا تتوقف بالمهمة عند إطلاق "الصرخة" ضد الاعتداء على حقوق الإنسان، ولكنها تضع تلك "الصرخة" فى إطار ورسالة تستهدف مشاركة آخرون فى حملها . ولكى يحدث ذلك فإن على الحركة أن تولى عناية فائقة للتضاريس الثقافية والاجتماعية والسياسية فى المجتمع الذى تخاطبه .

وهو أمر لابد أن يكون له انعكاساته على قضايا التدريب والتعليم والبحث فى مجال حقوق الإنسان، وذلك عبر التخلى عن أساليب التلقين وابتكار أنماط من التدريب والتعليم قادرة على خلق وتربية قادة حركة، ملمين بالبيئة المحلية والدولية، ومدركين لخصوصية بلادهم ،وقادرين على استخلاص السياسة الصائبة فى كل وضع، دون الانتقاص من مبدأ عالمية حقوق الإنسان.

وهذا يعود بنا من جديد إلى أهمية التوصل إلى رد مشترك على الأسئلة والقضايا الكبرى المثارة فى حركة حقوق الإنسان ، والتى تؤثر بدرجة أكبر مما يتخيل العاملون فى المنظمات الدولية على المكانة الأدبية للمنظمات المحلية فى بلادها، وتدعم الشكوك حول جدارة مبدأ عالمية حقوق الإنسان .

إن المنظمات المحلية ليست كما يظن البعض آلية جمع معلومات وإصدار نداءات استغاثة إنها منظمات تعمل فى بيئة سياسية واجتماعية وثقافية محددة، فإذا لم تكن قادرة على فهمها والتفاعل معها، فإنها تفقد فاعليتها تدريجيا.

وهو ما يقودنا إلى الأهمية الحاسمة للتنسيق بين مكونات حركة حقوق الإنسان على المستوى العالمى والمحلى ، وإكسابها مضامين جديدة تتجاوز التضامن الميدانى فى مناسبات انتهاك حقوق الإنسان إلى العمل الدؤوب المشترك والمتكافئ على صياغة مواقف مشتركة للحركة إزاء التحديات المتجددة، خاصة مع الانتقال التدريجى لمركز ثقل الحركة من المستوى العالمى إلى النطاق المحلى.

غير أن التطلع إلى ذلك المستوى من التنسيق يتطلب اتخاذ موقف واضح من

أساليب المنافسة بمعناها السلبى السائدة فى أوساط حركة حقوق الإنسان محليا وعالميا، والتى تؤدى فى بعض الأحيان إلى أضرار تتجاوز المكانة الأدبية للحركة محليا وعالميا، لتهدر فرصا ثمينة محتملة لتحقيق الهدف الأسمى ، أو على مصادر التمويل. وبدون اتخاذ موقف واضح من هذه الظاهرة السلبية، فإنه يصعب أن تتوصل أى مجموعة من المنظمات - محلية ودولية - للتوافق على استراتيجية تستحق هذا الاسم، وهو شرط حاسم لتطوير فاعلية الحركة كما سنرى فى مثال حالة مصر إن الشكل المناسب للتصدى لهذه المهمة هو عقد مؤتمر محدود العدد يمكن أن يكون بمثابة الاجتماع الأول للملتقى الفكرى الدورى المقترح على أن يقوم بالتحضير له مجموعة عمل صغيرة من عدد من خبراء حركة حقوق الإنسان فى العالم.

إن مهمة المؤتمر الأساسية هى تقييم مسار حركة حقوق الإنسان، ومراجعة استراتيجيتها، ووضع إستراتيجية جديدة تأخذ فى اعتبارها التطورات التالية :

١- مرور فترة كافية تسمح بالتقييم، وحافلة بالمتغيرات التى تستوجب التأمل واستخلاص الاستنتاجات المناسبة، وتحديد مواقف مشتركة للحركة من عدد من القضايا الحيوية .

٢- انتقال مركز ثقل حركة حقوق الإنسان من المنظمات الدولية إلى المنظمات المحلية ، نتيجة الطفرة الكبرى خلال السنوات الخمس الأخيرة فى عدد من منظمات حقوق الإنسان فى العالم الثالث وأوروبا الشرقية، وفى فاعليتها ، بما يستوجبه ذلك من إعادة تقسيم العمل والمسئوليات، تعزيزا لفاعلية الحركة ككل، والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار بعض طاقات الحركة فى أعمال مكررة.

٣- انتقال قضية العالمية والخصوصية من سماء الجدال الفلسفى العام الى أرضية الاجتهاد المحلى، وذكل لحل إشكالياتها الفكرية والعلمية من منظور العالمية فى كل واقع خاص على حدة .

٤- انعكاسات ذلك على سياسة حركة حقوق الإنسان فى مجالات البحث والتدريب وتعليم حقوق الإنسان .

٥- إن مصر مثل بارز على إنه كيف يؤدى الافتقار إلى استراتيجية مناسبة ، وضعف التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية واحتدام المنافسة على كافة المستويات إلى إهدار فرص محتملة لتحسين حالة حقوق الإنسان ، ورغم توفر الموارد والاهتمام الكبير الذى توليه المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بحالة حقوق الإنسان فى مصر، ووجود منظمة محلية من أنشط المنظمات فى المنطقة، وسلطات ذات حساسية خاصة لصورتها أمام المجتمع الدولى، ومن ثم فإنها تبدى تعاونا ملحوظا مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. إلا أن نتيجة جهد محلى ودولى هائل على مدار عدة سنوات،

قد انتهى إلى لا شئ تقريبا، فيما يتصل بالهدف الرئيسى للحركة، أى تحسين حالة حقوق الإنسان، بل إلى فقدان المنظمات الدولية لبعض الميزات النسبية التى كانت تحظى بها فى مصر، وتعاظم المخاطر التى تواجه الحركة المحلية. بالطبع لاتملك منظمات حقوق الإنسان مفتاح تغيير العالم ، أو منع تحوله للأسوأ ، ولكن السؤال يتصل هنا بما هو متاح بالفعل فى أيدى حركة حقوق الإنسان .

نشاط هائل

خلال ٥ سنوات ١٩٩٠ /١٩٩٤ شهدت حركة حقوق الإنسان فى مصر التطورات والأنشطة التالية:

* أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ٣٨ تقريرا عن انتهاكات حقوق الإنسان صدر أغلبها فى مؤتمرات صحفية بالقاهرة ومئات النداءات العاجلة، وقامت بـ ٢٣٨ زيارة لمحتجزين بالسجون، و١٦٢ بعثة لتقصى الحقائق، وأصدرت ١١ كتابا عن حقوق الإنسان بينها ٥ تقارير سنوية .

* صار عدد المنظمات المحلية خمسة، تغطى المجالات الرئيسية : الرصد والرقابة والحماية والمساعدة القانونية وتأهيل الضحايا والتعليم والتثقيف والبحث فى مجال حقوق الإنسان، فضلا عن فرع لمنظمة العفو الدولية.

* أتيح للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان مراقبة أهم محاكمات الرأى والمحاكم الاستثنائية والعسكرية والاستماع لإفادات سجناء سابقين وعائلاتهم، والاجتماع بالمسئولين المعنيين وتوجيه الأسئلة إليهم، وتلقى ردودا شفوية ومكتوبة عليها .

* قدمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تعليقا مكتوبا على تقارير الحكومة المصرية إلى لجنتى الأمم المتحدة المعنية بالعهد الدولى لحقوق الإنسان المدنية والسياسية و المعنية بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب ، وقدمت المنظمة المصرية ومنظمة العفو الدولية شكوتين إلى اللجنة الأخيرة، بمقتضى المادة ٢٠ من الاتفاقية، وصارت مصر بندا ثابتا فى مداخلات المنظمات الدولية أمام لجان الأمم المتحدة المعنية .

* وجهت كبريات المنظمات الدولية عشرات المناشدات والرسائل إلى السلطات المصرية ، وأصدرت منظمتين اثنتين منها – منظمة العفو الدولية ومراقبة حقوق الإنسان – ١٥ تقريرا، أى بمعدل ٣ تقارير كل عام، فضلا عن الفصول الخاصة بمصر فى تقاريرهم السنوية.

* وافقت السلطات المصرية لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان على زيارة ٦ سجون، أعدت على أثرها تقريرين نشرا فى كتابين منفصلين عن التعذيب وأحوال السجون فى مصر، وصدرا فى مؤتمرين صحفيين فى القاهرة.

* إن أهمية المؤشرات السابقة فى أنها توضح بجلاء مستوى فاعلية الحركة المحلية والعالمية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمصر ،

كما أنها تكشف بجلاء أيضا عن النواقص الخطيرة فى هذا الجهد ، والتى ساهمت فى ألا يحقق النتائج المستهدفة.

إنعدام التنسيق

فرغم صلات التعاون الوثيق بين المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية، والتى تعتمد بشكل أساسى عليها كمصدر للمعلومات وتحقيقها وتدقيقها وتوثيقها ، وأحيانا إصدار التقارير فى مؤتمرات صحفية تستضيفها المنظمة بالقاهرة. فإنه باستثناء بعض أعمال التنسيق الفنى وتبادل المعلومات بين المنظمة المحلية والمنظمات الدولية الفعالة كل على حدة (حيث أن التنسيق بين المنظمات الدولية هو صفر تقريبا) .

* لم يبذل على مدار السنوات الخمس جهد علمى منسق لوضع استراتيجية مشتركة للتعامل مع حالة حقوق الإنسان فى مصر، عبر تشخيص ملموس لها ولطبيعة النظام السياسى وعلاقته بحركة حقوق الإنسان ، وبالتالى التوصل لأفضل السبل وأقصر الطرق لتحسين الوضع وتعزيز مكانة الحركة داخل مصر .

* لم يطرح على بساط البحث مبدأ إدارة مفاوضات جماعية بين منظمات حقوق الإنسان الدولية المعنية والمحلية من ناحية، والسلطات المعنية من ناحية أخرى، لإجراء بعض التحسينات التى قد تكون ممكنة.

* لم يجر التشاور مع المنظمة المحلية حول مضمون أى تقرير صادر من منظمة دولية بخصوص مصر على مدار السنوات الخمس الاستثناء الوحيد هو لجنة المحامين لحقوق الإنسان Lawyers Committee for Human Rights التى دأبت على اتباع ذلك التقليد فى أغلب المناسبات .

* لم يتم التشاور مع المنظمة المحلية قبل تبنى مواقف سياسية جديدة تتضمن تصعيد المواجهة مع السلطات المصرية ، بما له من انعكاسات حتمية على المنظمة المحلية ، خاصة وأن السلطات تعتبرها المصدر الرئيسى، إن لم يكن الوحيد لمعلومات المنظمة الدولية.

إن أفدح مثال على ذلك هو ما جاء فى تقرير لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان صدر فى مؤتمر صحفى بالقاهرة فى يوليو ١٩٩٢: "خلف أبواب مغلقة التعذيب والاعتقال فى مصر" : Behind Close The Doors Torture and Detention in Egypt والذى أوصى الإدارة الأمريكية والسوق الأوروبية " بإيقاف كل المعونات حتى يتم إنهاء التعذيب والاحتجاز التعسفى لفترات طويلة "

"All bilateral aid and loans will be suspended unless torture and prolonged arbitrary detention ends"

وهو مطلب لم يكن ليجد قبولا من الرأى العام المحلى، خاصة وأن المنظمة الدولية لم تطبق نفس المعيار على الدولة المنافسة فى المنطقة، أى إسرائيل.

المثال الثانى هو التقرير الذى أصدرته منظمة العفو الدولية فى سبتمبر ١٩٩٤ بعنوان "مدافعو حقوق الإنسان تحت التهديد Human Rights Defenders Under Threat . وتضمن تقاريرا عن تعرض عدد من المحامين المشتبه فى انتمائهم للجماعات الإسلامية المسلحة، للتعذيب وموت أحدهم نتيجة لذلك، وهى معلومات صحيحة.

ولكن التقرير لم يشر بكلمة واحدة إلى أن فرع منظمة العفو فى مصر، والمنظمات المصرية والعربية لحقوق الإنسان أى المدافعون الفعليون عن حقوق الإنسان لا يتعرضون لأى تهديد! وهى الحقيقة المعاكسة تماما لما يمكن أن يستخلصه القارئ الأجنبى غير الملم من التقرير .

ولكن منذ ذلك الوقت ، بدأت بالفعل حركة حقوق الإنسان فى مصر تتعرض "للتهديد"، وكانت الخطوة الأولى هى قيام السلطات المصرية بإلغاء الاجتماع الذى كان مقررا للمؤتمر العام لفرع منظمة العفو الدولية فى مصر فى الشهر التالى مباشرة لصدور التقرير (أكتوبر ٩٤) وترحيل موفدى الأمانة الدولية خارج البلاد . ثم تلى ذلك قيام السلطات فى يناير ٩٥ بالطعن فى الشرعية القانونية لمن يتمتع بها من منظمات حقوق الإنسان المحلية وبدأت فى تغيير لهجتها ونمط علاقتها مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ،وألغت عددا من اجتماعاتها فى القاهرة .

لقد استخلصت السلطات المصرية استنتاجا مؤداه، أن التعاون (النسبى) مع منظمات حقوق الإنسان ، يضر أكثر مما يفيد، وأنه بسبب هذا التعاون بالذات، صار سجلها فى مجال حقوق الإنسان أكثر تداولا ونقدا مقارنة بدول أخرى تغلق أبوابها أمام منظمات حقوق الإنسان المحلية أو الدولية أو كلاهما.

إن القرارات السياسية الكبرى لأى نظام سياسى تحكمها بالطبع أعمق الدوافع السياسية والاجتماعية والثقافية ، وهى المساحة التى لا يتوقع أحد أن تستطيع حركة حقوق الإنسان أن يكون لها دورا مؤثرا فيها. ولكن ما يستوجب التوقف هنا هو ما هو متاح بالفعل أمام حركة حقوق الإنسان من موارد وأدوات للتأثير خارج نطاق هذه المساحة.

استراتيجية التفاوض الجماعى

لقد كانت هناك فرصة واقعية محتملة أمام كبرى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان خاصة منظمتي العفو الدولية ومراقبة حقوق الإنسان خلال عامى ٩٢، ٩٣ لإدارة مفاوضات متكافئة مع السلطات المصرية للتوصل لخطوات محددة لتحسين حالة حقوق الإنسان ومن بينها شرعية المنظمات المحلية لحقوق الإنسان . ففى خلال هذين العامين كان لدى المنظمات الدولية لأول مرة نتائج التفتيش على ٦ سجون مصرية، وثلاث مناسبات كبرى لعقد محاكمة دولية لسجل السلطات فى مجال حقوق الإنسان ،هى

الشكوى ضد التعذيب، ومحاسبة الحكومة المصرية على مدى التزامها بمقررات كل من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب.

فى ظروف كهذه ، كان من المحتمل أن ترحب السلطات المصرية بمساومة ما، خاصة وأنه صدر عنها - حينذاك خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٣ - بعض الإشارات الجديدة الدالة على استعداد للتحلى ببعض المرونة. ولكن أحدا لم يفكر بذلك .

ومع فقد الأوراق - التى كانت بيد المنظمات- لقيمتها التفاوضية بمجرد خروجها من يدها إلى الإعلام ولجان الأمم المتحدة المعنية، بدأت السلطات المصرية فى وضع سياسة جديدة خلال عام ٩٤، على رأسها رفض التفتيش عل سجونها والتعامل بخشونة مع المنظمات الدولية والمحلية لحقوق الإنسان .

لقد توافرت للمنظمات الدولية والمحلية - فى حالة مصر - مقومات سياسية ومادية وبشرية كانت تسمح بتحقيق إنجازا أفضل من هذا الفشل الكبير ، الذى هو قبل كل شئ نتيجة للافتقا ر إلى استراتيجية مشتركة - بل لغياب إدراك الحاجة إلى استراتيجية أصلا - وإلى الحساسية تجاه الأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة ، وإلى العلاقة المتكافئة بينها ، وإلى التنسيق والتعاون المشترك، وإلى التمييز الصارم بين الهدف (تحسين حالة حقوق الإنسان) وبعض وسائل تحقيقه (كالحملات الإعلامية والضغوط الخارجية) وإلى عدم إخضاع استخدام الوسيلة لمتطلبات تحقيق الهدف ، وليس العكس ، فضلا عن هيمنة التوجه الراديكالى الذى يعلى من شأن أسلوب المجابهة على حساب أساليب المفاوضة والوساطة .

إن مثال مصر ليس استثناء، إنه مجرد نموذج فج اذلك كله ، فكل العناصر السالف الإشارة إليها، لا صلة لها بمصر بالذات، بل تعكس خللا عاما فى منهج عمل الحركة بكل مكوناتها. وهى قضية وثيقة الصلة بضرورة قيام حركة حقوق الإنسان ككل بالتقييم من حين لآخر، واستخلاص الدروس والخبرات وتعميمها على جميع مكونات الحركة.

ونظن أنه قد آن الأوان للقيام بهذه المهمة ،وأنها يجب ألا تتأخر أكثر من ذلك ■

التحديات الجديدة لحركة حقوق الإنسان الفلسطينية

خضر شقيرات*

قبل التطرق للمشاكل المتعلقة بموضوع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعقبات التى تحول دون الوصول لوضع أمثل وأقوى لهذه المنظمات، لابد من عرض خلفية إنشاء هذه المؤسسات واستيراتيجياتها وفلسفة عملها من خلال تقسيم المراحل التى مرت بها إلى ثلاث مراحل:

١- التأسيس إلى ما قبل الإنتفاضة

٢- مرحلة ما بعد الإنتفاضة

٣- ما بعد اتفاق أوسلو ودخول السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وغزة.

إن تاريخ نشوء حركة حقوق الإنسان الفلسطينية للدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون يعود إلى أواخر السبعينات.

عندما انطلقت هذه المؤسسات وضعت نصب أعينها هدفا أساسيا فى العمل ألا وهو محاربة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية وفضحها على أوسع نطاق من أجل حماية حقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه وتثبيته عليها للوصول للهدف الوطنى فى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ففى بداية الثمانينيات وتحديداً قبل إندلاع الإنتفاضة، كانت النظرة السائدة لهذه المنظمات على أنها جسم غريب عن الشعب الفلسطينى وأن سياسة هذه المنظمات صنفت على أساس أنها الإصلاحية أى أنها لا تقارع الإحتلال بالأشكال السائدة بل تدعو إلى فضح سياسة الإحتلال وتنفيذ القانون الدولى، حتى أن الكثيرين إتهموا هذه المنظمات بأنها موجودة بناءا على قرار من المخابرات الأمريكية، وتسعى فى سياستها إلى تكريس الإحتلال وجاءت هذه النظرة فى إعتقادنا كنتيجة للحرب الباردة ولوجود معسكرين فى العالم: المعسكر الإشتراكى والمعسكر

* المدير العام للجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة - القدس.

الرأسمالى، خصوصا وأن المعسكر الرأسمالى كان يستخدم شعار الحقوق السياسية والمدنية من قبل الولايات المتحدة كإحدى الوسائل الأساسية فى حربه ضد المعسكر الاشتراكى. ولكن هذه الصورة قد تغيرت وبدأت هذه الأوساط تدرك أهمية مبادئ حركة حقوق الإنسان الفلسطينية لخدمة الأهداف الوطنية.

وحتى هذه الفترة لم تلعب فى ظل هذه الظروف الحركة أى دور ملموس على الصعيد المحلى وإنما التركيز على المستوى الدولى، ومع بداية الإنتفاضة أو قبلها مباشرة بدأت تتضح أكثر فأكثر أهمية عمل هذه المؤسسات وباتت المعارضة العدمية لهذه الحركة ضعيفة واستطاعت تخطي مرحلة النشأة والدور التى تقوم به فى مواجهة الاحتلال مما أدى إلى تغيير مطلق وجذرى لدى الفصائل الفلسطيية فى دعمها ومساندتها لعمل هذه المؤسسات.

لعبت هذه المؤسسات على مدار الأعوام السابقة دورا طليعيا ورياديا فى النضال الوطنى الفلسطينى، واسماع هذا الصوت فى كافة المحافل الدولية وقد تقاطع وتكامل عمل مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والعاملين فيها مع الهدف الوطني فى النضال ضد الاحتلال مما عزز التفكير لدى القيادة الفلسطينية بأن الدفاع عن حقوق الإنسان هو أحد الأشكال النضالية ضد الاحتلال. وبسبب واقع الاحتلال وإنتهاكاته المكثفة لحقوق الإنسان الفلسطيني الفردية والجماعية،

خلال هذه الفترة راكمت المؤسسات الفلسطينية الخبرة والحكمة مما أهلها لعب دورا رياديا ومساندا لمنظمة التحرير الفلسطينية فى التحرر الوطني.

ولم تدخر منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أى جهد من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطينى بمختلف الوسائل، من متابعة الإنتهاكات والتحقق منها وتوثيقها وإرسال احتجاجات للسلطات والجهات المعنية والرأى العام المحلى والعالمى، وتقديم المساعدات القانونية والمادية لضحايا الانتهاكات فى المحاكم، ونشر الوعى لدى الشعب الفلسطينى بشأن هذه الحقوق بكافة الطرق من نشر وبحث وإعلام وتعليم.

وقد تعرض الكثير من العاملين فى حركة حقوق الإنسان الفلسطينية للإعتقال والتعذيب والإصابة على أيدى الاحتلال الإسرائيلى.

نتيجة لكل هذه الجهود تعزز دور حركة حقوق الإنسان الفلسطينية وتمتعت بمكانة مرموقة فى أوساط حركة حقوق الإنسان العربية والعالمية.

ولكن كل هذه الإنجازات التى حققتها حركة حقوق الإنسان الفلسطينى على المستوى المحلى والعالمى فى مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية لم تمكنها من التعامل أو التطرق للإنتهاكات التى كانت تمارس على أيدى عناصر الفصائل الفلسطينية بحق بعضها لبعض، أو بحق أفراد المجتمع الفلسطينى

ومؤسساته من قتل الأبرياء وتعذيب واعتداء على الممتلكات وحرمة الجامعات والمؤسسات وقمع لحرية التعبير عن الرأى وخطف، .... الى أخره.

هذه الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطينى على أيدى مجموعات أو أفراد فلسطينيين، لم يتم التعامل معها إطلاقا من قبل حركة حقوق الإنسان الفلسطيني على أساس تغليب التناقض الرئيسى مع الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى فإن أغلب الذين عملوا فى هذه الحركة كانوا ينتمون إلى نفس الفصائل أو المجموعات التى كانت تمارس هذه الانتهاكات، مما منعهم من التطرق لهذه الانتهاكات ومحاربتها، لذلك كان خطاب حقوق الإنسان الفلسطينى موجهة بالأساس ضد انتهاكات الاحتلال ومن منطلق ورؤيا نضالية وتحررية تخدم الوصول لحق تقرير المصير كأهم حق من حقوق الإنسان.

اتفاق أوسلو

بعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بين م.ت.ف وإسرائيل بتاريخ ٩٣/٩/١٣، والذي فرض قيوداً على السلطة الفلسطينية أثرت سلبيا على ضمانات حقوق الإنسان، بدأ حوار مطول ومبكرا فى حركة حقوق الإنسان الفلسطينية حول ضمانات حقوق الإنسان فى ظل سلطة حكم الذات الفلسطينى وقد بدأ الحوار حتى قبل دخول السلطة الفلسطينية لمنطقة غزة وأريحا، وذلك عندما عقدت جمعيتنا مؤتمرها الدولى حول حقوق الإنسان فى المرحلة الإنتقالية من ٩ - ١٩٩٣/١٢/١١، وكان هناك رأى متبلور بين حركة حقوق الإنسان الفلسطينية أن طابع الإتفاق الإنتقالى منقوص السيادة والقيود والثغرات والمعوقات والإجحاف الذى لحق بالجانب الفلسطينى من جراء توقيع الاتفاق، سوف تلجأ سلطات الاحتلال الى توريط السلطة الوطنية الفلسطينية فى أعمال تنتهك حقوق الإنسان الفلسطينى، لكى تؤكد دعائيا أن الفلسطينيين لا يستحقون بناء دولة، وفي محاولاتها لافراغ المرحلة الانتقالية من مضمونها التحررى.

إن القاء نظرة على كيفية تفكير القيادة الفلسطينية فى التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني تجعل من غير المضمون أن ننتقل فى مرحلة قريبة الى مجتمع ذو طابع تعددى وديمقراطى، وتشير إلى أن المستقبل يعتمد على أن الصراع سوف يدور بين الفئات والمؤسسات الديمقراطية وبين قوى اجتماعية مختلفة.

إن من أهم الصعاب التى تواجه الشعب الفلسطينى فى بناء المجتمع المؤسساتى المدنى والديمقراطى فى ظل سلطة الحكم الذاتى، هو الخلفية التاريخية والتى أسفرت عن وجود فئات مختلفة فى المجتمع ذات فهم متفاوت لأهمية المجتمع المدنى والديمقراطى القائم على التعددية، وأقصد بذلك كل من المجتمع

الفلسطيني في الأرض المحتلة والمجتمع الفلسطيني في الشتات، والتباين أيضا في العقلية بين هذين الجزئين بين الداخل والشتات الذى جاءت منه القيادة السياسية. فمن ناحية فقد تأثر المجتمع الفلسطيني وقيادته السياسية في الشتات والذى عاشت في الدول العربية بأجواء وأوضاع سياسية أثرت على طريقة تفكيره سلبيا وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية والتعددية والتفكير السياسى الديمقراطى، لأن هذه العوامل كانت غائبة إلى أبعد الحدود عن الحياة العامة في هذه الدول العربية، وكان نتيجة ذلك ما انعكس على تركيبة وبنية م.ت.ف وتفكير قيادتها غير الديموقراطي في الخارج.

السلطة الفلسطينية وحقوق الإنسان

لم يضع دخول السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. في شهرمايو/٩٤ حد لانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني بل على العكس فقد زادت الانتهاكات على أيدى أجهزة الأمن الفلسطيني. فقد شهد هذا العام مزيدا من الانتهاكات والممارسات المتعارضة مع الضمانات التى كفلها المجتمع الدولى للحقوق المدنية والسياسية، في الوقت الذى تعرضت فيه أغلب الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين على صعيد الممارسة لانتهاكات متزايدة، انعكاساً لموقف السلطة تجاه هذه الحقوق من جانب، وتجسيدا لتصاعد عمليات العنف التى تقوم بها الحركات الإسلامية المتطرفة لفرض تصوراتها الحقوقية على المجتمع بالقوة من جانب آخر. أن استعراضا بسيطا لانتهاكات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية لأبسط الحقوق الأساسية للمواطن الفلسطيني ينذر بالخطر، حيث أنه تم رصد مئات الوقائع المتصلة بإنتهاك الحق في الحياة والحق في الحرية والأمن الشخصى واستمرار إساءة معاملة المحتجزين والسجناء وإستمرار الشكاوى من التعذيب في مقرات أجهزة الأمن وأقسام الشرطة والسجون وبعض معسكرات قوات الأمن، وإتسمت الإعتقالات الأخيرة التى قامت بها سلطات الأمن الفلسطينية بخروقات فاضحة الضمانات المنصوص عليها في القانون، وفى مقدمة هذه الخروقات توقيف الأشخاص لمدة تفوق المدة القانونية واستعمال وسائل الإكراه في كثير من الحالات وتقاعس السلطة عن إجراء تحقيقات جدية في واقع التعذيب في القضايا السياسية رغم تشكيل لجان التحقيق، وتزايدت خلال هذا العام المخاطر التى تهدد حريات الرأى والتعبير والفكر والعقيدة نتيجة لتعرض هذه الحقوق لمزيد من الإنتهاكات من قبل أجهزة السلطة، وآخرها اعتقال د. إياد سراج [1] المفوض العام للهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن لمجرد اجراء مقابلة صحفية انتقد فيها السلطة، ومصادرة أجهزة الأمن للعديد من المطبوعات والتحقيق مع عدد من الصحفيين بسبب أراءهم

المنشوره وإزدياد الشكاوى من دور الرقابة فى منع الصحف من نشر مقالات انتقادية للسلطة. ومورست الكثير من الانتهاكات من تعذيب قتل واعتقالات تعسفية وقمع حرية التجمع وحرية الصحافة إلى آخره، ومنذ نشوء السلطة الفلسطينية تم وفاة حوالى ٩ أشخاص داخل المعتقلات والسجون الفلسطينية*.

السلطة الفلسطينية وعلاقاتها بمؤسسات حقوق الإنسان

لقد أدركت بعض أطراف حركة حقوق الإنسان الفلسطينية منذ البداية إن لم يكن قبل دخول السلطة التشابكات والتعقيدات التى من الممكن أن تنشأ بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية وتطبيق اتفاق أوسلو وعدم زوال الاحتلال عن كافة المناطق، مما يعنى مواصلة فى معالجة وفضح الانتهاكات الاسرائيلية حتى زوال الاحتلال كهدف سامي للحركة، وفى نفس الوقت معالجة ومواجهة الانتهاكات التى تجرى على أيدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق المواطنين الفلسطينيين من أجل الوصول إلى وضع أمثل وجعل مبدأ سيادة القانون بمثابة نهج عمل للسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية.

وقد سعت المؤسسات الفلسطينية بشتى الوسائل من أجل فتح حوار جاد مع السلطة وأجهزتها الأمنية لخلق آليات عمل تكفل إحترام حقوق الإنسان ولكن لم تتم الاستجابة لهذه المطالب ولا للشكاوى والرسائل التى كانت ترسل من قبل مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، مما دفع بعض هذه المؤسسات إلى الخروج بشكل علنى وشعبى للحديث حول الانتهاكات، ومحاولة الضغط على السلطة من أجل وقف هذه الممارسات ولم يكن الخروج بالشكل العلنى لفضح هذه الممارسات هدفاً في حد ذاته، وإنما كان يستخدم بعد نفاذ الوسائل والطرق لمعالجة هذه الانتهاكات ورفض السلطة وبشكل منهجى التعاون والتعامل والرد على مطالب ومداخلات مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، وكان واضحا أن الهدف من وراء ذلك هو تهميش حركة حقوق الإنسان الفلسطينية أن دورها قد انتهى لمجرد دخول السلطة الفلسطينية لمناطق الحكم الذاتى. وقد جاء هذا على لسان رئيس السلطة الفلسطينية السيد ياسر عرفات خلال لقاء مع السكرتير العام لمنظمة العفو الدولية السيد بيير سانية فى غزة، عندما أبلغه بأن مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية قد لعبت دورا مهما خلال فترة الإحتلال ولكن اليوم لا يوجد داعى لوجود هذه المؤسسات. ورفض الرئيس ياسر عرفات إعطاء أى وعد لسانيه بأن هذه المؤسسات سوف تعمل بحرية فى مناطق السلطة الفلسطينية.

كانت هذه هى أوضح إشارة من أعلى سلطة فلسطينية حول نظرة السلطة لمؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية وبناء على كل هذه

★ حتى وقت كتابة المقال في يناير ١٩٩٧

المعطيات فقد تشكل أكثر من توجه لدى هذه المؤسسات في التعامل مع إنتهاكات السلطة، حتى وصل حد التناقض فى داخل الحركة من جراء هذه التوجهات فقد انقسمت الحركة بين: موقف مهادن ومبرر للإنتهاكات السلطة بحق المواطنين ورافض التعامل مع هذه الإنتهاكات، مقصراً العمل على الأنتهاكات الإسرائيلية. والموقف الثانى موقف المترقب للأحداث والساعي للتأثير من خلال العلاقة مع السلطة. والموقف الأخير موقف التعامل مع هذه الإنتهاكات من خلال محاولة معالجتها بالحوار وفى حال الوصول إلى طريق مسدود التوجه بشكل علنى، وعندما بدأت الأمور تتضح بشكل أكثر وأوضح وصل هذا التوجهه إلى نتيجة بأن هذه الإنتهاكات والخروقات لا تتم بشكل فردى وعشوائى وإنما تمارس كسياسة ومنهج لدى بعض الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وعليه فقد تم رفع وتيرة المواجهة الإعلامية مع السلطة وبشكل علنى، مما أدى إلى ردود فعل قوية من جانب السلطة فى حملتها على مؤسسات حقوق الإنسان من خلال اعتقال نشيطين فى مجال حقوق الإنسان فى محاولة ترهيب هذه المؤسسات، وترافق الأمر مع حملة إعلامية قوية من قبل السلطة بإتهام ووصف المؤسسات التى تفضح إنتهاكات السلطة بالعمالة للممولين ولأجهزة غربية أو أجنبية. وقد تلاقت هذه الحملة مع موقف الإتجاه الأول من المؤسسات التى كانت تبرر هذه الانتهاكات، بأنها إنتهاكات فردية متوقعه خلال المرحلة الإنتقالية، بسبب عدم خبرة الأجهزة الأمنية،وبأن كل إنتقاد علنى يساعد الاحتلال ويضعف السلطة.

وقد حاولت السلطة بكافة الوسائل التشكيك فى مصداقية المؤسسات والقائمين عليها من خلال الصحافة الموجهة وتحديداً من خلال ما يسمى بمجلة "النشرة" التى لا يخلو عدد منها منذ صدورها إلا واحتوت على مقالة أو مجموعة مقالات للتشهير بسمعة أشخاص شرفاء قائمين على مؤسسات حقوق الإنسان أو القذف بهم أو نعتهم تارة بالأجسام المشبوهة وبالتعامل مع جهات خارجية وتارة أخرى باللصوص، الظرفاء. وتحاول السلطة احتواء هذه المؤسسات من خلال قانون الجمعيات. وضرب حركة حقوق الإنسان ببعضها البعض(٢)

وبالفعل فقد استجاب بعض هذه المؤسسات إلى هذه الحملة وبدأت بشن حملة مكثفة فى الصحف بأقلام من داخلها، تتهم بعض المؤسسات الفلسطينية لحقوق الإنسان، رغم أن هذه المؤسسات تتلقى الدعم من الممولين أيضا يمكن القول أنه من نفس مصادر التمويل، بل إن كاتب هذه المقالات يوقع العقود مع الممولين باسم المؤسسة التي يعمل بها.

وهذه الإشكاليات التى تعيشها مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية فى علاقاتها مع السلطة التنفيذية تستدعى إعتماد استراتيجية جديدة للخروج من الأزمة.

تدريب الأجهزة الأمنية قضية خلافية

بعد عملية إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي في بعض المناطق الفلسطينية ودخول القوات الفلسطينية إلى عدد من المدن، وبعد وضوح هيكلية الأجهزة الأمنية الفلسطينية المتعددة، وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان على أيدى هذه الأجهزة، سارعت بعض منظمات حقوق الإنسان ودون تفكير معمق لطرح فكرة القيام بتدريب أفراد هذه الأجهزة، دون اعتبار لحساسية العلاقة بين الجانبين، وقد أخذت بعض هذه المنظمات بترتيب عدد من الدورات التعليمية لهذه الأجهزة، حيث توج هذا التوجه بإطلاق مشروع مشترك بين مؤسستى الحق ومانديلا لتدريب جهازى المخابرات والأمن الوقائى. ولكن بعد فترة قصيرة قررت مؤسسة الحق الإنسحاب من هذا المشروع لأسباب لم يعلن عنها إلا أن المعلومات المتوفرة توضح أن الحق انسحبت بعد علمها بقيام محاضر من مؤسسة مانديلا بإلقاء محاضرة أمام أفراد جهاز المخابرات، وذكر فيها العيوب الكامنة فى أفراد المجتمع الفلسطينى من ناحية إحترام سيادة القانون، وسوقه العديد من الأمثلة الداعمة لقوله هذا، الأمر الذى حدى بإحدى المشاركات للإحتجاج بالقول أنها حضرت للدورة للوقوف على العيوب والانتهاكات التى تقوم بها الأجهزة الأمنية وليس العكس، الأمر الذى يثبت تملقا واضحاً لأجهزة الأمن ولا يصب فى الهدف المنشود من عقد هذه الدورات.

إن ما حصل بين الحق ومانديلا وانسحاب الأولى من المشروع، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن فكرة تدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية لا زالت غير مختمرة فى أذهان منظمات حقوق الإنسان، الأمر الذى يجعل مردودها غير ذى قيمة وفى أحيان كثيرة ضار، خاصة عند معرفة ما يجرى داخل قاعات التدريب من اجتهادات فردية للمدربين الذين لم يتدربوا أصلا للقيام بمثل هذه المهمات، وليس لبعضهم أية معرفة قانونية أو خلفية حقوقية.

إن السؤال المطروح أمامنا الآن هو فيما إذا كانت منظمات حقوق الإنسان يجب أن تستمر فى برامج التدريب هذه أم لا.

لا أحد منا قادر على الإجابة على هذا السؤال بجمود أو بكلمتى نعم أو لا ، إلا أن هذه المؤسسات وقفت طوال الوقت وانتقدت تعدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية ولم تعترف بها كأجهزة إنفاذ للقانون باستثناء جهاز الشرطة، وحاربت هذه المؤسسات وبأكثر من مناسبة تعدد هذه الأجهزة، الأمر الذى يبرز التناقض الواضح فيما تقوله هذه المنظمات وفيما تفعله، فمن ناحية لا تعترف هذه المؤسسات بشرعية الأجهزة المختلفة بإنفاذ القانون ومن ناحية أخرى تدربها وبشكل غير مهنى ومسئ على كيفية إنفاذ القانون، الأمر الذى يسئ بشكل صارخ بالشعار الذى ترفعه

هذه المؤسسات ألا وهو شعار بناء دولة سيادة القانون.

وفى النهاية نقول أنه إذا كان لابد لهذه المؤسسات المشاركة الفعلية ببناء دولة سيادة القانون عبر المشاركة فى تدريب الأجهزة الأمنية كونها أمر واقع يجب التعامل معه، فيجب على هذه المؤسسات البحث عن أنجح السبل وأفضلها لتحقيق ذلك، وبرأيى فإن باستطاعة هذه المؤسسات تدريب بعض المدربين من داخل هذه الأجهزة وإطلاقهم ليستفيد منهم أفراد أجهزتهم، أو العمل على الإتصال بين منظمات متخصصة دولية كمركز جنيف أو غيره وبين الأجهزة الأمنية والسلطة الوطنية، لأننى وكما أسلفت أعلاه أري أن العلاقة الوطيدة بين الأجهزة الأمنية ومظمات حقوق الإنسان وأفراد هذه المنظمات تخلق مخاطر جمة لمجمل حركة حقوق الإنسان الفلسطينية وتؤثر على مصداقيتها وذلك لأسباب يعرفها كل خبير فى هذا المجال.

معوقات جديدة

نظرا لكل ما تقدم فإن الكثير من الصعوبات والتعقيدات تواجهه مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية للنهوض بدورها ومهامها ولابد قبل الوصول للاستنتاجات من أخذها بالاعتبار وهى أن مؤسسات السلطة الفلسطينية تقوم على بناء غير ديمقراطى وغير نزيهة وهى بالأساس تلعب أهم عائق أمام احترام حقوق الإنسان وتقوم على حكم الفرد رغم الإنتخابات التى جرت فى شهر يناير/١٩٩٦ وهذا فى تقديرى يسهل فى وضع إستراتيجيات واقعية أن يقصر الطريق عند البعض للوصول للإستنتاجات الأساسية.

ويمكن تصنيف المعوقات على الوجه التالى:

١ - نتيجة لتزايد إنتهاكات حقوق الإنسان فإن الرأي العام الفلسطينى يشعر بالعجز من إمكانية التغير.

٢ - يؤدي إحتكار الإعلام والرقابة على الصحافة وعلى حرية التعبير، إلى جعل التأثير على الرأى العام المحلى والوصول له بالغ الصعوبة.

٣ - الإفتقار للشعور بالأمان الشخصى عند التعبير عن الرأى.

٤ - عدم التنسيق وحشد التأييد بين مؤسسات حقوق الإنسان.

٥ - التعتيم الإعلامى والحملة ضد المؤسسات.

٦ - المعضلة الأساسية أن علاقة السلطة بمؤسسات حقوق الإنسان مبنية على منطق أمنى، مما يجعل تحسين حالة حقوق الإنسان أكثر صعوبة.

نحو فلسفة جديدة

إن الهدف الرئيسي لمؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية هو تحسين وضع حقوق الإنسان وذلك من خلال استخدام مختلف

الطرق والوسائل وسأتطرق هنا إلى توجهين من ثلاث توجهات أشرت إليها من قبل تم استخدامها من قبل المؤسسات الفلسطينية التوجه الثالث الذي لا أريد التطرق يتمثل في نهج المؤسسات التى تعمل على تبرير إنتهاكات السلطة وهى المؤسسات الحكومية والتى كانت تدعى بأنها غير حكومية قبل دخول السلطة لمنطقة الحكم الذاتي.

*** التوجه الأول: هو المجابهة الإعلامية مع السلطة والحفاظ على أبواب الحوار:** إن هذا التوجه التى تبنته بعض المؤسسات الفلسطينية لحقوق الإنسان كان يأتى عادة بعد فشل الكثير من المساعى عبر الحوار المباشر أو المراسلات لإنهاء قضية أو وضع حد لبعض هذه الانتهاكات الملازمة لعمل السلطة، ولكن موقف الأخيرة كان هو الإهمال والتشكيك فى معلوماتها ومصداقيتها واللعب على عامل الوقت لنسيان القضية ولذلك فقد إرتأينا فى الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة أنه لا بد من الاستمرار فى المجابهة الإعلامية من أجل الضغط على السلطة بعد إستنفاذ الوسائل المتبعه قبل الخروج للملأ فى الحالات العادية، والخروج فورا فى الحالات الطارئة وغير القابلة لإنتظار الردود وفى نفس الوقت الذى نجابه السلطة إعلاميا وقضائيا اتجاه انتهاكاتها لحقوق الإنسان، فقد رحبنا ببعض الخطوات الإيجابية التى اتخذتها السلطة، مثل توقيع اتفاقية زيارة السجون مع الصليب الأحمر وإطلاق سراح بعض الموقوفين، وهذا التوجه الذى تبنته جمعيتنا بالأساس لم يغلق أبواب الحوار مع السلطة رغم أنه شبيه بحوار الطرشان مع التأكيد على أن تحسين حالة حقوق الإنسان ليس مرتبطا أومرهونا بالحوار مع السلطة وفى رأى فإن المجابهة الإعلامية محليا ودوليا تساعد فى الضغط على السلطة من أجل إجراء إصلاحات فى سياستها تجاه حقوق الإنسان مع الأخذ بيع الاعتبار أن هذا التوجه والخروج بشكل علنى مشوب بالمخاطر على حياة العاملين فى المؤسسات التى تتبع هذا الإتجاه.

*** التوجه الثانى الذى تمثل فى الحوار الهادىء من خلال الحوار والمراسلات مع السلطة:** والخروج أحيانا إلى العلى فى بعض الحالات الصارخه مثل الموت تحت التعذيب الذى يلقى إجماع لدى جميع المؤسسات بالخروج بشكل علنى وحتى السلطة نفسها تتحدث عنه وتدينه وتشكل لجان تحقيق.

وأن السلطة الفلسطينية دائما كانت تبدى الإستعداد للتعاون مقابل السكوت وعدم الحديث عن الإنتهاكات والتعاون الذى تبديه السلطة هو إستقبال ممثلين عن المؤسسات والحديث معهم ليس أكثر وهذا تم تفسيره عند البعض وأصحاب هذا التوجه بأنه إنجاز يجب الحفاظ عليه وعدم الخروج بشكل علنى وفى

تقديرى أن من تبنى هذا الإتجاه قد فقد جزء من مصداقيته بسبب عدم مواكبته للحدث والسبب الثاني استمرار سوء حالة حقوق الإنسان يوم بعد يوم.

نحو استراتيجية جديدة للخروج من الأزمة

رغم كل هذه التعقيدات والصورة القاتمة للوضع إلا أنه يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية حماية نفسها من تدخل السلطة والحفاظ على استقلاليتها من خلال التالى :

١- العمل وبشكل فورى من خلال المجلس التشريعى وخارج المجلس التشريعى من أجل الضغط على السلطة لتشكيل المجلس القضائى الأعلى.

٢- استخدام القضاء فى حالات الإنتهاكات من أجل تعزيز القضاء وسيادة القانون كإحدى الأليات والضمانات لحماية فاعله لحقوق الإنسان.

٣- تدعيم وزيادة التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان.

٤- الوقوف بشكل صارم من السلطة دون معاداتها عند إنتهاكها للحقوق وتأييدها ودون محاباة إذا دعمتها.

٥- تطوير وقدرات ومهارات العاملين فى مجال حقوق الإنسان.

٦- توفير الحماية للمدافعين ومؤسسات حقوق الإنسان فى حرية العمل دون قيود مما يحول دون تعرض حياتهم ومؤسساتهم للخطر.

٧- العمل على تكوين رأى عام محلى ودولى ضاغط من أجل دفع السلطة الى إجراء تعديلات فى سياستها اتجاه حقوق الإنسان

الهوامش

(١) اياد السراج المفوض العام للهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن اعتقل على أيدي السلطة الفلسطينية ثلاث مرات كان آخرها في شهر مايو/ ١٩٩٦ لمدة ١٥ يوم

(٢) جميع المقالات تم نشرها في الصحف المحلية ،مجلة مسماة (النشرة) تصدر عن السلطة الفلسطينية بإسم خالد البطداوي المسؤول عن العلاقات العامة في مؤسسة مانديلا لرعاية شؤون المعتقلين وهي مؤسسة تابعة للسلطة وتدعي أنها غير حكومية ومديرها العام يعمل كمستشار قانوني لوزارة الثقافة والإعلام الفلسطينية ومستشار قانوني لمحاظ رام الله الممثل الشخصي لسيادة الرئيس ياسر عرفات.

وكاتب المقالات أيضاً كان يعمل كمسؤول البحث الميداني في مؤسسة الحق حتى عام ١٩٩٤ قبل انتقاله للعمل في مؤسسة مانديلا. ■

غموض الأهداف بين السياسة والمبادئ

فاتح سميح عزام*

من الصعوبة بمكان الحديث عن حركة حقوق الإنسان الفلسطينية انطلاقاً من مقال الزميل الأستاذ خضر شقيرات، لأن المقال نفسه بأسلوبه والنقاط التى يثيرها هو تعبير واضح عن المشاكل التى تعانى منها الحركة الفلسطينية ـ إذا جاز لنا أن نستخدم كلمة "حركة" لوصف المنظمات والمؤسسات المتعددة التى تعمل أو تدعى أنها تعمل فى مجال حقوق الإنسان. يثير الأستاذ خضر بانفعال العديد من النقاط الصحيحة والجديرة بالتفكير والتقييم ولكنه يحدد وجهة نظره بنبرة غضب واستطراد فى الكلام يجعلان من الصعب النظر فى الأمور المطروحة بهدوء وعقلانية لكى نصل إلى المفهوم الواضح الذى يجعل التفكير فى المستقبل والتخطيط السليم ممكنين.

وإذ نتفق مع الأستاذ خضر فى الكثير مما يقوله. إلا أنه يجب الوقوف عند ما يطرحه بجدية وبتعمق أكثر، إذ يشوب المقال الكثير من الإطلاقية فى الطرح والكثير من خلط الأمور ببعضها البعض بشئ من السطحية دون التعمق بما فيه الكفاية فى كل مرحلة من مراحل تطور عمل حقوق الإنسان فى فلسطين، حتى وإن كنا على إتفاق ضمنى مع ما يقال. فهل من الصحيح أن نفترض بشكل قطعى إن جميع العاملين فى مجال حقوق الإنسان مؤمنون بالفعل بهذه المبادئ والأسس الإنسانية؟ أو أن المعركة هى بيننا نحن (المدافعين عن حقوق الإنسان الأنقياء ذوى المبادئ السامية) والسلطة (المجرمة وقتلة الأبرياء) ؟ وإذ نشكر الأستاذ خضر على صراحته، لكن الصراحة لا تكفى فالتعمق فى الطرح لهو ضرورى لعاملى حقوق الإنسان بالذات المهتمين باحترام هذه الحقوق وبناء دولة القانون استناداً إلى حقائق ووقائع مثبتة وليس إلى افتراضات ووجهات نظر فحسب، دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتعدد الأفكار والتوجهات السياسية وما إلى ذلك. وهنا أود التأكيد على أننى عملت مع الأستاذ خضر كزميلين فى الدفاع عن حقوق الإنسان

*المدير السابق لمؤسسة الحق ـ رام الله ـ عضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

الفلسطيني لسنوات عديدة وأكن له صداقة خاصة. وأعلم تمام العلم أنه سيأخذ وجهة نظرى المطروحة أدناه بنفس روح الزمالة والصداقة التى أكنها له.

بالطبع اتفق مع خضر فى تحديد المراحل الثلاث لتطور حركة حقوق الإنسان مرحلة ما قبل الإنتفاضة وأخرى خلالها ومرحلة أوسلو وما تبعها، ولكن يجب الوقوف بدقة حول بعض النقط المطروحة. وهنا أطرح أن المعضلة الأساسية التى واجهت ولا تزال تواجه معظم العاملين فى مجال حقوق الإنسان فى فلسطين هى عدم وضوح الأهداف والرؤية، وخلط الأمور السياسية والحقوقية والفلسفية ببعضها البعض، كما سأحاول شرحها لاحقاً.

نشأة الحركة

يجب البدء ببداية العمل فى حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، فلم تنطلق مؤسسات وجمعيات حقوق الإنسان إنطلاقة واحدة بل بدأت بالعمل تدريجيا، وكانت هناك فترة عشر سنوات تقريبا بين تأسيس أولى هذه المؤسسات ومعظم تلك العاملة على الساحة حاليا باستثناء اثنتين فقط شُكلتا عام ١٩٨٥ . كانت مؤسسة "الحق" (القانون من أجل الإنسان سابقا) أولى مؤسسات حقوق الإنسان وشُكلت عام ١٩٧٩ بمجهود ثلاثة أفراد بعد عام كامل من محاولة استقطاب مجموعة أكبر من المحامين لتأسيسها، ولكن هذه المحاولات الأولى باءت بالفشل لأسباب تتعلق بالخلافات السياسية ما بين المحامين أنفسهم من أعضاء النقابة الأردنية المضربين عن العمل أمام المحاكم الإسرائيلية والمحامين التابعين لتوجهات سياسية معينة وغيرهم. وفي نهاية الأمر شكل الأستاذ رجا شحادة ويوناثان كتاب والسيد شارلز شماس مؤسسة " القانون من أجل الإنسان" كشركة، وانضمت إليهم الأستاذة منى رشماوى فيما بعد، وكان للشركة منذ بداياتها طابع قانوني له بعد فلسفى مفاده أن تنظيم المجتمع، أى مجتمع، فى ظل دولة القانون يفرض على هذا المجتمع كدولة انسجام قوانينها وأفعالها مع مبادئ إنسانية أساسية، وأن هذه المبادئ هى فعلا واجبات يفرضها القانون الدولى المتحضر على كل عضو فيه حتى في حالات الإحتلال الأجنبي كما هو الحال فى فلسطين. فكان التوجه قانونيا مبدئيا وفلسفيا مبنيا على تحليل وتطبيق القانون ومهنية المحامين ودقتهم فى العمل، وكانت أولى المبادئ فى "الحق" الإبتعاد عن التوجه السياسى الحزبى والعام، أى ليس فقط عدم اتخاذ مواقف حزبية فصائلية فحسب بل عدم وجود موقف سياسي بتاتاً.

لقد كان من الصعب على المجتمع الفلسطينى فى بداية الأمر قبول هذا الموقف، وعملت "الحق" لوحدها على الساحة الفلسطينية لسنوات عديدة فى توثيق وفضح الإنتهاكات الإسرائيلية لواجباتها كمحتل. مواجهة بذلك

ليس فقط الإحتلال الإسرائيلى ومداهماته ومضايقاته، بل مواجهة أيضا المجتمع الفلسطينى الذي لم يتقبل بسهولة رؤية مختلفة عن رؤيته السياسية المحدودة التى كانت ولا تزال تحصر "النضال" فى مجال عمل وقرارات الفصائل السياسية، فاتهمت المؤسسة "الحق" والقائمين عليها بالتعاون الضمنى مع الإحتلال من خلال إضفاء"الشرعية" على الاحتلال والاعتراف بجهازه القانونى ..الخ

تسييس خطاب حقوق الإنسان

وعندما بدأ يتبين نجاح "الحق" فى الوصول إلى المجتمع الدولى وفضح الإنتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولى فى زمن كانت إسرائيل فيه هى الضحية التى لا تلام على شئ بدأ أخرون فى المجتمع يرون قيمة وأهمية العمل فى هذا المجال الجديد، فقام مركز الدراسات العربية بإدارة السيد فيصل الحسينى بإنشاء قسم تابع للجمعية لتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينى عرف بمركز المعلومات الفلسطينى لحقوق الإنسان. بإمكاننا إعتبار قرار تشكيل مركز المعلومات بمثابة بداية استقطاب خطاب حقوق الإنسان إلى مساندة العمل السياسى الفلسطينى ونضاله الثقافى الحضارى العام فى مناهضة الاحتلال، إذ كان إهتمام المركز ينصب على المعلومات وتوصيلها إلى الخارج دون التطرق إلى القانون أو التحليل. ما عدا الإشارة بالطبع إلى مواثيق حقوق الإنسان لتحديد ماهية الإنتهاكات والتجاوزات الإسرائيلية.

واحتراماً للتاريخ، لابد هنا من الإشارة إلى تأسيس مركز غزة للحقوق والقانون فى أواسط الثمانينات ولكن المركز لم ينشط ويبدأ عمله بفاعلية إلا عندما ترأسه الأستاذ راجى الصورانى عام ١٩٨٩ وهذه كانت بدايته الحقيقية ولم يكن له وجود عملى قبل ذلك التاريخ. كما وأشير باحترام إلى مركز "الكويكرز" للخدمات القانونية والذى كان يعمل قبل الإنتفاضة فى مجال المساعدات والمرافعات القانونية فى المحاكم العسكرية الإسرائيلية خدمة للشعب الفلسطينى ولكن لن نعتبره هنا كونه أمريكى النشأة ولم يلجأ إلا نادراً إلى إستخدام حجج ومبادئ حقوق الإنسان.

التحرر الوطني وحقوق الإنسان

كانت العلاقة ما بين "الحق" ومركز المعلومات الفلسطينى لحقوق الإنسان علاقة متوترة يشوبها الخلاف حول التصريحات والبيانات ولم تنجح عدة محاولات للتنسيق والعمل المشترك لسنوات عديدة. ولقد تمحور هذا التوتر والخلاف حول جدل فلسفى مهم لا يزال مطروحاً على الساحة الفلسطينية أمام عاملى حقوق الإنسان، وهو : "هل التحرر الوطنى وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف هو الهدف الأساسى والأسمى الذى فى سبيله ترسخ كافة

الجهود المجتمعية بما فيها الصراع من أجل إحترام حقوق الإنسان؟ أم أن إحترام حقوق الإنسان وكرامته هو الهدف الأسمى الذى يتطلب — ضمن ما يتطلب — التحرر الوطنى والسيادة وبناء دولة القانون ؟

الانتفاضة : زيادة الانتهاكات وتكاثر المؤسسات

ومع بداية الانتفاضة فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٧، والإزدياد الهائل فى كم ونوعيات انتهاكات حقوق الإنسان من قبل المحتل الإسرائيلي، بدأت جمعيات حقوق الإنسان بالتكاثر والعمل وتم تأسيس العديد منها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وبحثت كل واحدة عما يميزها عن الآخرين. فتأسست "مانديلا" المعنية بالسجناء و"الأرض والمياه" حول مصادرة الأراضى والبيئة. وتأسست فروع لمؤسسات دولية مثل جمعية "الدفاع عن الطفل" وغيرها حوالى خمس عشرة جمعية ومؤسسة. كما وكان عدد من تلك المؤسسات موجها بشكل واضح من قبل فئات وفصائل سياسية ارتأت أن مجال حقوق الإنسان هو "المجال الصاعد" فى العمل السياسي العام وانتهزت الفرصة لاستخدامها كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية. إذ عملت هذه المؤسسات بجهد جهيد فى فضح الانتهاكات الاسرائيلية وكان الاعتماد عليها كبيرا من قبل أجهزة الإعلام الدولية والقناصل والسفارات الأجنبية، وكان لهذا الاعتماد الفضل الأكبر فى رفع شأن هذه المؤسسات وتوافر الدعم المالى الأوروبى لها.

بذلك أتفق مع الأستاذ خضر فى أن مرحلة الإنتفاضة شهدت تقاطعا وتكاملا ما بين العمل فى مجال حقوق الإنسان والميدان السياسي النضالى العام إذ ساد فى تلك المرحلة التحمس والتعاضد فى إطار الإنتفاضة، وشهد الشعب الفلسطيني على أرضه تلاحماً وتعاوناً على مستويات لم تشهد من قبل، وتبددت الشكوك حول مؤسسات حقوق الإنسان والفضل للدور الذى كانت تقوم به متكاملة مع النضال السياسي. ولكن ما هو المغزى الأعمق لهذا "التكامل"؟ يجب أن نركز قليلا على ذلك.

الصمت على تجاوزات الانتفاضة

فعندما نرى هذه المرحلة من منظور الخلاف حول الرؤية المذكور أعلاه، نستطيع أن نستشف من هذه المرحلة تعاظم رؤية حقوق الإنسان كإحدى المعارك ضمن النضال الوطني التحررى، على حساب وضوح رؤية كرامة الإنسان كهدف أسمى للنضال الوطنى، فكان الاحتجاج الشديد والواسع النطاق على الانتهاكات الإسرائيلية وفى نفس الوقت كان الصمت " المدوى" على تجاوزات مناضلي الانتفاضة وأفعالهم من التعذيب الشرس للعملاء إلى القتل بأساليب لا يقبلها العقل والقلب والمنطق، عداك عن وضع القنابل فى أسواق تجارية إسرائيلية وقتل أطفالهم

وشيوخهم ونسائهم، فكانت مساندة لمفاهيم لا تمت للكرامة الإنسانية بصلة، منها أن النضال من أجل التحرير يبرر كل شئ وإن الإسرائيليين جميعهم (بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الحالة الشخصية) جنود يخدمون فى جيش الإحتياط وأن هذه "التجاوزات" قد تكون سيئة ولكنها أقل بكثير مما يفعل الإسرائيليون أصلا، فى تلك المرحلة المأساوية، تسابقت منظمات حقوق الإنسان على الصمت حول هذه الإنتهاكات، وشمل ذلك مؤسسة "الحق" التى كنت مديرها فى حينه ـ وهنا اعترف بمساهمتى فى الخطأ الجسيم الذى ارتكبناه فى تلك المرحلة وأن كان عن قناعة لها ما يبررها فى التحاليل القانونية ـ إذ كانت هذه المؤسسة المبدأية القانونية تبحث عن وتجد التحليل والتبرير القانونى كى لا تضطر إلى أن تدين أو تنتقد علنا ممارسات شباب الانتفاضة مهما كنا مستائين منها على مستوى شخصى. فكان أكثر ما قامت به مؤسسة "الحق" هو إدانة التعذيب والقتل وعقوبة الإعدام بشكل عام، مع الإمتناع عن إدانة مرتكبى هذه الأفعال كونهم ليسوا "جهة رسمية" بإمكانها "إنتهاك" قانون لم يوقعوا أو يصدقوا عليه.

ورغم أن تلك المواقف (أوعدمها) كانت صحيحة من وجهة نظر قانونية ولا يزال بالإمكان الدفاع عنها حتى اليوم، إلا أن النتيجة كانت جد سلبية على المدى الأبعد، إذ أنها أضعفت من الموقف المبدئى لحقوق الإنسان وجعلت من المنظمات والمدافعين عن هذه الحقوق مجرد أداة بيد الحركات السياسية. كانت تلك المرحلة بمثابة قرع ناقوس الخطر لمناضلى حقوق الإنسان تحذيراً لهم من مغبة التقاطع أو التكامل الكلى مع العمل السياسى دون الإلتزام الكامل الذى لا يقبل التأويل بمبادئ حقوق الإنسان، بغض النظر عن الطرف المسؤول عن الإنتهاك.

إننا اليوم نشهد نتائج هذا الإشكال فى تعاملنامع السلطة الوطنية الفلسطينية، ونعلم جميعا الخلاف الجذرى الذى نتج عن إتفاقيات أوسلو على الساحة السياسية الفلسطينية، فقد تجرأ الشعب الفلسطيني سياسيا وأصبح تلاحم الإنتفاضة ذكرى نتغنى بها، وأصبحنا نكيل الإتهامات لبعضنا البعض ونرى كل حدث وفعل من منظور من يدعم أو يعارض اتفاقيات أوسلو.

ضرورة التريث في الموقف من السطة

وكون السياسة أصبحت أحد عوامل القرار فى عمل حقوق الإنسان. خلقت اتفاقيات أوسلو جدلا عميقا فى أوساط الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان. ليس فقط بين المؤسسات بل فى داخل المؤسسات نفسها وبين العاملين فيها. فنظر البعض إلى الإتفاقيات بإيجابية واضحة (وهم المتهمون فى مقال خضر بالتواطؤ مع السلطة الفلسطينية وغض النظر عن انتهاكاتها

لحقوق الإنسان) وأخذ البعض موقفا معاديا واضحا منها (ونرى ذلك من نبرة التصريحات التى تختلط فيها مواقف حقوق الإنسان مع المواقف السياسية). بينما أخذ البعض الآخر موقف "لننتظر ونرى تصرفات وممارسات السلطة". ويبدو هذا الإشكال كما يبدو الموقف واضحاً فى مقال الزميل خضر، وهنا لى معه خلاف. فقد كنت وما أزال أحد الذين ينادون بالتريث والتعامل مع السلطة الفلسطينية باحترام يفترض جدلا أنها معنية بترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فى نظام الحكم القادم، إلى حين إرتكابها لإنتهاكات يجب علينا التصدى لها وطرح السبل لوقفها فى القوانين والإجراءات الرسمية وتحديد المسؤوليات والعقوبات الخ.

لا شك فى أن أى تغيير سياسى جذرى على مستوى إتفاقات اوسلو سيخلق جدلاً من هذا النوع، خاصة فى ظل أوضاع قانونية غير واضحة وبروز حالة سياسية جديدة من نوعها تتطلب نمط تفكير جديداً ومرجعيات مختلفة، وكانت المؤتمرات والندوات التى عقدت فى حينه والتى يشير إليها خضر مهمة جداً فى طرح الأمور والتساؤلات ولكن لم يكن هنالك أية محاولة جدية فيما بعد لأخذ العبر من النقاش ووجهات النظر المطروحة، فاستمرت كل مؤسسة فى عملها وفق رؤيتها السياسية أصلا وكانت الأصوات التى تنادى بمهنية العمل فى الدفاع عن حقوق الإنسان قليلة وضعيفة. إن المهنية فى عمل حقوق الإنسان، حتى فى ظل أصعب ديكتاتورية فى العالم، لهى من أهم الضرورات للنجاح فى الدفاع عن حقوق الإنسان مهما كان الدرب عسيراً وبغض النظر عن تجاوب السلطة أو عدمه. والمهنية تتطلب التوازن فى الإجراء والكلام والاستناد إلى الوقائع والحقائق ليس إلى العبارات الفضفاضة واقتراح الإجراءات الكفيلة بإصلاح الوضع وعدم الإكتفاء بالشجب والإستنكار وما إلى ذلك، ولا يجوز أن نفترض بشكل قاطع أنها سلطة ديكتاتورية " لا ينفع معها الكلام" يجب معاداتها وإستنكار وشجب أفعالها عند كل مفترق طرق بمرجعية تاريخية حتى ولو كانت صحيحة. فماذا نتوقع ؟ أن تستجيب السلطة! أية سلطة! إلى مطالبنا لمجرد أننا أرسلنا بيانا إتجاجيا لها ؟ وعندما تقوم السلطة بالتعذيب نحتج ونستنكر هذا التعذيب ونقترح الإجراءات القانونية لمنعه مستقبلا ولكن هل نتوقع أن تعتذر السلطة عن هذا الإنتهاك؟! وأن لم تفعل نربط ذلك بتوجهات سياسية ونضع أنفسنا فى خندق عداء تكون مرجعيته رؤيتنا السياسية أو وجهة نظرنا حول اتفاقيات منقوصة السيادة إلى آخره، إن الأمر ليس ببساطة ما يقوله الأخ خضر.

عمل دؤوب ومتواصل

باب القصيد هنا هو أن النضال من أجل احترام حقوق الإنسان هو بالفعل نضال

مستمر يقوم به فاعلون فى الساحة ليسوا متساوين لا فى القناعة المبدأية ولا فى الخبرة العملية ولا فى العصمة من الخطأ فى التوجه والتقييم، والمسؤولون عن وضع أسس احترام حقوق الإنسان هم أيضاً ليسوا شياطين متساوين فى الشر ولا هم ملائكة ذوى قلوب ناصعة سيفعلون الواجب السليم لمجرد أننا أخبرناهم به. ومن الخطأ أن نتوقع التغيير الإيجابى فى حالة حقوق الإنسان أن يحصل بين ليلة وضحاها. أو نتيجة بيان واحد أو عشرة، بل إنه نضال مستمر قد نربح أو نخسر فيه معارك محددة، ولكن الرؤية يجب أن تكون واضحة وبعيدة الأمد، وألا نفقد التوازن الضرورى للعمل العقلانى لمجرد أننا وجدنا صعوبة ما فى بداية الأمور، ومن المهم هنا تكرار ما سبق وتحدثت فيه فى منابر أخرى، وهو أن العمل فى مجال حقوق الإنسان هو بالفعل عمل سياسي على المدى البعيد، ولكنه بعيد كل البعد عن المواقف السياسية الآنية، حزبية كانت أم لا، لا يمكن تحقيق احترام حقوق الإنسان إلا فى ظل مجتمع تسوده الديمقراطية وتعدد الأفكار واحترام الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية.

كما ويجب الإشارة إلى أن المعضلات التى تواجه الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان هى نفسها التى تواجه المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بشكل عام (كما وهى نفسها التى تواجه منظمات حقوق الإنسان فى العالم العربي وفى جميع الدول التى تعانى من سلطة تنتهك حقوق الإنسان). ولا تختلف منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية عن نظيراتها فى الميادين الأخرى من ناحية تأثير الفكر السياسي وتأثير إتفاقيات أوسلو على عملها وتوجهاتها ومحاولات السلطة الوطنية تحجيمها واحتوائها فى مشاريعها وخططها للحكم. ولكن الصراع بين الموقف السياسي والمبدئي فى منظمات حقوق الإنسان له طابع خاص، وأن تغلب النهج السياسي على المبدأية فى عمل حقوق الإنسان لا يزال يعود على الحركة وعلى حقوق الإنسان بالضرر. ونرى ذلك ليس فقط فى الضعف العام فى الدفاع الفعال عن حقوق الإنسان فى ظل السلطة الوطنية. بل فى داخل المنظمات إذ وقع العديد منها فى إشكالات إدارية وتنظيمية ناتجة عن خلافات شخصية تعود بالأساس إلى اختلاف وجهات النظر السياسية فيما يتعلق باتفاقيات أوسلو ومعارضتها و دعمها. هذا بالطبع يأخذ منحى منهجية العمل فى ظل الظروف المستجدة والجدل القائم حولها، إن كتابات وتصرفات السيد خالد البطروى، ورد فعل الزميل خضر على ذلك ما هو إلا تعبير عن هذا الجدل وعن تغليب المواقف السياسية على المبدأية فى النقاش.

إن الجدل الحقيقى حول إستراتيجية عمل منظمات حقوق الإنسان ليس، على سبيل المثال، حول عقد دورات تدريبية لأجهزة السلطة وعما إذا كان هذا "تعاونا" (بمعنى عمالة) مع

السلطة الفلسطينية، بل يجب أن يكون حول ماهية التدريبات التى من شأنها أن تؤثر إيجابا على تصرفات السلطة، وحول سبل تحقيق النتائج الملموسة والعملية. فهل يعقل لأى مهني أن يرفض عقد مثل هذه الدورات عند طلب أجهزة الشرطة أو الأمن نفسها ؟ اليست فرصة ذهبية للوصول إلى ضمائر وقوانين ومبادئ المسؤولين عن الأمن كى لا يكون "حاميها حراميها" ؟ هل أستاذ المدرسة مسؤول عن التصرفات المستقبلية لكل طالب من طلابه لمجرد أنه علمهم فى يوم من الأيام؟ ألم نتخطى مرحلة "صديق عدوى وعدو صديقى" بعد ؟

وفى نهاية المطاف، أنه من المجحف بحقنا جميعا أن لا نتحدث قليلا عن الإيجابيات الكثيرة التى هى نتاج عمل سنوات متواصلة من الدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها أن مفاهيم حقوق الإنسان قد ترسخت فى المجتمع الفلسطينى وان كانت بحاجة إلى الكثير من التعليم والتوضيح، ويجب الإشارة إلى أهمية تطور عمل حركة حقوق الإنسان فى التوجه نحو عقد الندوات والورشات فى إطار تعليم حقوق الإنسان وإيصال مفاهيمها إلى الجمهور العام. كونها أيضا المجال الذى تستطيع الكثير من أطراف الحركة الإتفاق عليه والتعاون فى إطاره، إضافة إلى ذلك فقد برزت بعض المؤسسات التى تقوم بعمل جدى ودؤوب فى بعض المجالات أهمها حقوق المرأة وحقوق الطفل ويمكننا القول أنها أكثر المؤسسات نجاعة فى هذه المرحلة نظراً لتحديد أهدافها ونطاق عملها ونجاحها فى إبعاد المنظور السياسي عن منهجها، كما يجب لفت النظر إلى إيجابيات أخرى كثيرة أهمها تطور كادر مهنى جيد للدفاع عن حقوق الإنسان أصبح مطلوبا منه القيام بدورات تدريبية فى دول أخرى فى العالم العربى، مع أن هذا الكادر المهنى لا يزال يبحث عن مكانه فى هذا الصراع المبدئى -السياسى.

حسم معضلة الوطني والحقوقي

نستطيع أن نستطرد القول أكثر لنتناول ما يطرحه الزميل خضر من توجهات مستقبلية للحركة ولكننى أرى ذلك بدرجة ثانية من الأهمية، إذ لن يحسم تاريخ الحركة وتوجهها المستقبلى بشكل إيجابى مالم تحسم المعضلة المبدئية - السياسية، لصالح الإلتزام بحقوق الإنسان أولاً وآخراً حيث يكون الصراع السياسي الوطني الذى يهدف إلى تكوين دولة القانون والديمقراطية هو فقط وسيلة لتحقيق ذلك ، فى هذا الإطار يجب عدم افتراض أى شيئ بإطلاقية عدمية وعلينا أن نقوم العمل على ما هو أمامنا فى أى وقت كان بعقلانية وبرؤية بعيدة المدى، فلا يستطيع المبدع أن يقتل إبداعه بافتراضات نهائية تغلق أمامه المنافذ والسبل لتحقيق أهدافه السامية، إن هذا الصراع ليس بين أشخاص، بل بين مفاهيم مجتمعية فلسفية قانونية والمسألة ليست محسومة فى المجتمع الفلسطينى، وللأسف أنها ليست محسومة إلا لدى قلة من نشطاء حقوق الإنسان أنفسهم ■

نحو مفهوم جديد
لدور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية

محمد زيدان*

سعدت جداً عندما تلقيت من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مقالة المحامي خضر شقيرات حول "حركة حقوق الإنسان الفلسطينية التحديات الجديدة كي أكتب ملاحظاتي بهذا الشأن، كون الموضوع الذي تعالجه هذه المقالة يتعلق بقضية كنت كما الكثيرون من زملائي العاملين والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان من فلسطيني عام ٤٨ نحاول جاهدين التطرق إليه، على الرغم من كل محاولات التقسيم والتفسيخ التي حاولت كما تحاول اليوم إبعادنا عن طرق القضايا المرتبطة بشعبنا الفلسطيني في المناطق المحتلة منذ عام ٦٧، أو تلك التي تخضع للسلطة الفلسطينية، وذلك إيمانا منا بوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة تطلعاته وآماله السياسية، على الرغم من الإختلافات التي فرضها واقع التجزئة الذي ما زال يربض على واقعنا منذ عام ١٩٤٨.

ما قبل أوسلو

تتعرض المقالة للمشاكل المتعلقة بموضوع "منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعقبات التي تحول دون الوصول لوضع أمثل وأقوى لهذه المنظمات"، حيث يعرض الكاتب من خلال عرض تاريخ هذه المؤسسات في المراحل المفصلية التي عاشتها (قبل الإنتفاضة – خلال الإنتفاضة ، وبعد اتفاقية أوسلو)، وأسباب تردي مكانة هذه المؤسسات ودورها في مراحل أخري، ويربطها بأسباب متعلقة بالمحيط الذي تعمل به، أي مدى تقبل المجتمع بكل مركباته لهذه الجمعيات أو رفضها.

أسباب غياب القاعدة الجماهيرية

خلال الفترات المذكورة يمكن الحديث عن عناصر أخرى لم يتعرض المقال إليها، والتي أعتقد أن لها الأثر البالغ في هذه القضية، وهي

* مدير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ـ الناصرة.

مدى الجهد الذى بذلته هذه المؤسسات فى خلق الإطار الإجتماعى الداعم والمؤيد لها، والذى لم ينشأ فى المرحلة الأولى ـ قبل الإنتفاضة ـ نتيجة للشعور الذى ساد فى تلك الفترة، والذى كانت نتيجته كما جاء فى المقالة إعتبار هذه المنظمات "جسم غريب عن الشعب الفلسطينى" وبإعتقادي أن إهمال عنصر التثقيف والتوعية الجماهيرية، وعدم رصد وتوجيه الموارد البشرية والمالية اللازمة من أجل وضع هذه المنظمات فى مكانها الطبيعى بين الجماهير التى تناضل من أجل إحقاق حقوقها، وعدم السعي لخلق ثقافة شعبية تقر حقوق الإنسان يعتبر إحدى العقبات التى أدت للشعور بإغتراب هذه المؤسسات وغربتها عن محيطها.

إضافة إلى ذلك فإن ظهور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، كما هو الحال بالنسبة لأى منظمات تعمل فى هذا المجال بمكان آخر وعلى الرغم من أنه جاء نتيجة للإحتياجات التى فرضها واقع الظلم الدائم والمطلق الذى رافق الاحتلال فى كل خطواته، إلا أنه كان نتيجة لجهود نخبة مثقفة وعت عملية الربط بين النضال من أجل إنهاء الاحتلال والنضال من أجل إحترام حقوق الإنسان وأبدت الاستعداد من أجل إيجاد الآلية الملائمة لتحقيق هذا الربط من خلال بناء منظمات حقوق الإنسان. إلا أن هذا الخيار لم يترافق مع حملة توعية لتوسيع حلقة الداعمين لتشمل قطاعات أوسع من تلك العاملة فيها أو المستفيدة المباشرة من خدمات هذه المنظمات. وبكلمات أخرى إن عدم قيام المؤسسات المعنية بقضايا السجناء وحقوقهم بنشر مبادئها وأفكارها من خلال برنامج تعبوى شامل يؤدى فى النهاية إلى حصر دائرة الأصدقاء فقط بالسجناء أنفسهم ، أضف إلى ذلك أن تركيز الجهود على العمل الدولى ، كما يقر بذلك المحامى شقيرات، كان له الأثر الكبير فى عدم إثارة الجمهور المحلى بنشاطات هذه المنظمات. وكلنا يعلم أن تجربة الشعب الفلسطينى مع المؤسسات الدولية سلبية من حيث تقييم الإنجازات الفعلية التى يمكن تحقيقها محليا على أرض الواقع كنتيجة للقرارات الدولية الأمر الذى أدى لعدم الثقة بهذه المؤسسات الدولية وعدم الإهتمام بنشاطات المنظمات المحلية التى تعمل بهذا المستوي ، ولذلك كان لابد من إيجاد المعادلة الصحيحة التى تجمع بين العمل الدولي من جهة والترجمة الفعلية المحسوسة على أرض الواقع لذلك العمل على الأقل لضمان توفير المعلومات الكافية لشرح أهمية هذا العمل لمختلف الفئات الإجتماعية للمجتمع المحلى.

بالإضافة إلى ذلك لابد من التأكيد على أن تبنى غالبية منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية للدفاع عن الحقوق السياسية فى مختلف جوانبها مقابل إهمال الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية قد ساهم أيضا فى عدم شعور المواطن الفلسطينى بجدوى وجدية عمل هذه المؤسسات، خاصة وأن فترة الإحتلال الطويل قد تركت مجتمعا يفتقر إلى المسكن الملائم والخدمات الصحية

وشروط العمل الملائمة وغيرها من الحقوق الإقتصادية، ويتوق إلى من يساهم بتحسين هذه الظروف، إضافة إلى أن نتائج العمل فى هذه المجالات أمر يمكن للمواطن العادى ملاحظته والتمتع به.

العوامل المذكورة آنفا، وتلك المذكورة فى المقالة أدت إلى غياب القاعدة الجماهيرية الداعمة والمساندة فى المرحلة الحالية التى تعيشها حركة حقوق الإنسان الفلسطينية والتى تؤدى لصمت الجماهير وعدم قيامها بالرد الملائم على الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان فى مختلف المجالات بشكل عام، أو الاحتجاج الفاعل على وضع القيود والتحديدات على نشاطات منظمات حقوق الإنسان من قبل السلطة الفلسطينية. أى أننا ندفع اليوم ثمن أخطائنا فى الماضى وبالطبع فإننى هنا لا أبرر إنتهاكات السلطة لحقوق الإنسان ولكنى أردت الإشارة إلى جانب آخر قد يساهم فى فهم غياب الإحتجاج الجماهيرى الكافى لإنتهاكات السلطة لحقوق الإنسان الفلسطينى من جهة وعدم توفير المساندة لمنظمات حقوق الإنسان من جهة أخرى.

علاقة المنظمات بالفصائل

أعتقد أن قضية العلاقة بين منظمات حقوق الإنسان من جهة والفصائل الفلسطينية من جهة أخرى كانت لها أبعاد أكبر من تلك التى يحصرها المقال بحقيقة تقاطع مصالحها فى مرحلة الإنتفاضة بالنضال ضد الاحتلال أو بكون أغلب الذين عملوا فى حركة حقوق الإنسان كانوا ينتمون إلى الفصائل السياسية الفلسطينية والذى - بتقييم المحامى شقيرات - "عزز التفكير لدى القيادة الفلسطينية بأن الدفاع عن حقوق الإنسان هو أحد الأشكال النضالية ضد الإحتلال"، وأعتقد أن العلاقة التى سادت بين منظمات حقوق الإنسان والفصائل الفلسطينية قد سمحت بتكوين أفكار مخالفة للأهداف التى تواجهها أى حركة لحقوق الإنسان، ذلك أن تلك العلاقة - المصلحية - أى تعامل الفصائل مع حقوق الإنسان على أنها مجرد وسيلة أخرى لمقاومة الاحتلال وليست هدفا بحد ذاته ننشد الوصول إليه من أجل بناء مجتمع فلسطينى ديمقراطى يحترم الإنسان وحقوقه، هذا الفهم أدى فيما بعد إلى استغناء هذه الفصائل أو على الأقل تلك التى وصلت للسلطة عن حقوق الإنسان بمجرد انتهاء الإحتلال فى المناطق التي تخضع لسلطتها. واليوم نرى أن التوتر فى هذه العلاقة يبدأ عندما يتم إنتقاد إنتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية فى حين يتم التهليل والتطبيل لكل تقرير ينتقد ويناهض انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينى من قبل الإحتلال الإسرائيلى المستمر فى معظم المناطق الفلسطينية. إن الرسالة التى يتوجب علينا كفلسطينيين عاملين فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان حملها هي أن إحترام حقوق الإنسان هو هدف نريد الوصول إليه ليس بسبب خصوصيتنا السياسية فقط، أى بسبب كوننا

تحت الاحتلال، بل لأننا نؤمن بالمبادئ التى نعمل من أجلها، وبأننا سنستمر فى عملنا هذا حتي تتحقق أهدافنا وتحترم حقوقنا الجماعية والفردية فى مختلف مجالات الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية والمدنية، أيضا بعد زوال الإحتلال.

أوسلو وما بعده

مما لا شك فيه بأن التقييم الوارد فى مقالة الأستاذ شقيرات حول الثغرات الكثيرة فى اتفاق أوسلو وأثرها على إحترام حقوق الإنسان وخاصة ضمن المناطق الخاضعة لنفوذ السلطة هو تقييم صائب. ذلك أن هذا الإتفاق وما تبعه أدى لخلق آلية تكون السلطة الفلسطينية فى موقع يؤدى إلى توريطها فى أعمال تنتهك حقوق الإنسان فيها بفعل التزاماتها بالحفاظ على "الأمن"، وهى القضية المركزية التى فرد لها حيز كبير فى هذه الاتفاقيات وخاصة فى اتفاقيات المرحلة الإنتقالية.

أما بالنسبة لتفكير القيادة الفلسطينية بخصوص طريقة التعامل مع مؤسسات المجتمع المدنى فى هذه المرحلة فأعتقد أنه من غير المجدى أن تركز الجهود فقط على عقلية هذه القيادة وردود فعلها بل أنه من الأجدى أن توجه الموارد أيضا للعمل الجماهيرى والتأثير على الهرم بدء من قاعدته كون هذه القاعدة وكما ذكرت فى بداية ردى هى الحاضنة التى يجب إعدادها لبناء المجتمع المدنى ومؤسساته، وهى الكفيلة إذا أحسن توجيهها وتدعيمها بمراقبة الانتهاكات الناجمة عن السلطة والعمل بإتجاه التأثير الإيجابى بتقويمها. فإذا ما أدركت الجماهير الواسعة أهمية حقوق الإنسان بالنسبة لمستقبلها فإنها ستشكل الدرع الواقى لمؤسسات المجتمع المدنى بما فيها منظمات حقوق الإنسان. إلا أن ذلك يتطلب تحصين هذه الجماهير وتوعيتها وتثقيفها على مبادئ وروح حقوق الإنسان وإشراكها فى إتخاذ القرار وتنفيذه فى منظماتنا. نعود ونذكر على ضرورة زيادة الاهتمام بكافة أجيال وأنواع الحقوق التى ندافع عنها السياسية ، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

وقد خصص الأستاذ شقيرات حيزاً لعرض التفاوت بفهم أهمية المجتمع بين المجتمع الفلسطيني فى الأرض المحتلة والمجتمع الفلسطيني فى الشتات، والتباين القائم بين هذين الجزئين. – الداخل والشتات – ولكنه تعرض بالنقد فقط للجزء القادم من الشتات على الرغم من أن هذه المجموعة تشكل الأقلية عددياً وتشكل مجموعة القيادة السياسية وقوات الأمن فقط. ويعزز الأستاذ شقيرات هذا التفاوت لمعايشة الشتات لتجارب وأجواء سياسية أثرت على نمط تفكيره سلبيا وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية والتعددية السياسية والتفكير السياسى الديمقراطى، وما انعكس من ذلك على تركيبة م.ت.ف وتفكير قيادتها غير الديمقراطى فى الخارج. إن هذا التقييم وإن

كان صحيحا فى إشارته إلى غياب الروح الديمقراطية فى التعامل داخل مؤسسات م.ت.ف وتأثير الأجواء السياسية التى عاشها الشتات الفلسطينى على إنعدام الديمقراطية فى مؤسسات السلطة الفلسطينية فيمابعد. إلا أن هذا التقييم يبقى منقوصا لعدم تعرضه للجماهير الفلسطينية فى الداخل وهى الأغلبية. ما هي قناعاتها على ضوء تجربة الإحتلال ؟ كيف أثر الاحتلال وما رافقه من عنف وإنتهاكات للحقوق الإنسانية الأساسية على عقلية الجماهير الخاضعة لهذا الإحتلال ؟ هل تؤمن هذه الجماهير بالتعددية السياسية وتحترم الحقوق الفردية والجماعية؟ وإن كان تقييم القيادة السياسية وأنماط تفكيرها غير الديمقراطية صحيحا، فما هو دور جماهير الداخل لتقويم ذلك ؟ وأى دور تلعبه لفرض إحترام حقوق الإنسان على السلطة؟ وهو موضوع يستحق التوسع فيه أكثر لتأثيره على مسار حركة حقوق الإنسان الفلسطينية. ولكنه يبقى من الضرورى لنا أن نشير إلى أن تجربة الحياة تحت الإحتلال والقمع المستمر قد ساهمت أيضا بتغييب العلاقة الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان داخل المجتمع فى الكثير من قضايا حقوق المرأة والأطفال والمعاقين ، قضايا العنف التعددية السياسية، حرية التعبير، وكلها قضايا لم يتم التعامل معها وفق معايير حقوق الإنسان أيضا فى المجتمع الفلسطينى بالداخل على الرغم من وجود التفاوت الذى يذكره شقيرات.

السلطة الفلسطينية وعلاقتها بمنظمات حقوق الإنسان

كما ذكرت سابقا فإن تعامل الفصائل الفلسطينية، وبضمنها تلك التى تحولت اليوم إلى أطراف داخل السلطة الفلسطينية – مع حقوق الانسان إرتبط الى مدى بعيد بمقارعة الاحتلال على اعتبار آليات الدفاع العالمي والمحلى لحماية حقوق الإنسان وسيلة إضافية لمقاومة الاحتلال، ولذلك فإن تعاملها بعد زوال الاحتلال – ولو بشكل جزئى – عن بعض المناطق التى تخضع اليوم لسيطرتها كان متمشيا مع هذه الرؤية، بمعنى أنه لم يعد هناك مبرر لوجود منظمات حقوق الإنسان وذلك لزوال سبب نشوئها الأساسى وهو زوال الإحتلال وفق فهمها.

كما أن إيلاء السلطة أهمية كبرى لقضية إثبات ذاتها، أمام الإحتلال من جهة والعالم من جهة أخرى، على أنها قادرة على إدارة أمورها الداخلية والحفاظ على "الأمن" الذى التزمت به في إطار إتفاقيات أوسلو قد أدى إلي الشعور بأن هذه المهمة تحتل أولوية وطنية عليا لديها، وعليه فإن كل القضايا الأخرى، وبضمنها إحترام حقوق الإنسان –تبقى هامشية ولا ترقى بأى حال من الأحوال إلى أعلى سلم أولوياتها.

ومن خلال هذا الفهم تجاهلت السلطة الفلسطينية – كما يتضح من مقال السيد

شقيرات كافة التوجهات والمساعى التى قامت بها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. أضف إلى ذلك أن السلطة سيطرت على معظم وسائل التعبير والنشر : الصحف ، الراديو ، والتليفزيون بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو الذي أدى إلى حرمان هذه المنظمات من منصة هامة للخروج بموقفها إلى الجماهير الواسعة وفضح انتهاكات السلطة لحقوق الإنسان فى مختلف المناسبات.

قامت السلطة الفلسطينية مثل الكثير من الأنظمة فى العالم بإنتهاج أسلوب استغلال نفس اللغة وقوانين اللعبة التى تعمل بموجبها منظمات حقوق الإنسان، الأمر الذى ظهر من خلال مجلة "النشرة" التابعة للسلطة والتى أفردت صفحاتها للهجوم على منظمات حقوق الإنسان والتهجم على الناشطين فيها، وكل ذلك على الرغم من إعلان المجلة أنها فى خدمة حقوق الإنسان، ليس فى فلسطين فحسب بل فى كل العالم العربى. ولقد حدث هذا كله فى حين ركزت مؤسسات حقوق الإنسان على الوسائل التقليدية للدفاع عن نفسها وعن برامجها، فلم يلحظ الشارع الفلسطينى خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من قوة وضراوة الهجمة على هذه المنظمات، أى عمل سوى إصدار البيانات فى الداخل وفضح الممارسات على مستوى الخارج، وتبقى هذه الآليات محدودة على الرغم من أهميتها وشرعيتها إلا أنها لم تردع السلطة ولم توقف الانتهاكات التى تصاعدت وتيرتها. وباعتقادى فإنه كان من الأجدى محاولة بذل جهود أكبر لإيجاد القاسم المشترك بين المنظمات التى تؤمن بضرورة العمل على حماية حقوق الإنسان، ووضع برنامج متكامل لخلق تحرك باتجاه إستثارة الجماهير وإثارة اهتمامها بما يحصل من أجل إيجاد آلية ملائمة لمساندتها فى مهمتها، على اعتبار أن المقصود من هجوم السلطة على هذه المنظمات هو الجماهير التى تدافع عنها.

أما حول قضية التدريب أي تدريب أجهزة الأمن الفلسطينية على أيدى منظمات حقوق الإنسان، فبالإضافة إلى عدم اختمار الفكرة فى أذهان منظمات حقوق الإنسان كما يذكر شقيرات، فإن هذه الفكرة غير مختمرة أيضا فى أذهان أجهزة الأمن الفلسطينية لغياب التحضير الجدى لها، ولاغتراب الأجهزة الأمنية كليا عن موضوع حقوق الإنسان. ويكفى أن نعيد للأذهان هنا كيف يتم تشكيل هذه الأجهزة وكيف يتم إعدادها حتى يتأكد لنا ذلك. وتبقى الإجابة على السؤال الذى يطرحه المحامي شقيرات حول الإستمرار أو عدم الإستمرار فى عملية التدريب على الرغم من اشكالية "الإعتراف" بالأجهزة المنوى تدريبها، بقى هذا السؤال مطروحا على المؤسسات الفاعلة لتجيب عليه بأنفسها. ولكنه من الضرورى هنا الإشارة إلى أن عملية التدريب لأجهزة الأمن من حيث المبدأ هي قضية هامة أثبتت نفسها فى عدة دول فى العالم، ومن الضرورى بقاء هذا الموضوع مطروحاً على

الرغم من الإشكالية التي يذكرها المقال حول توطيد العلاقة بين أجهزة الأمن ومنظمات حقوق الإنسان وتأثيره على مصداقية وشرعية هذه المنظمات فى الشارع الفلسطينى العام.

المعوقات التي تواجه حركة حقوق الإنسان

مما لاشك فيه أن المعوقات التى تواجه حركة حقوق الإنسان التي ذكرها المحامى شقيرات تعتبر بغالبيتها من نوع المعوقات الموضوعية التى تتعلق بالطرف الآخر أى السلطة الفلسطينية، باستثناء البند الرابع الذى تحدث ـ جزئيا ـ عن العامل الذاتى، وهو غياب التنسيق وحشد التأييد بين مؤسسات حقوق الإنسان، الذى أعتقد كما أسلفت أنه أحد العناصر الهامة فى غياب القاعدة الجماهيرية الداعمة والمساندة لحركة حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لأساليب عمل منظمات حقوق الإنسان وحدود عملها التى تقتصر على الساحة الواقعة ما بين "المجابهة الإعلامية مع السلطة والحفاظ على أبواب الحوار كخيار أول، أو الحوار الهادئ والمراسلات مع السلطة كخيار آخر، فإنه من المؤكد أن هذا الحيز الذى تحصر فيه نشاطات وفعاليات منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية هو حيز ضيق لا يسمح بالمناورة الواسعة لأن السلطة قد أثبتت أنها لا تأبه بأى منهما، بل ويصل الأمر إلى تجاهل العلاقة أو الإلتزام تجاه منظمات حقوق الإنسان والعمل بنقيضها فى الكثير من الأحيان. وهنا أود الإشارة إلى غياب عنصر العمل الجماهيرى من الإقتراحات المذكورة فى نهاية الورقة وهو أحد الضمانات التى أثبتت جدارتها فى نضالات حركات حقوق الإنسان فى أكثر من مكان.

وأخيرا لابد من التأكيد على أن مصلحة حركة حقوق الإنسان الفلسطينية تقتضى توسيع حيز التأثير والمناورة وتوسيع هامش العمل الذى تضعه لنفسها فى علاقتها مع السلطة، لأن مصالح الجماهير المسحوقة تبقى هى الدافع الأساسى الذى من شأنه أن يضمن استمرار فاعلية منظمات حقوق الإنسان ومساندة الجماهير لها عند الحاجة، وعندها تكون المواجهة بين منظمات حقوق الإنسان والسلطة محسومة النتيجة لأن عنصر تواجد الجماهير فى ذات الخندق مع حركة حقوق الإنسان من شأنه إن يردع ويمنع الإنتهاك وهو ما تعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من أجله على طريق بناء المجتمع المدني الفلسطينى والذى يحترم حقوق الفرد والجماعة ■

بين ثقافة البندقية وثقافة الديمقراطية

إياد السراج*

لاتنفصل حركة حقوق الإنسان في فلسطين عن الحركة العالمية لحقوق الإنسان بمشاكلها والمضاعفات التي يخلقها مجرد وجودها على الأرض، وتتفاعل بشكل واضح مع حركة حقوق الإنسان في العالم العربي التي استطاعت أن تكون في بؤرة الحدث وأن تفرض على الأجهزة السياسية موضوع حقوق المواطن والإنسان. ولا دليل على ذلك أكبر من أن هذا الموضوع وكيفية التصدى لحركة حقوق الإنسان قد تصدر الإجتماع الأخير لوزراء الداخلية العرب. إلا أن حركة حقوق الإنسان في فلسطين قد تميزت على غيرها بسبب تصديها الأساسي للإحتلال الاسرائيلي وكانت بذلك تتصادم فعليا مع "العدو المشترك" وكانت منظمة التحرير الفلسطينية أبان الانتفاضة تنظر الى قيادات هذه الحركة باعتبارهم أبطال الصمود والتصدى للسياسات القمعية الإسرائيلية.

وبالفعل فقد كانت كثير من المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان جزءا عضويا من التنظيمات الفلسطينية أو واجهة لها. وقد استفادت حركة حقوق الإنسان من هذا الوضع إذ أنها كانت تصب في خانة النضال التحررى من الإحتلال، وجمع بعض رموزها صفة القيادة السياسية ومناهضة انتهاكات حقوق الإنسان. وقد ساعد على ذلك أيضا أن النظام السياسي والقانوني في إسرائيل قد سمح بهامش لا بأس به لهذه الأنشطة، كذلك فقد إشتركت الأحزاب الاسرائيلية اليسارية والمنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني وكشف إنتهاكات الإحتلال لحقوق الإنسان تضامنا مع

* المفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

الحركة الفلسطينية وإيمانا بالهدف المشترك فى رفع الظلم. ولعله من باب تقرير الحقائق ومن باب النقد الذاتى ومراجعة النفس أن نذكر بأن حركة حقوق الإنسان الفلسطينى لم تستطع ـ بل أنها لم تحاول ـ أن تتصدى للإنتهاكات التى كانت التنظيمات الفلسطينية العسكرية ترتكبها أبان الانتفاضة. والسبب فى ذلك يعود إلى أن كثير من المنظمات الفلسطينية العاملة فى مجال حقوق الإنسان كانت كما ذكرنا واجهات لذات التنظيمات العسكرية الفلسطينية أو قد توصلت إلى اتفاق غير معلن معها على ضرورة التصدى للعدو المشترك باعتباره الأولوية. وكذلك فإنها لو كانت قد فعلت غير ذلك لكانت هي نفسها عرضة لنيل العقاب.

إن هذا الموضوع الذى يذكره الأستاذ شقيرات فى المقال يحتاج إلى وقفة طويلة من حركة حقوق الإنسان الفلسطينى لتعيد ترتيب أوراقها وتعيد النظر فى صياغة برنامج عملها وفكرها نفسه. وأننى أومن بأن حقوق الإنسان والدفاع عنه لا يتجزأ ويجب ألا يخضع للإعتبارات السياسية أو الجزئية.

أوسلو

إننى قد أتفق أو أختلف مع الأستاذ شقيرات على تحليله الذى يضعه لاتفاق أوسلو ، فذلك كله يقع فى إطار العمل والإجتهاد السياسي. ولذلك فإن الفلسطينيين والعرب قد إختلفوا وسيظلوا على إختلاف فيما يتعلق بالأمور السياسية، ولكنى أعتقد أن موضوع حقوق الإنسان يجب ألا يكون موضوعاً للصراع السياسي فقضية الحقوق الأساسية لكل إنسان هي فوق أية خلافات سياسية أو قومية وهي فوق تلك الصراعات. ومع إيمانى بحق كل إنسان فى أن يكون له لونه السياسى ورأيه وحقه فى التعبير عنه إلا أنه من الضرورى أن تبنى حركة حقوق الإنسان وناشطيها ومصداقيتهم على أساس المبادئ السامية لحقوق الإنسان والدفاع عنها فى كل الظروف. وأنا أعلم أن فى ذلك صعوبة كبيرة تصل إلى حد الإغتراب فى المجتمع إلا أنه ليس هناك طريق آخر.

السلطة الفلسطينية وحقوق الإنسان

إن ما يحدث اليوم فى فلسطين يمكن التعبير عنه بأنه صراع بين ثقافتين، ثقافة الديمقراطية وثقافة البندقية.

وتنطلق ثقافة البندقية التى تمثلها أجهزة السلطة الفلسطينية على أساس النضال التحررى ضد إسرائيل، وقد تأثر بهذه الثقافة منظمات اعتمدت في تاريخها النضالي على السرية وعلى فرض إرادتها بالقوة، ومنع النقد

الذاتى والتمرد والانشقاق الداخلى، وكان شعار الوحدة الوطنية يعنى أن الطاقة جميعها يجب أن تصب فى خانة واحدة وهي ملاحقة العدو ومناهضة إسرائيل، وظهرت من خلال السنين شعارات كثيرة كان التعرض لها شيئا من المحرمات Taboos. كذلك فقد أصبح واضحا خلال ذلك أن التعرض للقيادة السياسية بالنقد يمكن أن يعنى استغناء الناقد عن حياته ذاتها، فذلك النقد كان يسهل اعتباره خيانة وطنية. وتتميز هذه الثقافة أيضا بالإبتعاد عن المكاشفة والشفافية، وكان مبرر ذلك دائما هو دواعي سرية الكفاح

ولم تكن أى من التنظيمات تعمل على أساس الحوار الداخلى الديمقراطى، وباتت قياداتها جميعا، تاريخية وأبدية. ونحن هنا لا نقلل من قيمة هذه القيادات أو دورها فى النضال الفلسطيني، إلا أنه بحكم تاريخها الثقافى فإنها لم تمتلك المصداقية حين كانت تتكلم عن الديمقراطية وحين كانت تعلن التزامها بالمبدأ الديمقراطى. وبقدوم السلطة الفلسطينية إلى مناطق غزة والضفة الغربية فقد كان من المحتم أن يبدأ صراع جديد بين الثقافتين، وكان بعض الناس وقوداً وضحايا لهذا الصراع. وقد أدى إلى تسريع ذلك الصراع عدة عوامل أهمها : -

أولا : أحاسيس الخوف وعدم الاستقرار لدى السلطة الوطنية الفلسطينية التى كانت تريد أن تطمئن أولا إلى نفسها وقدرتها على السيطرة على الأمور خاصة على الأمور الأمنية التى تتعلق بأمن السلطة ومؤسساتها وأيضا الأمن الإسرائيلى الذى كان عليها واجبا واستحقاقا لاتفاقية أوسلو.

ثانيا: إن حركة حقوق الإنسان بتاريخها الحديث والذى كانت فيه واجهة للتنظيمات الفلسطينية، قد عارضت بجملتها اتفاق أوسلو فأصبح سهلا الإنقضاض عليها باعتبارها قد جعلت نفسها جزءا من المعارضة السياسية.

ثالثا:الفوضى الإدارية التى عمت كل أجهزة السلطة الفلسطينية، وعدم وجود إداريين محترفين فى مختلف القطاعات. وبات غياب النظام الذى يحدد مسار الحياة فى مختلف أوجهها أمراً مثيراً للاجتهاد الشخصى وبالتالى للصدام الحتمى. فقد كان واضحا ومازال أن الطريقة التى يفكر بها أحد رؤساء الأجهزة تختلف تماما عن مثيله فى جهاز آخر ولم يكن هناك نظام واحد متفق عليه يحدد طريقة التفاعل والتعامل مع المجتمع، وفى ذلك فقد كان الطريق الأسهل والذى تم التعود عليه، هو طريق فرض الأمر الواقع وبالقوة.

إن الصراع الذى نشأ بين حركة حقوق الإنسان الفلسطينى والسلطة الفلسطينية والذى امتد ليشمل المنظمات الأهلية والحكومية

ـ كلها وتقريبا لنفس الأسباب ـ أصبح يهدد المجتمع الفلسطيني بالانقسام وينذر بإقامة سلطة عسكرية تفرض سيطرتها بقوة السلاح. ومن علامات ذلك أن المجلس التشريعي وهو بمثابة البرلمان الفلسطيني قد تم تحجيمه وأوقفت السلطة التنفيذية معظم أعماله ولم تنفذ أي من قراراته وتوصياته خاصة تلك التي تتعلق بالمستقبل الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ومن العلامات المقلقة هي التعدي على صلاحيات القضاء المدني الفلسطيني بتشكيل محاكم أمن الدولة وإقصاء القضاة من أماكنهم نتيجة لقراراتهم بالإفراج عن متهمين أرادت السلطة الفلسطينية أن يظلوا رهن الإعتقال.

والمعركة المحتدمة بين السلطة الفلسطينية وحركة حقوق الإنسان لن تتوقف، فذلك أمر تدلنا عليه مشاهد التاريخ والأحداث في غير بلاد. وقد وقع في خلال تلك المعركة كثير من الصدامات ووقع فيها بعض الضحايا بالاعتقال والتعذيب وإنحدر مستوى التواصل وتعطلت لغة الحوار وحلت محلها لغة الشتائم والقذف، وأدى كل ذلك إلى ارتداد خطير في هذه الحركة فقد تم إستيعاب بعضها ضمن أجهزة السلطة، وقضى على غيرها بالشكل والعجز، تقوقعت بعضها خوفا من الصدام، وتراجعت أخرى بسبب أنها جزء من المعارضة السياسية الحزبية ولجأ الآخرون إلى الحل الأسهل وهو التوجه ضد إسرائيل وكشف إنتهاكاتها.

وللحق فإن المنظمة الوحيدة من المنظمات غير حكومية التي ما زالت تعمل بنشاط ومثابرة هي منظمة "القانون" والتي يديرها الأخ شقيرات.

ومع كل ذلك فقد شاهدنا بعض التحسن في أداء السلطة وأجهزتها خلال الأشهر الماضية كان أهمها خروج وزير العدل باستنكار مقتل أحد المواطنين بالتعذيب أثناء اعتقاله على يد جهاز المخابرات العسكرية، وطالب وزير العدل بمحاكمة المسؤولين ومع أننا كلنا نتمنى أن يقوم وزير العدل بدوره منذ الحادثة الأولى لمقتل أحد المواطنين بالتعذيب إلا أننا ننظر إلى تصريحاته الأخيرة بشكل إيجابي ونتمنى أن يكون ذلك منهجا جديدا. وهناك أيضا زيادة في القدرة على إحتمال الرأي الآخر والسماح بالتعبير عنه، وإلى ذلك فإن هناك هامشا للصحافة المحلية يسمح بالنقد لم يكن متوفرا قبل الأشهر الأخيرة الماضية.

وقد أصدر المفوض السياسي تصريحات صحفية بأنه تم إصدار التعليمات المشددة بوقف التعذيب وكذلك توزيع الإختصاص بين الأجهزة الأمنية وهناك ما يوحي بأن الإنتهاكات التي تم إرتكابها قد أثارت ضمائر كثيرين في السلطة نفسها بالإضافة إلى

حرصهم على صورة السلطة الفلسطينية أمام المجتمع الدولى الذى يهدد بإعادة النظر فى تمويل هذه السلطة إن لم تحترم حقوق الإنسان-كما ينص بروتوكول الشراكة الأوروبية الفلسطينية الذي تم التوقيع عليه فى بروكسل مؤخرا.

كل ذلك يمكن استثماره فى إرساء قواعد النظام الديمقراطى ومبدأ سيادة القانون والذى يمكن من خلاله توضيح الإطار وطريقة العمل، وأسلوب المحاورة بين حركة حقوق الإنسان والسلطة الفلسطينية. ولن يكون ذلك سهلا أو فى متناول اليد إلا بحشد الطاقات المجتمعية فى المجلس التشريعى وخارجه من أجل تحقيق التزام السلطة التنفيذية باعتماد المرجعية الديمقراطية ومبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون أساسا للمشروع الوطنى نفسه.

وإلى كل ذلك فإن على حركة حقوق الإنسان الفلسطينى أن تعيد النظر فى ذاتها وأن تعيد ترتيب أفكارها، وأن تنخرط فى الصراع والمواجهة دون خوف لحماية الحقوق الأساسية والحريات العامة بشكل لا يتأثر بالوضع السياسي والخلافات الحزبية، وأن تحقق مصداقيتها فى الشارع الفلسطينى ذاته. ولن يكون كل ذلك سهلا وهو أيضا غير مضمون النتائج.. وتلك هى دروس التاريخ ■

المستهدفون

هيثم مناع *

نشأت حركة حقوق الإنسان الفلسطينية مشكوك بأمرها بين أبناء شعبها، معزولة عن محيطها العربى وغريبة عن حركة حقوق الإنسان العالمية.

عندما ولدت منظمة الحق فى رام الله وكانت شعلة أمل لنشطاء حقوق الإنسان طلب السيد دانييل ماير رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان الأسبق، وكان حينها رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ضمانات على أن لا تكون واجهة للإرهابيين.

نعم، حتى فى الفدرالية فى الستينات والسبعينات، كان الحديث عن حركة حقوق إنسان فلسطينية موضوع ريب وشك. ولحسن الحظ أننا اليوم بتواجد أبناء الجنوب وجيل جديد من المناضلين ننقح الصفحات المعيبة فى تاريخ الفدرالية ونسعى لكشف الصفحات المشينة فى واقع العديد من المنظمات التى تدعى إحترام حقوق الإنسان وتنشل نزاهتها عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. كذلك الأمر على الصعيد الفلسطينى حيث هناك عدة بيانات ومقالات تعود لأكثر من خمسة عشر عاما تصف نشطاء حقوق الإنسان بالعملاء. أما على الصعيد العربى، وضمن الإجماع الفلسطينى والعربي على أن منظمة التحرير هى الممثل الأوحد للشعب الفلسطينى، حرمت المنظمات الأهلية المستقلة من غطاء الشرعية الوطنية، وبالتالى لم يكن من السهل على حركة حقوق الإنسان الفلسطينية أن تتقدم دون ضوء أخضر من المنظمة التى كان لها جمعيتها التابعة مباشرة لها فى العاصمة التونسية.

وكون مفهوم المنظمة غير الحكومية مفهوم جديد فى القاموس العربي، فقد نشأت منظمات

* المتحدث باسم لجان الدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية بسوريا، وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ونائب رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الانسان.

تابعة لهذه الحركة السياسية أو تلك وحاول كل حزب خلق حالة نفوذ له فى صفوف المنظمات الناجحة . إلا أن غياب دولة وطنية بوجود الاحتلال وسع من حقل نشاط المنظمات غير الحكومية بحيث غطت هذه المنظمات العجز الناشئ عن غياب أجهزة حماية صحية واجتماعية وقانونية واقتصادية دولانية. وفى ظرف كانت فيه الحجارة سلاح مقاومة المحتل كانت المنظمات غير الحكومية القوام الرئيسى لنسيج المجتمع غير العضوى فى عملية بناء مستمرة لمجتمع مدني فلسطينى فى تجربة أصيلة. من المبكر تقدير الدور الهائل للمنظمات غير الحكومية فى الحفاظ على لحمة المواطنة فى مجتمع محروم من كل ما يعطى هذه الكلمة دلالة ما. فأية مواطنة فى ظل حالة طوارئ وقوانين عسكرية وحكم إستثنائى وتجاوزات لدولة اسرائيل لا حساب عليها.

إن هذا الوضع الذاتى الخاص محكوم أيضا بواقع موضوعى شديد القسوة على شعب يدفع ثمن أكثر أشكال الاستعمار الحديث إضطهادا وحصانة بأن معا. فإن كانت الامبريالية، بالمفهوم المبسط والساذج لها تعبير يستغل ما سواه من نظم، فإسرائيل هى الكيان الوحيد فى العالم الذى يستغل الامبريالية، وإن كانت الحروب الاستعمارية قد أوجدت رأيا عاما مناهضا للاستعمار فى البلدان المستعمرة كتلك التى عرفتها فرنسا أثناء حرب الجزائر فمن يحلم بحركة إحتجاج داخل الولايات المتحدة تجاه انتهاكات اسرائيل الفاضحة لحقوق الإنسان؟ إن مثقف عنيد العلمانية مثل "الان فنكلكراوفت" أو آخر مناهض للأصولية "كبرنار هنرى ليفى" أو ثالث سارترى مثل "كلود لانزمان" يتوقف خطابهم عند حدود إسرائيل فنجد الأول يدافع عن مجزرة قانا والثانى يفسر سياسة الاستيطان والثالث يمجد أسطورة الجيش الاسرائيلى . ويعاني المدافعون عن حقوق الشعب الفلسطينى الأولية على الصعيد الدولى من ارهاب ثقافى وسياسى حقيقى رغم كونهم فى معظمهم لا يطالبون بأكثر من احترام قرارات الأمم المتحدة بوجود دولة عبرية ودولة فلسطينية واقرار مبادئ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بحق الدولتين.

معركة الولادة والاعتراف

فى هذا الوسط المعادى، خاضت حركة حقوق الإنسان الفلسطينية معركة الولادة والنشأة والاعتراف على الأصعدة المحلية والعالمية، وفى العديد من نقاط التشابه، تقاطعت نضالات هذه الحركة مع تلك التى خاضتها منظمة التحرير. فحق تقرير المصير يشكل لمناضل حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من العهدين الدوليين وهو فى صلب برنامج الحركة السياسية الفلسطينية من فتح والشعبية إلى حماس. وكما أن هناك سد أمام الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية هناك سد أمام طبيعة تمثيل الشعب الفلسطينى الدبلوماسية فى

العالم خلال قرابة عقدين من الزمن تقاطعت معاناة السياسي وغير الحكومي فلسطينياً في كونهما معاً ضحية استراتيجيات عالمية واحدة وتحركات لوبي واحد. كذلك على الصعيد الإقليمي انعكست المصالح والتحالفات والصراعات العربية - العربية على تعبيرات المجتمع الفسطيني الأهلية والسياسية. إلا أن هذا التقاطع الجوهري لا يلغي غياب التخوم الإجبارية الذي عاشته منظمة التحرير والتعبيرات غير الحكومية، فثمة إختلاف كامل في دوافع النشأة المباشرة واختلاف في التجربة وطبيعة المعاناة واختلاف في برنامج الأولويات في النقاط المشتركة ناهيكم عن الخلاف في مسائل جوهرية حول طبيعة المجتمع الفلسطيني المقبل. فهناك فرق بين اللاجئ الحالم بالعودة والمقيم الطامح للحفاظ على أرضه. هناك الحس العملي للمقاومة اليومية للإحتلال والحس القتالي لمن طرد من بيته وأرضه وهناك تجربة العيش في ظل السلطة التسلطية العربية وتجربة العيش في ظل الحاكم العسكري الاسرائيلي. وقد سمحت مأساة الاحتلال بولادة أشكال متعددة للمقاومة المدنية في حين عاشت منظمة التحرير تجربة ممارسة أشكال متعددة للسلطة في بيروت الغربية وطرابلس وجنوب لبنان ليس المقام هنا لأن نقيمها وإنما أن نوضح بأنها لا يمكن أن تشكل بحال من الأحوال نموذجاً مقبولا للمجتمع الفلسطيني.

ربط الحقوق بمجريات التسوية

وبذلك كانت عودة جهاز المنظمة إلى الوطن ليس فقط التعبير عن حق أساسي من حقوق الانسان وإنما أيضا وللأسف ربط حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الإنسان بمجريات التسوية السلمية والمباحثات. بمعنى أن المنظمة التي خسرت حرب الخليج بالنيابة ودخلت مباحثات مدريد من موقع ضعيف، عادت إلى الوطن بشروط صعبة لها وللشعب الفلسطيني بأن. الأمر الذي لا يلزم المنظمات الأهلية التي تجعل من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان مرجعها الأول بكل ما ينتهك هذه الحقوق أثناء المرحلة الإنتقالية. وبذلك، ومع الضغوط الاسرائيلية المتصاعدة على السلطة الفلسطينية، توسع هامش الخلاف بين سلطات مضطرة لاستعمال سياسة القبضة الحديدية بحق شعبها كشرط لاستمرار مباحثات حيوية لوجودها هي، وتعبيرات مختلفة للمجتمع الفلسطيني تعتبر أن من حقها شجب انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أي طرف جاءت، وتعتبر أن ما بنته من رصيد إنما يعود لمصداقيتها في الدفاع عن مبادئها. هذا التعارض بين برنامجين تعزز على الأرض بجملة عوامل ذاتية وموضوعية مختلفة. فمع مباشرة بناء جهاز دولة، تعرضت المنظمات غير الحكومية لما تعرفه هذه الحركة في العالم أجمع، فكم من مسؤول في صفوفها أصبح وزيرا أو نائبا في هذا البلد أو ذاك، وكم من

إنتهازى ركب موجتها لغايات شخصية، وقد بدأت تبرز مشكلات الإحتراف وانعكاسها على الإنتشار الطوعى. وعوضا عن أن تدعو السلطة الوطنية إلى مؤتمر تمثيلى للمجتمع الفلسطينى يطرح المشكلات الأساسية للبناء المتوازى لمجتمع مدنى ودولة قانون ويخلق أجواء الثقة بين مقاتل الأمس الذى صار شرطيا ونشطاء المنظمات غير الحكومية، ساد جو من انعدام الثقة واتبعت السلطة الفلسطينية سياسة المثل الشعبى البائس «علق عصاك بحيث يراها أهل الدار».

معضلة الممثل الوحيد

لقد تعودت منظمة التحرير على ترف الممثل الوحيد، ومن الصعب أن تقبل بليلة وضحاها مبدأ التعددية السياسية والإجتماعية والمدنية. ومن هنا، نعتقد أن من الضرورى أن تسعى المنظمات غير الحكومية لندوات تأهيلية عديدة مشتركة بين الحاكم والمحكوم بحضور أطراف عربية ودولية، دورات يمكن أن تسهم فى إلغاء الأمية الحقوقية عند أجهزة الأمن وتعريفها على هذا العالم الذى لم يتح لهامخالطته عن قرب.

كلنا يعرف احادية التمثيل لجبهة التحرير الوطني فى الجزائر التى صفت قبل الاستقلال حركة مصالى الحاج وبدأت تغتال كوادرها قبل استلام الحكم وبعده، ثم أقامت سلطة دكتاتورية عسكرية هى بالتأكيد السبب الأول للحرب الأهلية التى تعيشها الجزائر اليوم. إن انتقال المقموع إلى قامع لا يتطلب كثير جهد، والمثل الإسرائيلى أمام كل فلسطينى، أما تحول المقاتل إلى ديمقراطى فيشكل عملية تدريب ذاتية صعبة ولكن مضمونة النتائج لمستقبل الشعوب.

كذلك من الضرورى قيام كوادر المنظمات غير الحكومية بإجراء تقييم عام لتجربتهم لاستخلاص الدروس والعبر قبل أن تستعمل بعض نقاط ضعفها كسلاح ضدها ككل. إن تقييما كهذا يتطلب تعزيز المقومات الأربع للمنظمة غير الحكومية : الموضوعية، الشفافية، الإستقلالية والنزاهة. هذه المقومات تشكل الرصيد الرئيسى عند المجتمع وتجعل من المجتمع المحامى الفعلى لهذه المنظمات. فالفارق بين الحزب أو الحركة السياسية والمنظمة غير الحكومية لحقوق الإنسان هو أن الثانية لا تبحث عن شعبية إنتخابية وإنما عن مصداقية دائمة.

من يشكك بنزاهة نيلسون مانديلا كمدافع عن حقوق شعبه فى جنوب أفريقيا؟ هل أعطته هذه النزاهة الحق فى الضغط على منظمات حقوق الإنسان لمجرد إلغاء القوانين العنصرية؟ ما من شك عند أى مسؤول فلسطينى بأن ما حققه مانديلا يفوق بكثير منجزات السلطة الفلسطينية. وإن كان ذلك لشئ، فلأنه رفض فكرة الإستفراد بالحكم ونبذ الآخر وقبل بمبدأ حاجة بلاده لكل الطاقات وأقر بدور الهيئات غير الحكومية فى ردم معالم المؤسسات

العنصرية وبناء مجتمع جديد وربط باستمرار مراحل الإنتقال بالهدف الأساسي.

وتعطى تجربة أكثر من حكومة انتقالية فى أمريكا اللاتينية المثل على أن الافتراق البرنامجى بين الحركة السياسية والمنظمات غير الحكومية مسألة طبيعية إن لم نقل ضرورية. فهناك أكثر من حكومة طرحت قضية الانتقال على حساب مبادئ أساسية لنشطاء حقوق الإنسان مثل غياب العقوبة ومحاكمة المسؤولين عن جرائم سياسية باسم العفو العام والوحدة الوطنية، وليس من المستبعد قبول السلطة الوطنية فى مباحثاتها لأكثر من مسألة تتعارض مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وقد أظهرت أكثر من دراسة هذا الافترق فى إتفاقى أوسلو الأول والثانى. إن عدم تفهم السلطة الفلسطينية لهذا الخلاف يعنى رفضها بالأساس لمبدأ التعددية فى المجتمع ورفضها مبدأ الإغتناء من خبراته.

هناك فى المقابل أكثر من مثل للإنحراف التسلطى والبوليسى لحكومات وطنية لم تلبث أن أصبحت جلادة شعوبها. إن مشكلة السلطة الفلسطينية تكمن فى أن خيارها التعسفى يضرب فى الصميم إمكانية إستقلال فلسطين وليس فقط قمع شعب من قبل حكومته.

إننا نشهد اليوم بناء مؤسسات عسفية متعددة على الأصعدة السياسية والقانونية والأمنية والثقافية والإعلامية، الأمر الذي يعزز الشرخ الموضوعى بين تجربتين ومجتمعين.

ونجد من الضرورى المبادرة لمؤتمر عام للمنظمات غير الحكومية فى فلسطين يقر برنامج عمل مشترك يحدد بوضوح دور هذه المنظمات فى المرحلة الراهنة وطبيعة وأسلوب الحوار والتعامل مع السلطة الفلسطينية تجنبا لإنتقال الصراعات المحدودة الحالية إلى مواجهة مفتوحة كارثية النتائج على مستقبل فلسطين. إن بناء الهيئات القضائية الفسطينية العادية شرط لابد منه لإمكانية فصل السلطات. كذلك من الضرورى توسيع النشاط الثقافى الأفقى لمنظمات حقوق الإنسان فى المجتمع والتأكيد على الطابع الديمقراطي للدولة الفلسطينية منذ اليوم.

السلام وحقوق الانسان لاينفصلان

عندما بدأ مؤتمر مدريد، طرحت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سورية مبدأ «صنوان، السلام وحقوق الإنسان». وكان السبب الأول هو معايشة قسم من قياديها لما جرى فى الغرب إثر معاهدة كامب دافيد. فقد تحول السادات إلى رمز السلام ونال مع بيجين جائزة نوبل ودخل أهم رموز الثقافة فى مصر السجن ولم يقف أحد معهم وقد صحت مخاوفنا، فبعد أوسلو جرت عملية غسل دماغ إعلامية لتقسيم البشر إلى اعداء السلام وأصدقاء السلام، وليس إلى من يؤيد أو يخالف إتفاقية وضعها

شخص كنتنياهو على حافة حذائه. وأذكر أن أحد قادة حركة حقوق الإنسان فى فلسطين قال لى : حاولوا تحقيق بعض المكاسب قبل توقيع الأسد فسيجرف التيار كل الخارجين عن الجوقة. وكان يتحدث عن معاناته الشخصية فى تمرير رسالة مناضل حقوق الإنسان الذى يقول أريد تقرير مصير ودولة قبل محكمة أمن الدولة. وقد اسمعت إذ ناديت حيا ....

فى السياسة الأمريكية الخارجية بعد حرب ڤيتنام، تواجد باستمرار نقطتا عار : الأولى يحدثنا عنها ببلاغة نشطاء حقوق الإنسان فى أمريكا اللاتينية والوسطى، والثانية نعرفها جيدا حيث تفوح منها رائحة النفط والمصالح الأمريكية من جهة وإسرائيل والتحالف الإستراتيجى معها من جهة ثانية. إن كل من يتابع الظلم غير المعقول فى تقسيم أراضى غزة بين عدد مضحك من المستوطنين المدللين يحتل ٤٠٪ من الأراضى وأعلى كثافة بشرية فى العالم العربي تحتل ٦٠٪ من الأراضى يتمرد فى داخله ضد هذا الظلم الذى تعتبره الإدارة الأمريكية من عاديات الأمور. وكيف يمكن أن نقارن العقوبة المفروضة على العراق وليبيا بالمساعدات التى تكافأ بها اسرائيل لإنتهاكها اليومي لقرارات الأمم المتحدة؟

مهام واحتياجات ملحة

إننا كحركة حقوق انسان عربية بحاجة إلى مؤتمر يقر سياسة موحدة من التسوية الراهنة ويتخذ موقفا موحدا من القضايا الأساسية التى تعيشها المنطقة والا فسنكون كالمتفرج البهلوان الذى يظن أنه يصنع التاريخ بحركاته المضحكة. فالسلام، بمفهومه النبيل والعادل جزء لا يتجزأ من همومنا وبرنامجنا. وبوصفه كذلك، فهو يخضع لدستورنا العام الذى أقرته الأمم المتحدة، أى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

إن الظروف الصعبة التى يعيشها نشطاء حقوق الإنسان فى فلسطين تبرز من جديد ضرورة وجود إعلان عالمى لحماية نشطاء حقوق الإنسان. فالتجربة العالمية والعربية تعلمنا أن الضمانات المحلية والدولية الحالية غير كافية البتة. ومثل سورية حيث يقبع خمسة من نشطاء حقوق الإنسان فى السجن منذ أكثر من خمس سنوات، رغم نداءات فريق العمل الخاص بالاعتقال التعسفى فى الأمم المتحدة بشأنهم، يعطى المثل على هذه الثغرة الكبيرة فى المواثيق العالمية لحقوق الإنسان ■

خيار وحيد.. لماذا؟

أمين مكي مدني*

تمر حركة حقوق الإنسان فى فلسطين بفترة من أخطر وأدق مراحلها فقد عملت منذ تأسيسها فى السبعينيات فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى وصول السلطة الفلسطينية الى داخل الأراضى المحتلة عقب إتفاق اوسلو وإعلان المبادئ. ظلت منظمات حقوق الإنسان تقوم بدور فعال فى كشف انتهاكات سلطة الإحتلال لحقوق المواطن الفلسطينى إعتقالاً وتعذيباً وقتلا ومطاردة وحرقا وتدميرا للمساكن ومنعا للتنقل فى أبشع صور ممارسات قمع وقهر تشهدها أى بلاد تقع تحت وطأة سلطة الاحتلال.

وازدادت وطأة الإحتلال والقمع الاسرائيلى للمواطن الفلسطينى خلال سنوات الإنتفاضة بصورة شهد عليها العالم كله وكان لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية دور طليعي فى رصد وكشف تلك الإنتهاكات وإيصالها إلى العالم الخارجى عبر السفارات ووسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية، خاصة تلك التى كانت لمنظمات مثل "الحق" "والأرض وانياه" صلات عضوية بها مثل اللجنة الدولية للحقوقيين.

مطرقة السلطة وسندان الاحتلال

لم تتحسن الأوضاع عما كانت عليه قبل دخول السلطة الفلسطينية الى الأراضى المحتلة، فما زالت السلطات الإسرائيلية تهيمن عبر قواتها المسلحة وقوات أمنها المتعددة على القدس والمستعمرات الإستيطانية فى الضفة والقطاع وما يسمى بالطرق الالتفافية وعلى المناطق التى لم يتم الاتفاق حولها على إعادة الإنتشار فيها بموجب إتفاق أوسلو وحتى فى مداخل المدن التى تم حولها إتفاق ما سمى بإعادة الانتشار.

غير أن ما يدعونا للقول بأن حركة حقوق الإنسان الفلسطينية تمر بمرحلة دقيقة وحرجة

* رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان.

فى تاريخها هو ما تواجهه الحركة، ليس حيال سلطة الإحتلال الاسرائيلية فحسب، بل الإنتهاكات التى بدأت تحدث لحقوق المواطن الفلسطينى من جانب السلطة الوطنية نفسها. فالمواطن الذى يناضل ويقاتل ويثابر على مدى خمسين عاما فى انتظار الخلاص واليوم الموعود، وقدم النفس والنفيس أرواحاً ودماء وهجرة وعذابا فى انتظار اليوم الذى تؤول فيه السيادة وتولي الأمور لقيادته السياسية من بنى وطنه وللخلاص من ظلم سلطات الإحتلال، وجد نفسه اليوم مواجها بأجهزة قياداته الوطنية أشد كفرا وضلالا فى إنتهاكات أبسط حقوقه السياسية.

مناهج مختلفة

فالسلطة الوطنية أتت من الخارج بقضها وقضيدها ومساوماتها السياسية والتى تقع خارج إطار موضوعنا الحالى، أتت السلطة الوطنية الفلسطينية وسندها الصامدون فى الداخل وأقامت مؤسساتها التشريعية والتنفيذية حتى مستوى رئاسة الدولة وبدأت فى السعى من أجل فرض سيطرتها فى ظل ما اتفقت عليه فى المجال الدولى. وما يهمنا فى مجال الحديث عن حقوق الإنسان أن السلطة الوطنية أولت كل اهتمامتها لفرض وتكريس هيمنتها على ما أتيح لها من مجال قانونى أو جغرافى، فبالرغم من مظهر السلطة على المستوى الرئاسى والتنفيذى والتشريعى، يبدو المظهر الأمنى بالنسبة للسلطة الأكثر بروزا منذ دخولها الأراضى المحتلة، فالمواطن الفلسطينى لايكاد يحس بأنه يعيش تحت ظل سلطة وطنية تتولى أموره المعيشية وتقدم له الخدمات الأساسية والتى ما زالت تحت سيطرة سلطة الاحتلال لحد كبير سوى فى الحد الأدنى، سلطة يكاد يكون مظهر وجودها الوحيد هو تعدد الأجهزة الأمنية التى فرض عليها فى البداية قمع الإنتفاضة وصد مقاومة سلطة الاحتلال وفى النهاية تكريس السلطة الوطنية.

وهكذا يقع المواطن الفلسطينى بين مطرقة سلطة الإحتلال وسندان السلطة الوطنية.

فقد سجلت الأحداث منذ تولى السلطة الوطنية زمام الأمور وفاة أكثر من عشرة مواطنين تحت التعذيب بواسطة الأجهزة الأمنية المختلفة إضافة إلى العديد من الاعتقالات والبطش وقمع المظاهرات بصورة تؤكد تبرم السلطة بكل مامن شأنه أن تتصوره تحد لها، مهما كانت مشروعيته ومهما عكس من تعبير حقيقى عن المطالبة بحقوق المواطن المشروعة، سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية.

وفى هذا وجدت حركة حقوق الإنسان نفسها فى وجه المدفع ويتعرض قادتها للإعتقال وسوء المعاملة والمراقبة والإتهام بالعمالة والإرتزاق من قضايا حقوق الإنسان، وترى السلطة الوطنية أن دور منظمات حقوق الإنسان قد إنتهى بمجرد دخول السلطة إلى

الضفة والقطاع.

العمل على الأجندتين

هنا تكمن أزمة حركة حقوق الإنسان الفلسطينية فهى مطالبة اليوم ليس فقط بحماية والدفاع عن حقوق الإنسان فى مواجهة سلطة الإحتلال، بل أيضا فى مواجهة السلطة الفلسطينية وظلم ذوي القربى بعد انتظار ما يقرب من نصف القرن لإبدال الإحتلال بالقيادة الوطنية فقد تراجعت السلطة الجديدة عن مساندة حركة حقوق الإنسان التى كانت تعتبر فى الماضى أحد الروافد النضالية ضد سلطة الإحتلال، فأصبحت اليوم العدو الأول للسلطة الوطنية.

إزاء هذه الأوضاع ليس من الغريب أن تكون حركة حقوق الإنسان الفلسطينية فى محنة من أمرها وتواجه اليوم تناقضات فيما بينها عن كيف تكون مواقعها فى مواجهة انتهاك حقوق الإنسان بواسطة السلطة الوطنية. فترى بعض المنظمات التى إرتبطت تاريخياً وسياسياً بمنظمة التحرير الفلسطينية أن هناك ما يبرر تلك الإنتهاكات بدعوى تثبيت أقدام السلطة ومواجهة عملاء اسرائيل والغرب والمتعاونين مع الإحتلال من الفلسطينيين، وضرورات الحفاظ على مسيرة السلام، حسب تصورهم. وهناك منظمات ترى أن مواجهة السلطة وكشف ممارساتها يضر بالقضية الوطنية ويساعد إسرائيل فى إدعاءاتها أن الفلسطينيين غير مؤهلين أو غير قادرين على حكم أنفسهم، بينما يرى آخرون أن تتعامل المنظمات عن طريق الحوار العادى وتفادى التصعيد والمواجهة لعدم جدواها وفاعليتها. وأخيرا يرى البعض أن حركة حقوق الإنسان ينبغى أن تقوم بدورها الحقيقى فى رصد وكشف انتهاكات حقوق الإنسان ومواجهة السلطة مهما كلف ذلك من تضحيات.

تعقيد ووضوح

ليس من شك أن المسألة لا تخلو من تعقيد وصعاب تستأهل التروى والتدبير، غير أنها فى ذات الوقت مسألة فى غاية الوضوح من الناحية المبدئية المجردة وأمر ذو أهمية بالغة من زاوية تأسيس وتكريس الخطى الصحيحة لحركة حقوق الإنسان فى بداياتها، ومع التسليم بأن السلطة الوطنية تعايش أوضاعا غاية فى التعقيد والصعوبة فى وجه صلف سلطة الإحتلال ومحاولة تحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية وإنشاء مؤسساتها الدستورية والتشريعية والإدارية، إلا أن كل هذا لا يبرر التجاوزات الخطيرة فى إنتهاكات حقوق الإنسان وفى التعامل مع حركة حقوق الإنسان، وما من شك فى أن سني الحرب الطويلة وإنعدام عوامل الإستقرار وغياب المؤسسات وإقامة القيادة الفلسطينية ولسنوات طويلة فى عدد من الدول العربية تنعدم فيها الديمقراطية وأسس سيادة حكم القانون

وإحترام حقوق الإنسان، كلها عوامل جعلت من رؤى السلطة الفلسطينية وممارساتها تفتقر إلى تلك المبادئ وإعمالها. فالهم الأول هو تكريس هيمنة السلطات وسيطرتها على جميع مرافق الدولة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وإسكات أصوات الحركات والأفراد التى تجرؤ على مخالفة أو إنتقاد ذلك.

وحتى مؤسسات الدولة التى بدأ تكوينها تخضع كلها للقيادة الفردية التى تتحكم فى كل الأمور، شأن الحال فى معظم الدول العربية. وقد أخفقت السلطة الوطنية حتى فى إجازة دستور للبلاد وتأسيس نظام الحكم بسبب الخلاف بين الهيئة التشريعية المنتخبة والقيادة السياسية، مما نتج عنه فشل المجلس التشريعى فى إجازة أية قوانين منذ إنشائه، وبالتالى تصريف الأمور وفق قرارات السلطة السياسية، إضافة إلى غياب القوانين وحاجتها للتعديل والتوحيد فإن النظام القضائى والنيابى ومهنة المحاماة، كلها أبعد ما تكون عن القيام بدورها فى بسط العدل وحماية حقوق المواطنين.

من هنا وفى ظل الظروف الراهنة تأتى أهمية حركة حقوق الإنسان وضرورة القيام بالدور المناط بها على الوجه الأكمل. فالمنظمات التى تتبنى الخط السياسى للسلطة وتدافع عنها وتبرر ممارساتها فى انتهاكات حقوق الإنسان ليست منظمات لحقوق الإنسان، بل هى فى الواقع أدوات فى يد السلطة تخدم أغراضها. وبهذا القدر تفقد إستقلالها وصدقيتها. ومثل تلك المنظمات ليس بغريب على العالم العربى، فجميع النظم الشمولية العربية لديها مجالس أو لجان أو هيئات تسمى منظمات لحقوق الإنسان وهى أبعد ما تكون عن ذلك وينبغى كشفها وتعريتها خاصة أمام المجتمع الدولى والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة فى مجال حقوق الإنسان. أما الحديث عن أن كشف انتهاكات حقوق الإنسان يحرج السلطة الفلسطينية ويخدم أغراض سلطة الإحتلال، فهو قول مردود يفتقر إلى الأسس الموضوعية والمبدئية. فحقوق الإنسان ليست عرضة للمساومة والمجاملة والمواربة، والثمن الذى يدفعه المواطن المقهور الذى تنتهك حقوقه لا مقابل له فى السكوت عن ذلك القهر والإنتهاك مهما كانت الدوافع السياسية، وبنفس القدر، ولذات الأسباب، ينبغى أن يرفض الإتجاه الرامى إلى اللين ومقولة التحاور مع السلطة متى ما إتضح أن السلطة لا تفعل شيئا سوى المحاورة والمراوغة والوعد بالنظر فى الأمر أو العزم على تكوين اللجان دون نتائج وبغرض إمتصاص غضب الجماهير وإرضاء قيادة المنظمات المهادنة.

خيار وحيد

يبقى الخيار الأخير والوحيد فى هذا الشأن هو أن تقوم منظمات حقوق الإنسان بدورها الطبيعى فى رصد وكشف الإنتهاكات وحماية

ضحاياها، وفى هذا الصدد لن يختلف وضع حركة حقوق الإنسان فى فلسطين عنها فى كثير من الدول العربية حيث تواجه عداء السلطة ومحاولة التشهير بها وتشويه سمعة قادتها ومحاربتهم وتعريضهم للإعتقال والتعذيب ومنع السفر وخلافه.

وكثير من المنظمات فى الدول العربية تعمل فى المنفى وفى الخفاء دون خشية من بأس السلطة وبطشها. فالمواجهة ليست غاية فى حد ذاتها إن قدر للأساليب الأخرى مثل الحوار أن تحقق الغرض المطلوب، فحركة حقوق الإنسان ليس مطلوب منها أن ترمى بقادتها إلى التهلكة، ولكن مطلوب منها عدم الإستكانة وعدم المساومة فى قضية حقوق الإنسان. من هنا نرى أن تكثف حركة حقوق الإنسان جهودها وأن توطد صلاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية وأجهزة الإعلام الخارجية والبعثات الدبلوماسية فى الداخل من أجل خدمة أهدافها والوصول إلى غاياتها. فحركة حقوق الإنسان حركة نضالية لا تتوقع أن يفرش طريقها بالورود وإنما ستظل تواجه العقبات والصعاب فى وجه كل حكومة متسلطة لا تحترم حقوق الإنسان، والطريق شاق وطويل ولكن تسهل كل صعاب فى سبيل الغايات السامية.

فى الختام لابد من التأكيد على صعوبة المهام الملقاة على عاتق حركة حقوق الإنسان الفلسطينية وعلى التعقيدات التى تواجهها السلطة الوطنية نفسها فى مواجهة سلطة الإحتلال فى السعى لتحقيق السلام الشامل وإقامة الدولة الفلسطينية وإرساء قواعد الحكم وبناء مؤسساته.

ومن أهم واجبات حركة حقوق الإنسان المساهمة فى العمل من أجل وضع الأسس السليمة لتأكيد سيادة حكم القانون وإحترام حقوق الإنسان فى هذه المرحلة التاريخية. ويشمل ذلك إضافة إلى رصد وكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها على أوسع نطاق، أن تعمل الحركة مع مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة على إجازة دستور البلاد وإعداد ومراجعة وتوحيد القوانين المختلفة خاصة تلك القوانين المتعلقة بالحريات والحقوق الأساسية مثل قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية والسجون والصحافة والمحاماة والعمل والجمعيات وخلافها.

إن غياب هذه القوانين يطلق يد السلطة فى حكم البلاد دون ضابط أو وازع ديغل يد الآخرين فى مواجهة ممارسات السلطة فى غياب المرجعية القانونية التى تسند محاجتهم فى عدم شرعية ما تقوم به السلطة من أعمال تعسفية ومخالفات ■

بين المطرقتين والسندان

منصف المرزوقي*

عام ١٩٩٣ طلبت القيادة الفلسطينية المتواجدة آنذاك بتونس من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تنظيم لقاء عالمي بالتعاون مع المنظمات المغاربية لمساندة حقوق الإنسان الفلسطيني وكان ذلك عشية انعقاد مؤتمر مدريد ونظمنا فعلا اللقاء في تونس تحت شعار "وللشعب الفلسطيني أيضا حقوق" وكان ناجحا للغاية وافتتحه أبو عمار وكان النقاش القائم بين المزج والجد في الكواليس مع الاخوة الفلسطينيين الذين كلفتهم المنظمة بالعمل معنا على إعداد المؤتمر "أن لا تكرروا يوم تأتون للسلطة ما تعانون منه وكان الرد دوما وهل تشكون في عزمنا على... الخ. ثم جاءت الأحداث لتفاجئنا بما لايسر. وهكذا قرأنا كلنا بقلق متزايد وبإحباط متعاظم تقارير المنظمات خاصة تقرير العفو الدولية. من الواضح أننا كنا مغالين في التفاؤل بل وحتى في السذاجة عندما اعتقدنا أن المعاناة الفلسطينية الطويلة من المخيمات إلى مطارات الأنظمة العربية ستخلق حساسية ومناعة ضد الانتهاكات عند من يتولون مقاليد الأمور. الغريب هو السرعة التي انتصبت فيها المواقف والتصرفات المعهودة عند القيادة الفلسطينية وكأن المعاناة الجماعية لم تكن إلا موجة من الزبد تطفو على سطح البحر. بداهة لا أحد يتعلم من التجربة والظاهر أن التواجد الطويل للفلسطينيين في البلدان العربية واحتكاكهم "بالنماذج لم يمر دون أن يترك آثارا عميقة ولا أقول هنا أن الطبع قد غلب التطبع. إن الممارسات الحالية غير مقبولة سياسيا وإنسانيا وأخلاقيا من قبل مناضلين. لماذا هذا التحول السريع من النضال مثلا ضد التعذيب إلى ممارسته؟ إنه موضوع شائك ومعقد يتطلب تحليلا طويلا لطبيعة الظرف وطبيعة البشر ، وطبيعة التقاليد. الثابت أن حركة حقوق الإنسان الفلسطينية مواجهة ككل الحركات العربية بنفس المشاكل رنفس التحديات مع تعقيد إضافي في منتهى الخطورة هو الاحتلال الاسرائيلي.

معركة الاستقلال الثاني

إن قدر الفلسطينيين أن يمروا بكل آلام الشعوب العربية الأخرى وأن يفهموا هم أيضا

* الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان

أن استقلال الدولة لا ينهى آلامهم وإنما يغير طبيعتها وأن لهم استقلال ثان يناضلون من أجله هو استقلال المجتمع المدنى وترويض الدولة - البعبع - لتكون خادمة المجتمع لا سيدته وأن كفاح حركة حقوق الإنسان جزء من الضريبة الباهظة لكفاح مرير مازال قادما.

هناك مؤشرات - لحسن الحظ- أن الفلسطينيين الذين دخلوا معركة الاستقلال الثانى آخر من دخلوا من العرب هم أول من سيربحونها وذلك لتوفر جملة من الشروط منها عمق المعاناة وعدم الاستعداد للتطويل بمعاناة أخرى سببها الدولة الوطنية، والتعددية التى فرضتها المقاومة الطويلة، ونسيج الشعب الفلسطينى كشعب واع ومتعلم، ومتمرس على النظال. إن الدولة الوطنية هى المقدمة على كثير من المصاعب والمعاناة إذا لم تفهم أنها لن تعيد طويلا وبسهولة النموذج الذى تعلمته على أيدى الأنظمة الشقيقة.

يبقى السؤال الأزلى ما العمل؟ لقد تعودنا في حركة حقوق الإنسان العربية على مواجهة وضع "بين المطرقة والسندان" لكن خضر شقيرات ورفاقه مواجهون بوضع "المطرقتين والسندان" وهو ما يجعلنا نتعلم منهم لا نعلمهم.

ثلاث إستراتيجيات..فقط

يبقى أن حركة حقوق الإنسان الفلسطينية لا يمكن أن تخرج حسب رأيى عن ثلاث استراتيجيات إذا أرادت أن تكون في مستوى مسؤلياتها الهائلة.

١- محاربة تشتتها الحالى والذى لا يفهمه أصدقاؤها ذلك انه من شأنه أن يضعف قدرتها على المواجهة. والحل المثالى بالطبع أن تتجمع داخل فضاء واحد قد يكون لجنة المجتمع المدنى للحقوق والحريات، إلا أنه لا يجب أن نحلم كثيرا لما نعرف ولا نزال من حدة الخلافات الشخصية والاستراتيجية وصعوبة تجاوزها داخل أى حركة لكنه من الضرورى على الأقل أن تخلق نوعا من التنسيق بين مختلف القوى العاملة في الحقل حتى تشكل أوسع جبهة ضد الانتهاكات خاصة وأن القضية تتعلق أساسا بالحفاظ على الذات.

٢- الخيار أمام الحركة الفلسطينية هو خيار كل "الحركات العربية "الوفاء للذات أو العمالة للسلطة' والذرائع كثيرة. من حسن الحظ أن كل حركة تختار أو تقترب من العمالة تخرج من لعبة مكشوفة تقع تحت الأنظار والأضواء وستنم هذه التصفية الطبيعية في فلسطين كما وقعت في كل البلدان العربية ولن تنفع في وجهها لا الحيلة ولا العنف ومن ثم فإن كل منظمة تريد أن تبقى على الساحة مطالبة بمزيد من النضال والتجذر غير عابئة بما يلحق حولها من حصد للضعف والانتهازية.

٣- لاجدال أن التشنج العصبى الذى أظهرته السلطة الفلسطينية إلى حد الآن في التعامل مع حركة حقوق الإنسان يفسر أيضا بكثرة الضغوطات والأخطار التى تواجهها. لا أحد يرتقب من إنسان محاصر يتعرض للنقد

اللاذع كل لحظة ومعرض للموت أن يكون في حالة عصبية تسمح له بالتعامل الهادئ الموضوعي مع الأحداث ومن ثم تتجدد الانتهاكات وحدتها.

مما يسترعي الانتباه ماكتبه خضر شقيرات عن طلب السلطة الفلسطينية "الستر" للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان وهو مطلب شرعي ويجب التفاوض المعمق حوله من منطق لانخدع ولانخدع، والاتفاق الممكن قد يكون نستر الانتهاكات إذا وضعتم حدا له ووضعتم الآليات الكفيلة بعدم تجددها أما إذا كان مطلب الصمت مناورة فإننا سنواصل الفضح.

بالطبع يجب أن تستغل المنظمات أو الشخصيات العربية إلزام العراق إنه من مصلحة السلطة الفلسطينية تحييد حركة حقوق الإنسان واشتراء صمتها لا بالترهيب والمناورة وربح الوقت وإنما بحل المشاكل وهو ما من شأنه أن يخفف عبء الضغط الذى تعانى منه ويمكن كما نقول بالعامية التونسية من "سد باب بلاء" وفي هذه الحالة فإن حركة حقوق الإنسان يجب أن تلعب اللعبة بمنتهى الوضوح أى أن تفصل فعلا بين النشاط السياسى والحقوقى وأن لا تغلف هذا بذاك وقد تساهم بهذا في تربية السلطة وتعويدها على نمط آخر من التعامل مع المجتمع المدنى. أما إذا وقعت في الخلط فإن السلطة ستعتذر بأن حركة حقوق الأنسان معارضة سياسية مقنعة وتتعامل معها على هذا الأساس وهكذا ستتواصل الانتهاكات ضد مصلحة الجميع ■

ملامح أولية حول
الكنيسة وحركة حقوق الإنسان فى مصر

جورج عجايبى*

المسيحية كغيرها من الأديان – ساهمت فى محاولة السمو بالإنسان سواء فى نظرته إلى نفسه ، أو فى علاقته بالآخر ، وبالتالى علاقته بالمطلق المقدس، وذلك بالدعوة إلى: إعلاء قيمة الإنسان والحفاظ على كرامته، واحترام حريته ، وحب الآخر، ونشر المساواة والعدل بين الناس، والعمل من أجل حياة أفضل للخليقة كلها، هذه المبادئ تحمل فى طياتها جوهر حركة " حقوق الإنسان " حتى وإن لم تستخدم المصطلح بعينه.

لكن تاريخ الكنيسة الطويل والمجيد فى محاولة تجسيد هذه المبادئ السامية لم يخل من مواقف وحوادث غير إيجابية تجاه أبنائها وتجاه أبناء الأديان الأخرى بل وحتى تجاه حركة حقوق الإنسان بمعناها المعاصر، وينبغى قراءة هذه الحوادث وتفهم تلك المواقف فى سياقها التاريخى بكل معطياته، فالكنيسة، كمؤسسة دينية، بنت مجتمعها، تتفاعل مع ظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، تؤثر فيها وتتأثر بها، وتتكون مواقفها واتجاهاتها بناء على هذا التفاعل والتأثيرالمتبادل.

فى هذا الإطار تحديدا يمكن فهم موقف الكنيسة المصرية تجاه حركة حقوق الإنسان من خلال عرض سريع وموجز للنقاط التالية: المنطقة العربية وحقوق الإنسان، مكونات الكنيسة المصرية، عقبات التفاعل مع حركة حقوق الإنسان المصرية، ثم نماذج عملية تجسد هذا التفاعل.

* الأمين العام للجنة المصرية للعدالة والسلام

المنطقة العربية وحقوق الإنسان

فى عام ١٩٤٨ شاركت بعض الدول العربية (التى كانت عضوا فى الأمم المتحدة فى ذلك الوقت فى إصدار" الإعلان العالمى لحقوق الإنسان " الذى يعتبر أول اتفاق عالمى حول الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، يتم بين ثقافات متناحرة، وأديان متنافسة، وحضارات متصارعة، وأيديولوجيات متحاربة ، فاصبح بذلك الوثيقة الأساسية للشرعة الدولية لحقوق الإنسان التى تبنتها الأمم المتحدة لتؤكد على عالمية حقوق الإنسان، وعدم قابليتها للتجزئة ، وأن الخصوصية الثقافية لدولة أو منطقة ما لا ينبغى أن تصبح عائقا نحو تطبيق هذه الحقوق ، وسببا للانتقاص منه، وعلة لعدم احترامها.

وفيما بعد وافقت وصادقت كثير من الدول العربية على المواثيق العالمية المتعددة التى صدرت عن الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان، ومع ذلك ظلت الحركة العربية لحقوق الإنسان عسيرة الولادة، متعثرة الخطى، تثير المخاوف والتساؤلات ليس فقط لدى السلطة بل أيضا لدى النخبة والجماهير ، فأعرض عنها من أعرض، وحاربها من حاربها.

لذا تأسست المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى ديسمبر ١٩٨٣ أى بعد خمسة وثلاثون عاما كاملة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ولم ترحب بها أى من الدول العربية، فاجتماعها التأسيسى تم فى قبرص، وافتتح مقرها المؤقت فى جنيف بسويسرا حتى نجحت حاليا فى الاستقرار بمقرها فى القاهرة.

وفى عام ١٩٨٥ نشأت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

كان ظهور المنظمات العربية والمصرية على التوالى معبرا عن الوعى بأهمية الحريات والحقوق السياسية للإنسان العربى التى بدون توفير الحد الأدنى منها لن تتحقق لأى إنسان كرامة ولن تكون له قيمة وان كل الكوارث التى أصابت الشعب العربى ومزقت شمله مردها إلى حرمان الإنسان العربى من حرياته*.

وبالدفع الذاتى النابع من هذا الوعى المتنامى فى النضج استطاعت الحركة العربية لحقوق الإنسان، والمصرية بوجه

* د. محمد عصفور، دراسة عن ميثاق حقوق ا لإنسان العربى ضرورة قومية ومصيرية " – كتاب " الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى " دار المستقبل العربى ومركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الثانية / القاهرة ١٩٨٤

خاص، خلال السنوات العشر الماضية، إن تحقق نموا مطردا رغم الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فى العالم العربى، والمتغيرات العالمية التى غيرت وجه الدنيا أثناء العقد المنصرم.

جملة هذه الظروف أثرت أيضا على الكنيسة، فى مصر والعالم العربى، ومن ثم جاءت استجابتها للتفاعل مع حركة حقوق الإنسان بعد استجابة المجتمعات التى تعيش فيها، وإن اختلف هذا التفاعل من كنيسة إلى أخرى، وكذلك بين المستويات المحلية والعربية والدولية.

مكونات الكنيسة المصرية

تتركب الكنيسة المصرية من عدة كنائس منها ما يمتد جذوره إلى القرن الأول الميلادى ، ومنها ما تكون من الجاليات العربية التى وفدت إلى مصر على مدى التاريخ ، وأخيرا الكنائس التى تكونت على أيدي الإرساليات ، ومعظم هذه الكنائس ينضوى تحت ثلاث كنائس كبرى : الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، والكنيسة الكاثوليكية ، والكنيسة الإنجيلية.

وغنى عن القول أن جميع أبناء هذه الكنائس مصريون حتى النخاع، يحملون الجنسية المصرية، ويدفعون الضرائب، يؤدون الخدمة العسكرية، يشاركون فى شرف الدفاع عن الوطن، وينتمون إلى كافة الطبقات والمهن، ويمارسون حياتهم اليومية بين أقرانهم المصريين دون تمييز أو تفرقة.

وتمثل الكنيسة القبطية الأرثوذكسية العمود الفقرى للمسيحية فى مصر بل وفى الشرق الأوسط كله، حيث ينتمى إليها ٩٥ ٪ من أقباط مصر، وخلال الربع قرن الأخير أصبح لها ولأول مرة فى تاريخها، جاليات كبيرة نسبيا فى بلاد المهجر وأوربا وأفريقيا ويرأسها قداسة البابا شنودة الثالث.

أما الكنيسة القبطية الكاثوليكية فيصل عدد أبنائها إلى ما يقرب من ٢٠٠ ألف قبطى كاثوليكى علاوة على ١٠ آلاف آخرين فى بلاد المهجر وأوربا، ويجلس على كرسيها غبطة البطريرك اسطفانوس الثانى غطاس، الذى يرأس أيضا مجلس الأساقفة والبطاركة الكاثوليك، الذى بدوره يمثل الكنيسة الكاثوليكية فى مصر، ويضم كنائس الروم والسريان والكلدان والأرمن الكاثوليك واللاتين والموارنة بالإضافة طبعا إلى الكنيسة القبطية الكاثوليكية. ويرأس الدكتور القس صموئيل حبيب الطائفة الإنجيلية بمصر، ويضم المجلس الملى الإنجيلى العام حاليا ١٧ مذهبا إنجيليا.

وأيضا هناك كنيسة الروم الأرثوذكس ، وكنيسة السريان الأرثوذكس وكنيسة الأرمن الأرثوذكس ، والكنائس الإنجيلية الأجنبية.

هذا التركيب المعقد والمتشابك للكنيسة فى مصر يحمل فى جنباته مواقف متعددة ومتنوعة تجاه القضايا الاجتماعية ، مما يؤدى إلى اختلاف أولويات العمل من كنيسة إلى أخرى ، وخاصة النظرة إلى العمل الثقافى والعمل الاجتماعى العام.

عقبات تفاعل الكنيسة مع حركة حقوق الإنسان

علاوة على ما سبق ذكره من تأخر اهتمام المنطقة العربية ككل بحركة حقوق الإنسان ، واختلاف اهتمامات كنائس المنطقة وأولوياتها فى نظرتها لهذه الحركة ، هناك عوامل أخرى أثرت فى تأخر تفاعل الكنيسة مع حركة حقوق الإنسان منها:

عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بموقف المجتمع العربى من حركة حقوق الإنسان العالمية، والجدل، الذى لم ينته، حول الخصوصية والعالمية فى هذه الحقوق وهل يستمد العرب مرجعيتهم فى مسعاهم نحو تحقيق الحقوق والحريات الأساسية للإنسان العربى من المواثيق الدولية أو اعتمادا على الخصوصية الثقافية. هذه التساؤلات جعلت الكنيسة أكثر حساسية للخوض فى هذا المجال.

اتخذت حركة حقوق الإنسان العربية مظهرا سياسيا، فى البدايات على الأقل ، حيث تصدى بعض قادة العمل السياسى لقيادتها، واقتصر حديثهم على الحقوق السياسية وارتبط الفعل بالعمل السياسى، مما أدى إلى إثارة مخاوف السلطة ونفورها ، ومن ثم عدم الترحيب بحركة حقوق الإنسان وبمن يهتم بها ، وانعكس بالسلب على الكنيسة التى تحترم شرعية السلطة وتسير فى ركابها.

٣-عدم الاهتمام باستيعاب الأصول الأولية والوثائق الكبرى لمرجعية حركة حقوق الإنسان ، وتركيز المنظمات الداعية لهذه الحقوق على توسيع دائرة العضوية دون الاهتمام بنفس القدر، بتعميق الفكرة، وهو ما أدى إلي ازدواجية مواقف بعض المثقفين الذين يدعون انتمائهم لحركة حقوق الإنسا ن ففقدت بعض من مصداقيتها، ولم يشجع ذلك الكثيرون (المسيحيون خاصة) على الانخراط فيها.

٤- الأزمات السياسية المتتالية فى كثير من بلدان المنطقة العربية ، فمن أزمة الديمقراطية إلي تقليص الحريات السياسية

والمدنية ، إلى تزايد مظاهر التطرف الدينى ، ومن الحروب العرقية والدينية إلى الضغط المتنامى على الشرائح الاجتماعية المستضعفة. ومن المعروف انه مع الأزمات السياسية تتقوقع الكنيسة داخل أسوارها بحثا عن الأمن والطمأنينة.

نماذج عملية للتفاعل

اهتمت الكنائس بالإنسان بشكل عام من منظور دينى، فكثرت الكتابات عنه وعن سمو قيمته، وعن علاقته بالله وبالقريب، وكذلك اهتمت بالأنشطة الروحية والاجتماعية التى تخدمه، فهناك خدمات خاصة تقدم للمرأة والطفل والمعاقون واللاجئون والفئات المهمشة والفقراء .. الخ ، ولكن لا نستطيع أن نتبين بوضوح فكرة "حقوق الإنسان " بمعناها المعاصر، فلا نجد كتابات عنها فى أدبيات الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وفى الكنيسة الإنجيلية لا نجد إلا مقالتين نشرتا فى أحد أعداد مجلة " أجنحة النسور " الصادرة عن الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، الأولى مترجمة، والثانية بقلم نيافة الأنبا يوحنا قلته النائب البطريركى للأقباط الكاثوليك ، وفى الكنيسة القبطية الكاثوليكية خصصت مجلة "رسالة الكنيسة " عددا خاصا لذلك صدر فى يوليو١٩٩٣.

وفى ضوء خبرتى فى العمل المسكونى بين الكنائس فى مصر خاصة فى مجال الشباب، يمكن القول أن موضوع " حقوق الإنسان" من الموضوعات التى لا تعالج سواء فى عظات المنابر أو فى المؤتمرات الدراسية التى يحضرها الشباب والقادة ولا تتميز كنيسة عن أخرى فى هذا المضمار.

لذا نجد خبرة اللجنة المصرية للعدالة والسلام، المنبثقة من الكنيسة الكاثوليكية بمصر، فى مجال الاهتمام بقضية حقوق الإنسان، خبرة مميزة ونموذج رائد، ففى عام ١٩٨٩ تبنت اللجنة فكرة التوعية بمبادئ حقوق الإنسان، ويذكر للأستاذ الدكتور/ ميلاد حنا السبق فى إثارة الموضوع فى أحد اجتماعات اللجنة، كما يذكر للأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الله جهوده فى ترسيخ هذا الاهتمام بدءا من اشتراكه الحى والمثمر فى تنظيم ندوة " التنمية البشرية والإصلاح الوطنى " التى عقدتها اللجنة عام ٩٢، وكانت إحدى محاضراتها "الإصلاح السياسى وحقوق الإنسان ألقاها الأستاذ/ بهى الدين حسن الذى ساهم من موقعه – كأمين عام للمنظمة المصرية أو كمدير لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – فى توطيد

أواصر التعاون بين اللجنة والمركز حيث شارك ٧ من شباب وشابات اللجنة فى الدورة التدريبية الثالثة التى عقدها المركز فى يوليو/ أغسطس ٩٦ حول البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان " وتسلم كل منهم عدد من المراجع فى مجال حقوق الإنسان باللغات العربية والإنجليزية، وشارك شاب من شباب اللجنة أيضا فى برنامج الفنون والآداب لتعليم حقوق الإنسان.

ولاستكمال الحديث عن الكنيسة الكاثوليكية بمصر، نذكر خبرة معهد اللاهوت (معهد من المعاهد المسئولة عن تكوين الرهبان والراهبات والعلمانيين الذين يرغبون فى الاستزادة من العلوم الدينية واللاهوتية) حيث قرر مجلس إدارته فى بداية عام ١٩٩٧ تدريس مادة حقوق الإنسان لطلبة وطالبات الصف الثانى من مرحلة التكوين الرهبانى ، فكانت تجربة مثمرة وناجحة إلى أبعد الحدود حيث تفاعل الرهبان والراهبات تفاعلا إيجابيا مع موضوع يعتبر بشكل ما جديد عليهم رغم غنى أدبيات الكنيسة الكاثوليكية الجامعة وتنوع اهتمامها بقضايا حقوق الإنسان خاصة فى الرسائل الباباوية والإرشادات الرسولية ووثائق المجمع الفاتيكانى الثانى ولاهوت التحرير.

وأمكن رصد تفاعل الرهبان والراهبات من خلال:

- زيارتهم الميدانية إلى مركز القاهرة لدراسات لحقوق الإنسان والحوار الذى تم خلالها.
- الأبحاث التى قدموها فى نهاية الفصل الدراسى وهى أبحاث متميزة بذل فيها الكثير من الجهد ليتغلبوا به على نقص درايتهم بالوثائق الأساسية لحقوق الإنسان.
- أوصوا، عبر تقييمهم النهائى لمواد العام الدراسى المنتهى، بتدريس مادة حقوق الإنسان طوال العام الدراسى بالكامل لتأخذ حقها من الرعاية والعناية، ووافق مجلس الإدارة.

ومن جهة أخرى دعى مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك بمصر كل المهتمين بالشئون التربوية والتعليمية فى المدارس والمؤسسات الكاثوليكية إلى عقد مؤتمر يناقش القضايا التربوية المطروحة على الساحة المصرية عامة وفى مدارسنا خاصة " . وذكر بعضها على سبيل المثال ، منها " ربط التلاميذ بقضايا الوطن: العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، والانتماء، وقبول الآخر.

جاء ذلك فى البيان الصادر عن المجلس

فى نهاية ديسمبر ٩٦ تحت اسم " من أجل مدرسة مصرية عصرية ". ومما هو جدير بالذكر، أن الكنيسة الكاثوليكية بمصر يتبعها ١٦٦ مدرسة منتشرة فى جميع أنحاء مصر، ينسق العمل بينها " الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية " التى تدرس الآن إمكانية وكيفية التوعية بأهمية حقوق الإنسان، هذا لا يمنع أن هناك بعض المدارس التى تسمح إمكانياتها المادية والبشرية بمناقشة مبادئ حركة حقوق الإنسان خاصة بالحصص الدراسية المخصصة لما يعرف باسم " دروس الحياة " ، علاوة على تشجيع الأساتذة والطلبة على الانضمام إلى المنظمات المعنية والاشتراك فى أنشطتها.

وأصدر مجلس بطاركة الشرق الكاثوليك الذى يضم كل الكنائس الكاثوليكية بالمنطقة العربية، وترأسه حاليا الكنيسة القبطية الكاثوليكية، أربع رسائل رعوية حتى الآن، نجد فيها، خاصة فى رسالتى " الحضور المسيحى فى الشرق " (القاهرة ١٩٩٢) و" معا أمام الله" (عمان/١٩٩٣) إشارات واضحة إلى العديد من الحقوق الواجب الاعتناء باحترامها.

فى عام ١٩٩٥، وبالتعاون مع المركز القبطى للتنمية البشرية التابع لأسقفية الخدمات الاجتماعية بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، أعطيت فكرة أولية عن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان من خلال محاضرات أسبوعية فى إطار منهج دراسى متكامل ، أعده المركز للخدام والخادمات الذين يعملون بمجال التنمية فى الريف، ودفعت الاستجابة المشجعة من هؤلاء الطلبة الذين يتراوح تعليمهم ما بين التعليم المتوسط والعالى إلى تكرار التجربة عندما سنحت الفرصة عام ٩٧، وتميزت التجربة الأخيرة بأن الحاضرين كانوا من الشبان والشابات ذوى التعليم المتوسط، القادمون من قرى وكفور ونجوع محافظة أسوان، ومن الملفت للنظر انبهار هؤلاء الشباب بحركة حقوق الإنسان وتحمسهم لمبادئه خصوصا للحريات المتعلقة بالتعبير والفكر والانتقال، والحقوق الأساسية مثل حق الحياة والمشاركة والمساواة وعدم التمييز بين البشر على أساس الدين أوالجنس. على المستوى المسكونى، وفى بادرة هى الأولى من نوعها بأوساط الشباب المسيحى فى الشرق الأوسط، قامت اللجنة المسكونية للشباب التى تضم ممثلين للكنائس المتعددة بمصر، بتنظيم ندوة دراسية بالاشتراك مع

الاتحاد العالمى المسيحى للطلبة حول "الكنيسة وحقوق الإنسان" فى الإسكندرية (أغسطس ١٩٩٥) حضرها شباب من الجنسين جاء من مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والسودان، وساهم فى تنظيمها وإنجاح إدارتها الأستاذ نبيل عبد الفتاح والدكتور أحمد عبد الله علاوة على مشاركتهما بمحاضرتين قيمتين فى مجال حقوق الإنسان. ويهتم مجلس كنائس الشرق الأوسط الذى تشترك فيه الغالبية العظمى من كنائس المنطقة العربية - عن طريق برنامجه الخاص بحقوق الإنسان بعقد اللقاءات التشاورية بين المتخصصين وورش العمل التدريبية بهدف دعم الاهتمام بحقوق الإنسان فى العالم العربى وخلق وعى عام بها داخل الكنائس من خلال نشر قيم وأفكار حركة حقوق الإنسان العالمية، وإرسال البيانات والأدبيات الخاصة بها عبر شبكة الكنائس المختلفة وأنشطتها المتعددة، مع التأكيد على أن هذه القيم والمبادئ نابعة من دياناتنا ■

الدفاع عن حقوق الإنسان في المنفى

نموذج جمعية حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية

هيثم مناع

قديمة هي النشاطات العربية في المنفى من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، فأول كتاب صدر عن حقوق الإنسان بالعربية لم يطبع في بيروت أو القاهرة وانما في ساوباولو ١٩١٠، وقد شارك فيه العديد من الأفراد المنفيين في قيادة منظمات أوربية ودولية لحقوق الانسان، ومع تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في السبعينات، بدأت عدة جمعيات بالتشكل معظمها للدفاع عن المعتقلين السياسيين أو عن قضية رمز ديمقراطي، وهكذا شهدت باريس تشكيل جمعية الدفاع عن المعتقلين السياسيين في الشرق الاوسط التي لم تعش طويلا والمركز المصري لدراسات حقوق الإنسان وجمعية للتحقيق في قضية المهدي بن بركة وجمعيات مغربية وتونسية وجزائرية للدفاع عن المعتقلين وحقوق الإنسان ولجنة الدفاع عن موفق الكزبري. إلا أن جملة المحاولات التي سبقت عام ١٩٨٣، لم تأخذ الطابع العربي كذلك لم تغط الساحة العربية في فرنسا، ولعل الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ قد أعطي دفعة لهذه الحوارات حيث برزت ثلاثة اتجاهات:

– الأول اتجاه يدعو إلى تشكيل جمعية عربية في المنفى في باريس مع اقامة علاقات وطيدة مع كل ما في العالم العربي من جهود وطنية واقليمية للدفاع عن حقوق الإنسان

– الثاني اتجاه كان يسعي مع جهود أخرى لعمل عربي خارج فرنسا.

الثالث اتجاه يدعو إلى تشكيل جمعيات وطنية لحقوق الإنسان تجمعها جمعية اقليمية.

وفي ١٥يناير ١٩٨٣، تأسست في باريس "جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في الوطن العربي" من قبل عدد من الأشخاص من أقطار عربية مختلفة ومن فرنسيين بشكل مستقل تماما عن كل الأنظمة. وهي جمعية معترف بها في فرنسا خاضعة للقانون ١٩٠١ كإطار شرعي لعملها وقد عرفت الجمعية «الأقطار العربية» بإعتبارها كل بلد

منضم رسميا إلى جامعة الدول العربية واعتمدت الجمعية في تمويلها أساسا على إشتراكات أعضائها وما تؤمنه لها نشاطاتها من تمويل اضافة إلى الاعانات المتواضعة التى تصلها من أصدقائها. وحددت هدفها «بإعلام الرأي العام العربي والعالمي عن كل انتهاك لحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في جميع الأقطار العربية من خلال عمل جاد ومسؤول يتجاوز الرؤى المرحلية والنزاعات السياسية».

وفي مقالة غير موقعة لأحد مؤسسي الجمعية يذكر الكاتب النقاط الخمس التي حددت نهج الجمعية:

١- الاعتراف بأن غياب العقلية العربية الديمقراطية وغياب القناعة بجدوى طرح مسألة حقوق الإنسان وفهم التغيير على أنه حتمية تاريخية ميكانيكية قد أدى إلى مسخ دور المثقفين وعزلتهم.

٢- الايمان بالإنسان والدفاع عن حقوقه وحرياته مهما يكن موقعه الاجتماعي والطبقي ومشاربه الايديولوجية أو السياسية.

٣- أن كافة التجارب تمت على صعيد قطرى وغيبت البعد الوحدوي لمسألة الحرية في العالم العربي.

٤- أدركت المجموعة أن حصر مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان بمجموعة ضيقة من المثقفين سيؤدي إلى خنق هذه المحاولة لذا توجهت لأعرض قاعدة طلابية وعمالية في فرنسا.

٥- توسيع الجدل القائم بين حقوق الإنسان من جهة وبين الحريات الديمقراطية من جهة أخرى لتشمل حقوق الشعوب المضطهدة في التحرر من كل أشكال السيطرة والقهر.

وفي خلال فترة محدودة كسبت الجمعية رصيداً هاماً عبر نشاطاتها المتعددة والتي شملت مهرجانا سنويا لحقوق الإنسان في ذكرى تأسيسها ومهرجان في السوربون بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٢ تحت إسم «المحامي الشاهد وضحية للقمع» وندوة حول حقوق المرأة العربية وقد أصدرت الجمعية لعدة سنوات تقريراً سنويا باللغة الفرنسية ونشرة كل شهرين لفترة من الزمن.

وقد تواجد العديد من الأحزاب السياسية العربية المعارضة في الجمعية، إلا أن الأعضاء المؤسسين حرصوا على عدم وجود رئيس حزبي لها مع محاولة وضع أهداف الجمعية فوق الاعتبارات الأخرى.

إنشاء المنظمة العربية

وكانت أول ازمة للجمعية بعد تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ديسمبر ١٩٨٣، وقرارها بتشكيل فرع لها في فرنسا دون الاكتراث بوجود جمعية قائمة، وقد دخلت الاعتبارات والمصالح الشخصية في هذا القرار الذي سعى لتهميش نشاط الجمعية لحساب

منظمة جديدة. وقد اقترح فاروق سبع الليل قيادي الجمعية حينها وساطة أشخاص مستقلين لإثناء وهم لطف الله سليمان ومحمد حربي وغيرهم عن دعم مشروع المنظمة الجديدة، مع قبول الجمعية بان تشكل الأسماء المقترحة لفرع باريس مجلس امناء جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في العالم العربي وتجري انتخابات جديدة لمجلس الادارة بعد قبول كل من يتم اقتراحه من المنظمة العربية. إلا أن الفرع الجديد اندفع في تسمية أعضاء مجلس إدارة من كتاب عرب معروفين من أجل تحرك إعلامي لصالح المنظمة العربية وعندما فشلت الوساطة شكل عدد من المستقلين العرب مجموعة ثالثة أصدرت بياناتها بإسم «افراد احرار» كان أولها في شرح أسباب رفضهم لسياسة المنظمة العربية وطرحت دعمها لما سمته بالإتجاه المواطني لحقوق الإنسان في مواجهة الإتجاه السياسوي، أي قيام منظمات غير حكومية مستقلة فعلا عن الأحزاب السياسية ودعم نشوء هذه المنظمات داخل الدول العربية ودعمها بكل الوسائل الشرعية خارجها. وقد انضم لطف الله سليمان لاحقا لهذه المجموعة التي تميزت توجهاتها أكثر مع قضية سلمان رشدي وقضية الحجاب في فرنسا وموقفها من حرب الخليج القائم على إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق والدول العربية ورفض التدخل الاجنبي ومناهضة الحرب، والانسحاب السلمي للجيش العراقي من الكويت، وقد شاركت في نشرة بالفرنسية إسمها «دعونا بسلام» موجهة ضد الحملات الاعلامية التي تستهدف العرب في أوروبا.

بينما اتخذ أبرز رموز الجمعية والمنظمة في باريس موقفا مؤيدا للعراق في حرب الخليج، فشكل أعضاء من جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في العالم العربي لجنة مناهضة الوجود الأمريكي في الخليج والجزيرة العربية ونظم فرع المنظمة العربية ندوة في مقر الجامعة العربية ابعد عنها المعارضة العراقية والكويتيين. وإن كان موقف جمعية الدفاع نابعاً عن الخيار السياسي لقيادتها فقد لعبت علاقة فرع المنظمة العربية الباريسي بمنظمة التحرير الفلسطينية دوراً في خيارها.

وقد أدي ذلك إلى اضعاف مصداقية الجمعية وفرع المنظمة العربية وذلك نظراً للطابع السياسي الواضح لمواقفهما اثناء حرب الخليج.

ولقد قلل نشوء فرع المنظمة العربية من مكانة الجمعية ولكنه لم يقلل من جديتها ونشاطها، والحقيقة أن المشكلة الاكبر، في الهيئتين كانت مراكز القوى السياسية والحسابات الشخصية، وقد بدت هذه المشكلة بشكل واضح عندما أصبح تجديد الانتخاب يحتاج إلى دعم أطراف متعددة، فيما ادخل

عدد من المستقلين في تحالفات وتكتيكات سياسية ليس بوسع عمل مهجرى أن يتحمل نتائجها: وقد دفعت الجمعية غاليا ثمن مواقفها القومية علي الصعيد الفرنسي والأوروبي الذي اعتبر ذلك تسييساً لها، و دفعت ثمن تهميشها من قبل المنظمة العربية، وفي اوج الصراعات والانتقال بين الجمعيتين جاءت أزمة الخليج لتضعف الأثنتين، وقد بقي تواجد شبه أسمى للجمعية في التسعينات في حين حافظ فرع المنظمة العربية على استمرارية محدودة النشاط.

الهجرة والتسيس

إن أية محاولة تقييم لعمل جمعية الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي تبدو لنا قاصرة لكون الوعي العام لقضية حقوق الإنسان لم يكن بعد في المستوي الذي ارتقى إليه اليوم ومن هنا نجد خطابا فيه بعد سياسي وآخر حقوقيا، كذلك نجد ضعفا في اسلوب عمل منظمة غير حكومية كون القائمين عليها هم أولا مسئولو احزاب وقوى سياسية أو أعضاء في جبهات. وبالتالي كان مفهومهم للجمعية شبه مطابق لرؤيتهم للجبهة الوطنية الديمقراطية التي حلموا بها. وقد اثرت قضية الشعبية في العديد من مواقفهم حيث وفي غياب عن المجتمع الأم كان هناك باستمرار هاجس الجمهور والبلد، وان كان هذا الأمر مشروعا من الناحية السياسية فهو غير متماسك علي صعيد نشطاء حقوق الانسان. ويلاحظ أن أهم الموضوعات التي طرقتها البمعية هي ماتناولته منظمة العفو الدولية تاريخيا (اعتقال تعسفي، اختفاء، تعذيب) اضافة إلى قضية المرأة وقضية التحرر الوطني. وقد شكل اجتماعها حول المحامين خطوة هامة لتناول موضوع استقلال القضاء في حين غابت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ودفعت الجمعية غاليا ثمن غياب ممثلين لها في العالم العربي ونجد للأسف أن تقاريرها تقوم غالبا على مقتطفات من الصحف حول انتهاكات حقوق الإنسان في كل بلد، إلا في حال توافر بيان أو تقرير محلي، ومن الواضح أن تنامي المنظمات القطرية قد أبرز محدودية معلومات الجمعية وبالتالي لم تعد بياناتها ووثائقها تحسل اي جديد.

ونظرا لعياب خبرة قادتها في الجمعيات الفرنسية أو العالمية لحقوق الإنسان فقد كانت هناك نواقص عديدة على صعيد العمل اليومي الذي انحصر ببيانات او برسائل إلى المسؤولين العرب. وتطرح تجربة الجمعية نفس الأسئلة التي واجهتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في فروعها خارج العالم العربي: هل تركز عملها علي الجاليات العربية من المجهر، وان كانت المنظمة العربية قد أجابت على هذا السؤال بتوجيه النشاط الأهم لوضع الجاليات العربية وليس للبلدان التي صارت فيها كونها

تعمل لوجود فرع في كل بلد، فإن الجمعية وجدت قبل المنظمة وفي وقت كان فيه عدد المنظمات المرخص بها في العالم العربي لايتجاوز الأربع منظمات، ومن هنا لا يمكن أن نحكم عليها بمنظار اليوم. وقد وعيت الجمعية مخاطر التسييس إلا انها عكست تركيبة الهجرة حيث العدد الأكبر من المنفيين من بلدانهم لسبب سياسي على الأغلب. و بالتالي لم تستطع أن تحمي نفسها من الكتل السياسية داخلها.

واخيراً عانت الجمعية كثيراً من الأزمة العضوية للحركة السياسية العربية بمختلف تياراتها والهزائم الايديولوجية والبرنامجية لأهم تياراتها. الأمر الذي دفع عدد من العاملين في الحقل السياسي للانتقال إلي حقوق الإنسان لسد الثغرات وتغطية الازمات المعاشة على الصعيد السياسي في الوسط المدني والاجتماعي. وبالتالي كانت كل حركة تسعي بشكل مباشر أو غير مباشر لجعل المنظمة غير الحكومية منبراً لها أو مزرعة لنشاطاتها، هذه المشكلة عاشها المنفى بشكل أوضح منه في البلدان العربية لضيق اجواء الجاليات العربية فيه.

ومن المشكلات العضوية لأي عمل في الهجرة غياب التفاعل المباشر مع المجتمعات العربية ومن هنا انطبعت تجربة التسعينات في أوساط الجمعيات العربية اكثر بمنظمات للهجرة ومنظمات ذات طابع قطري تنسق فيما بينها لمشاريع مشتركة أكثر منه جمعية واحدة، وهناك حوارات تجري منذ سنتين لتشكيل فيدرالية أو تجمع للجمعيات العربية العاملة في نطاق حقوق الإنسان في فرنسا، وقد كانت ندوة «من أجل مغرب حقوق إنسان» في مدينة سان دوني في ١٩٩٦/١٢/٧ التي شاركت بها ١٣ منظمة عربية من المغرب والمشرق متواجدة في فرنسا مع سبع منظمات عربية من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس بمثابة تجربة ناجحة للعمل أكثر في نطاق حقوق الإنسان بشكل عملي ومعمق وبصلة جدلية بين العالم العربي والجاليات العربية. ففي العاصمة الفرنسية أكبر عدد من رموز حقوق الإنسان العرب في الخارج وفيها عدد من قياديي المنظمات العالمية من العرب إضافة إلى خبرة اكتسبتها الجمعيات المختلفة في السنوات الاخيرة تسمح بولادة اسلوب جديد للعمل العربي في هذا المجال.

ولأخذ فكرة عن نشاط الجمعية، نعيد نشر إحدى وثائقها حول الاعتقال التعسفي في العالم العربي التي صدرت في ١٩٨٥ (انظر باب الوثائق في هذا العدد) ■

إستراتيجيات الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان

علاء قاعود*

عقد فى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى الفترة ١٣-١٦ مارس ١٩٩٧ ورشة عمل حول استراتيجيات حركة حقوق الإنسان الفلسطينية. و قد دار فى الورشة نقاش مفتوح على مدار أربعة أيام بين أربع من ممثلى المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان، هم: أ. راجى الصورانى مدير المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان (غزة)، أ. خضر شقيرات مدير الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة (القدس)، أ. أسمى خضر مديرة مؤسسة الحق (رام الله)، و د. إياد السراج رئيس المفوضية الفلسطينية لحقوق الإنسان والمواطن (رام الله)، كما شارك فى أعمال الورشة أ. بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، و د. محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة، و أ. هانى مجلى مدير برنامج العدالة والحقوق بمؤسسة فورد مكتب القاهرة .

وقد دار النقاش على مدار الأيام الأربعة حول المؤشرات العامة لحالة حقوق الإنسان فى فلسطين، كما تبادلت المنظمات تجاربها فى العلاقة مع سلطات الاحتلال الإسرائيلى ومع السلطة الوطنية الفلسطينية، وتناولت بالتحليل الإطارين القانونيين الإسرائيلى والفلسطيني، فى انعكاسهما على احترام أو انتهاك حقوق الإنسان، كما جرى أيضا التعرض للمداخل المختلفة لتحسين حالة حقوق الإنسان والإستراتيجيات المستقبلية للحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان .

– هذا ويمكننا رصد عدد من النقاط الهامة من خلال مداولات الورشة :

على خلاف ما هو شائع بخصوص درجة نضج المجتمع المدنى الفلسطيني، جرى التأكيد خلال الورشة على أنه لا يمكن القول بوجود مجتمع مدنى قوي، فيما يمكن فقط القول

* باحث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

بوجود مؤسسات مجتمع مدنى قوية، ذلك أن ما اكتسبه الشعب الفلسطينى من تربية حقوقية فيما يتعلق بالحقوق الجماعية جاء على حساب الحقوق المدنية والسياسية، فثقافة حقوق الإنسان غير سائدة، كما أن الأجندة السياسية مطروحة بشدة على هذه المنظمات ويمكن القول أن الصراع المحتمل فى المستقبل فيما يتعلق بهذه المنظمات مرتبط بالتسييس. ويمكن القول أن هناك عنفا سائدا وهناك أيضا سيادة لنهج العمل على اقتضاء الحق بالذات، كما أن الأفراد لديهم رغبة جامحة فى كسر القانون، والفصائل الفلسطينية المسلحة بحكم تجربتها لا تعطى أهمية لوجود مجتمع مدنى قوي. و فيما يخص السلطة الوطنية الفلسطينية فإنه يمكن القول بأنها تسلمت السلطة دون أى تدريب على إدارة المجتمع المدنى حيث أن تجربة مقاومة الاحتلال كرست لديها ثقافة البندقية. إلا أنه و على الجانب الآخر يمكن القول بأن المواطن الفلسطينى يدرك الآن أن من حقه أن تحترم حقوقه أكثر من أى وقت مضى، فهناك جيل تربى أثناء الاحتلال على "ثقافة حقوقية "، حيث تم اعتقال ٢٠٠ ألف شخص أثناء الانتفاضة من غزة التى يبلغ إجمالى سكانها حوالى المليون.

صراع بين ثقافتين

وكان هناك رأى مؤداه أن الجدل بشأن ممارسات السلطة وإعمال مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هو فى التحليل النهائى صراع بين ثقافتين: ثقافة البندقية، وهى بندقية فاسدة ومفسدة ، ذلك أنه لم يكن هناك نظام ديمقراطى فى أى تنظيم، كما أنه خلال فترة المواجهة المتدة مع الاحتلال لم يكن هناك أى حوار معمق فيما يخص ببنية المجتمع ومدى انسجام ثقافته وممارساته مع مبادئ حقوق الإنسان والثقافة المدنية، و هذه الثقافة تعطى الأولوية للجانب الأمني، وتمارس آلية نفى الآخر لمجرد تبنيه رؤى متباينة مع ما تعده ثوابتا. وفى مقابل هذه الثقافة السائدة، هناك بذور لثقافة جنينية تعلى من قيم المجتمع المدنى وتربط بين التحرر وإعمال الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان باعتبارها جزء من الاستقلال وترى أنه يجب التحرك بشكل متوازى فى بناء دولة القانون ومواجهة الاحتلال، منوها بأنه كان هناك جانبا مغيبا بشكل واعٍ – وغير واعٍ– وهو العمل على بناء المجتمع المدنى الفلسطينى.

التسوية والديقراطية وحقوق الإنسان

هذا وقد أشار البعض إلى أن ما كان يراهن عليه من مؤشرات وتحليلات صاحبت أوسلو بخصوص التواكب بين عملية التسوية واحترام مقتضيات النظام الديمقراطى ومبادئ حقوق الإنسان قد ثبت زيفها وضعفها التام. فالقول بأنه طالما أن الاتفاق قد فرض من جانب

إسرائيل فإن لها مصلحة فى مجتمع ديمقراطى فلسطينى على اعتبار أن إقامة سلام مع شريك ديمقراطى أقوى وأمتن من إقامته مع شريك ديكتاتورى قد أثبتت مجريات الأحداث زيفه. ذلك أن إسرائيل غير معنية، بل وعلى وجه الدقة تناهض قيام ديمقراطية فلسطينية، فإسرائيل منذ اليوم الأول وهى تطالب بمنع من تصفهم "بأعداء السلام" من حرية التعبير. وفى سبتمبر ١٩٩٤ صدر قرار عن السلطة الفلسطينية بعدم السماح بتنظيم أى تجمع سياسى إلا بعد الحصول على تصريح رسمي، بحجة أنه يمكن التضحية بحرية التعبير من أجل السلام. كذلك ثبت خطأ ما تصوره البعض من أن أبو عمار ومنظمة التحرير- حتى وإن كانوا لم يمارسوا الديمقراطية داخل هياكل منظمة التحرير- إلا أن لديهم وعى بأن ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هو أمر حتمى لإكمال المشروع الوطنى الفلسطيني. فالفكرة التى تحكم رؤية القيادة الفلسطينية لمنظمات حقوق الإنسان تنبع مما يردده البعض من أنها لعبت دورا كبيرا فى تدمير الاتحاد السوفيتي. كما أن الارتكان إلى قدرة تنظيمات الفصائل الفلسطينية المعارضة باعتبارها تستطيع خلق توازن سياسى يفرض إعمال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ثبت تهافته، فلا التنظيمات قوية بما يسمح لها بفرض قيود على ممارسات السلطة تجاه حقوق الإنسان، ولا هى تعطى الأولوية للعمل على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن المراهنة على أن المجتمع الدولى ليلعب دوراً كبيراً فى هذا المضمار قد أثبتت محدوديتها. فعلى سبيل المثال، كان الشيء الوحيد الذى أشاد به "آل جور" أثناء زيارته لمناطق الحكم الذاتي، كان هو تشكيل محاكم أمن الدولة. فضلا عن أن عملية السلام تجرى فى إطار عسكرة المجتمع، حيث يوجد الآن عشرين ألف رجل أمن، بينما تقرر اتفاقات أوسلو وجود تسعة آلاف عسكرى فى غزة التى يقطنها مليون مواطن فى حوالى مائتى كيلو متر مربع، أى بمعدل رجل أمن لكل خمسين مواطنا وهو وضع قلما يوجد له نظير فى العالم.

وفى ظل هذا الوضع أيضا تمارس انتهاكات حقوق الإنسان، والأخطر هنا على بنية المجتمع من وقوع جريمة الانتهاك هو غياب المحاسبة، والجميع يعلم أن الذين صدرت ضدهم أحكام بالمؤبد فى قضايا التعذيب خرجوا من السجون دونما احترام للقواعد القانونية، وهو ما يشجع بالطبع على التوسع فى ممارسة الانتهاكات. كما أننا نجد وزير العدل يدين موت مواطن تحت التعذيب ولا نفهم كيف يكتفى وزير العدل بالإدانة بينما تفرض مقتضيات منصبه أن يشكل لجنة تحقيق فى الحادث، أو أن يحول الموضوع للنيابة العامة، وأن يعمل على إيجاد الآليات التى تحول دون تكرار ذلك.

كان لغياب الديمقراطية فى منظمة التحرير

الفلسطينية تاريخيا أسباب أمنية وسياسية وديموجرافية خاصة، حيث قسمت المنظمة إلى نصفين فى الخارج والداخل، وهو ما أدى، ضمن عوامل أخرى، إلى ممارسة ديمقراطية الفصائل وليس الديمقراطية بمعناها الكلاسيكي، إذ ساهم الجميع فى ترسيخ ممارسات القيادة الفلسطينية وفقا للنهج السلطوى، و كنتيجة لسيادة هذا النمط، هجر أغلب الكادر السياسى الديمقراطى الفاعل المنظمة فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وأصبحت المسألة مرتبطة بالولاء للفرد وليس بالمشروع/الدولة.

أوسلو .. وتعقد الاجندة

فيما يخص الإشكاليات التى تواجهها الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان، جرت الإشارة إلى أنه قبل سبتمبر ١٩٩٣، كان هناك وضوح وبساطة لأجندة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وإن كان ذلك لم يعن أنها لم تحتاج إلى جهد كبير وجرأة ومهنية لأداء دورها. وبالفعل، وكنتيجة لالتزام منظمات حقوق الإنسان بالروح المهنية الصارمة، فإنها اكتسبت مصداقية كبيرة. وأشار المشاركون إلى أنه بالإضافة إلى الإشكاليات التقليدية التى تواجه الحركة العربية لحقوق الإنسان من ضعف ثقافة حقوق الإنسان والتسييس، فإن الحركة الفلسطينية تواجه العديد من الإشكاليات الإضافية، منها: مضاعفة الأعباء والتداخل المعقد بين المهام. حيث بات على منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية العمل على أجندتين: انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلى من ناحية، وانتهاكات السلطة الوطنية الفاسطينية من ناحية أخرى، وذلك فى ظل ضعف وغياب الدعم الدولي، حيث بات البعض ينظر لعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية فى التصدى للانتهاكات وفضحها باعتباره عملا مناهضا للسلام. فهناك ضغوط مختلفة، وبينها ضغوط أمريكية، تسعى لتمرير الحل الإسرائيلى من خلال الاتفاقات الراهنة، ذلك أن جانبا رئيسيا من اتفاقات التسوية الراهنة معنى بأمن إسرائيل بشكل أساسي، وذلك بغض النظر عما يترتب على ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني.

وبخصوص انعكاسات تطورات العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية على المناخ النفسى العام للشعب الفلسطيني، وتأثير ذلك على عمل المنظمات الفلسطينية فى التصدى وفضح انتهاكات السلطة الفلسطينية، كان هناك اتجاهين داخل الورشة: الاتجاه الأول أكد على أنه لابد من أن تتمتع حركة حقوق الإنسان الفلسطينية بحساسية شديدة تجاه حسابات الجماهير حتى لايسهل لاعدائها تصويرها باعتبارها طابور خامس، أما الاتجاه الثانى فقد أكد على ضرورة ألا تكون العلاقة الفلسطينية-الإسرائيلية محددا لأجندة عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

وقد أشار البعض إلى أن هناك شعور متعاظم بتهتك خطير لنسيج المجتمع المدنى وتفككه، وهو ما يزيد من إحساس منظمات حقوق الإنسان بالاقتلاع. فهناك شعور باهتزاز الجذور، وبالتالى صعوبة الالتحام بالفضاء المدني، حيث توجد سلطة بيروقراطية عسكرية تقوم بالأساس بوظيفة أمنية، وتتحالف تحتيا مع الجانب العشائرى والأمني، وفوقيا مع الدعاوى الوطنية، وتنتهك حقوق الإنسان على مستويات مختلفة. فبجانب اتجاه السلطة -بمستوياتها المختلفة - لممارسة نمط تعسفى من السلطة، وتأسيس دولة اللا قانون، تعانى منظمات حقوق الإنسان من تبعات العمل على أجندتين.

الرقابة على أسلوب بناء الدولة

وفى هذا السياق تجرى إثارة ثنائية التغريب-الديمقراطية والأصالة-الوطنية، ذلك أن قضية الرقابة على أسلوب بناء الدولة هى قضية مركزية بالمقارنة بقضية الثقافة. فثقافة أى مجتمع هى خليط معقد يحمل فى طبقاته المختلفة ما يدعم حقوق الإنسان وما يشجع على انتهاكها فى نفس الوقت، وما يحسم شيوع هذا الجانب أو ذاك من الثقافة القومية هو العملية المركزية الخاصة ببناء الدولة .

إن عملية وضع وتأسيس ضمانات للدولة الفلسطينية كدولة قانون تحتاج لجهود جبارة للتعامل مع السلطة بشكلها الراهن. فقد عملت حركة حقوق الإنسان تقليديا على فضح الانتهاكات والتصدى لها، أما فى ظل خصوصية الحالة الفلسطينية فحركة حقوق الإنسان الفلسطينية بحاجة لابتكار فعاليات استراتيجية للتفاعل مع عملية بناء الدولة لتقليص منابع الانتهاكات. وحجر الزاوية فى هذا السياق هو فعالية الجهاز القضائي، وبالذات محكمة النقض. وفى هذا الإطار هناك حاجة للتقدم باقتراحات القوانين والنضال من أجل إصدار قوانين بعينها عبر حملات جماعية تشارك فيها مؤسسات وشخصيات عامة، وذلك مع التركيز على القضايا المفصلية : كسيادة القانون و استقلال القضاء ومنع التعذيب ومحاربة الفساد. وهو ما يستلزم تفعيل دور المجلس التشريعى وغيره من الآليات المختلفة التى يمكن عبرها العمل على خلق مناخ موات لاحترام حقوق الإنسان وذلك فى ظل المعطيات الخاصة بالوضع الفلسطيني، وفيما رأى البعض أن هناك قصورا فى العمل على استغلال هذه الآليات لخلق مناخ موات لاحترام حقوق الإنسان، أكد البعض الآخر انه بخصوص المجلس التشريعى يمكن القول بأنه مهمش، وأن أداؤه سلبيا، مشيرا إلى أن أعضاء المجلس ليس لهم وجود مؤثر وفعال، فمن بين ١٨٧ قرارا أصدرها المجلس، فإنه لم ينفذ منهم سوى قرار واحد، وهو المتعلق بمخصصات أعضائه من سيارات وتليفونات ومعاشات، منوها إلى أن ذلك نتيجة طبيعية

لضعف القوى المجتمعية. فيما أكد رأى آخر على أن عمر المجلس القصير لايمكن اعتباره معيارا للحكم بشكل دقيق، فعلى الرغم من التسليم بتغول السلطة التنفيذية، إلا أن المجلس التشريعى – مع كل التحفظات – يمثل أحد الآليات الهامة التى يمكن أن تساهم فى حماية حقوق الإنسان، وأشار إلى أن هناك توجه من جانب المجلس لتفعيل دوره والحد من تغول السلطة التنفيذية على اختصاصاته، منوهاً إلى أن تأييد جانب كبير من أعضاء المجلس لسحب الثقة من الحكومة يعد تحولا مهما لابد من التوقف عنده، كما أن مقاومة المجلس لتدخل أبو عمار لوقف مناقشة المشروع الأساسي، وإن كانت لم تأت بالنتيجة المرغوبة، إلا أنها أيضا تعد مؤشراً هاماً.

هذا كما أثير موضوع تدريب الشرطة الفلسطينية من قبل منظمات حقوق الإنسان، وجرى الإشارة على أنه لم تقم أى من منظمات حقوق الإنسان فى العالم بتدريب الشرطة، ذلك أن القيام بمثل هذا العمل أمر يحتاج إلى مهارات معرفية وعملية تتصل بكيفية إعمال مدونات السلوك، وهو ما يفوق قدرات منظمات حقوق الإنسان، وجرى التنويه بأن ما يجرى من انتهاكات من قبل الأجهزة المعنية فى السلطة الفلسطينية يمثل نهج وسياسة، وهو الأمر الذى يعد إزاءه القيام بتدريب أفراد من أجهزة السلطة – وعلى وجه الخصوص الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون–أمر من قبيل العبث، بالإضافة إلى أن برامج التدريب الحالية تتضمن تدريب لجهات أمنية غير معنية بإنفاذ القانون، وهو الأمر الذى يثير العديد من علامات الاستفهام. إلا أن البعض أشار إلى أهمية استغلال سماح السلطة الفلسطينية بتدريب الشرطة، واستغلال كافة السبل المتاحة لذلك،

لليهود فقط

وفيما يخص خبرة عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية فى ظل سلطة الاحتلال وضمن الإطار القانونى الإسرائيلي، أشار المشاركون إلى أنه كانت هناك ثلاث مرتكزات تسمح بتحقيق «كاسب تتعلق بحقوق الإنسان فى ظل هذا الإطار: قانونية شعبية سياسية، منوهين بأن شكل الكفاح العلنى قد مثل أحد الوسائل التى مكنت من ذلك. وفيما يخص القضاء الإسرائيلي، جرى التأكيد على أن القضاء العسكرى الاسرائيلى كان قضاءا سياسيا، وكذلك أيضا كان القضاء المدنى الإسرائيلي، وذلك عندما كان الأمر يتعلق بالفلسطينيين. أما بخصوص منظمات المجتمع المدنى الإسرائيلية، فهناك منظمات يهودية قوية، كما أن نقابة المحامين الإسرائيلية هى نقابة قوية تستطيع أن تسقط حكومة، ولكنها تعمل على مراقبة اعمال مبدأ سيادة القانون في إطار المجتمع اليهودى فقط. موضحين أن هناك تعاون مع محامين إسرائيليين على

مستوى الأفراد. أما بخصوص العلاقة بالصحافة الإسرائيلية فجرى الإشارة إلى أنها صحافة حرة ولكن أيضا لليهود، وإن كانت صحيفة "هآرتس" تتميز فى هذا الإطار نسبيا، حيث قامت مرات عديدة بجهد مهم فى تغطية الانتهاكات التى تعرض لها الفلسطينيون، وكان يجرى إعادة ترجمة ما نشر فيها للنشر في الصحافة العربية فى الداخل والهروب بذلك من قانون الرقابة. أما عن العلاقة بسلطات الاحتلال، فهناك احترام للقواعد الشكلية، فدائما ما كانت ترد على شكوى المؤسسات على انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن ذلك بالطبع لا يعنى أن هناك ردودا إيجابية ، أما عن منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية فقد أشار المشاركين إلى أن مساحة التعاون كانت دائما محدودة، إذ غالبا ما تطغى الأجندة السياسية على عملهم، حيث أن تلك المنظمات لاتقوم بعشر ما يجب عليها القيام به بخصوص ممارسات الاحتلال. وأشار بعض المشاركون إلى أن بعض المنظمات الإسرائيلية تنظر للسلطة الوطنية باعتبارها سلطة حكم ذاتي، ومن ثم يعتبرون الانتهاكات التى تقع فى المناطق الخاضعة لها باعتبارها تقع فى إطار نطاقهم الجغرافي، أى إسرائيل وقد أشار المشاركون إلى أن المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان متقدمة كثيراً عن المنظمات الإسرائيلية فيما يتعلق بقواعد المهنية والاحتراف، إلا أن الأخيرة تتميز بتمتعها بالتنظيم الدقيق، كما أن لديها شبكة جيدة من الاتصالات ودوائر دعم عديدة. وفيما يخص العلاقة بين المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية، فإنه لايمكن تجنب التعامل معهم، ولكن ذلك يتقرر وفقا لضرورات موضوعية، والمهم أن يكون هناك إدراك وتحديد واضح للمستهدف من مثل هذه العلاقة. أما بخصوص منظمات حقوق الإنسان العربية فى إسرائيل ومنظمات المجتمع المدنى العربية فى إسرائيل، جرت الإشارة إلى أنه كانت هناك هوة كبيرة فى التعامل مع هذه المنظمات. وحول ما إذا كان هناك تمايز بين تجربة الضفة والقطاع، أشار المشاركون إلى أنه لم يكن هناك تمايز فى هذا الصدد بشكل عام، والفارق الوحيد هنا هو أن غزة غالبا ما كانت إسرائيل تستخدمها كحقل اختبار لأسلوب معين، فإذا نجح فيها جرى تطبيقه فى الضفة.

هذا كما أثير خلال الورشة العديد من النقاط، التى تعكس فى مجملها المأزق الراهن لحركة حقوق الإنسان الفلسطينية، ومن بينها:

طرح ممثلى المنظمات العديد من المشروعات المستقبلية لمنظماتهم، وكان بعض هذه المشروعات متماثل تماما، بما يثير إشكالية التنسيق بين المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان.

هناك غموض فيما يخص الدور المنوط بمنظمات حقوق الإنسان القيام به. ففيما يعلى البعض من أهمية الانتصار للضحايا على

المستوى الفردي، حتى ولو أتى ذلك عبر التغاضى عن إعمال سيادة القانون، حيث يلجأ البعض للتدخل عبر علاقات إجتماعية لوقف الإنتهاكات أوتخفيف حدتها وتخشى اللجوء للآليات القانونية خوفاً من تعقيد الموقف، يؤكد البعض الآخر على أن مهمة منظمات حقوق الإنسان هى إعمال مبدأ سيادة القانون أولا، وقبل العمل على إضفاء الحماية والانتصار للضحية على المستوى الفردي.

مازالت العلاقة بين منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وقريناتها العربية دون المستوى المتوقع. فقبل أوسلو – وربما بعدها مباشرة– لم تكن الحركة الفلسطينية تعول على مساندة الحركات العربية لحقوق الإنسان، وغالبا ما كانت الحركة الفلسطينية تعطى الأولوية لإصدار المطبوعات باللغة الإنجليزية محاولة التأثير على المجتمع الدولى القادر على الضغط على إسرائيل، وقد أكد ممثلى المنظمات المشاركة على ضرورة تلافى هذا القصور والعمل بشكل قصدى على تدعيم اواصر التعاون البناء مع المنظمات العربية.

هذا وقد أتت هذه الورشة فى إطار اهتمام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بقضية الإنسان الفلسطينى على المستوى الفردى والجماعى كشعب ، وهو ما انعكس بوضوح فى الثقل النسبى الذى أخذته قضية تأثير المتغيرات والمعطيات المختلفة على حقوق الشعب الفلسطيني، سواء الحقوق الجماعية أو الفردية، فى أنشطة المركز المختافة. فقد قام المركز بتنظيم ثلاث مناظرات بهذا الشأن الأولى كانت حول "ضمانات حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى"، والتي انعقدت فى وقت مبكر، كما نظم المركز أيضا مناظرتين حول "الثقافة السياسية الفلسطينية: الديمقراطية وحقوق الإنسان" و"حقوق اللاجئين فى ظل التسوية السياسية الراهنة"، ونظم المركز أيضاً العديد من حلقات النقاش والصالونات والمحاضرات، واستكتب أيضا عدداً من الباحثين والنشطاء الفلسطينيين فى دورياته المختلفة حول تلك القضية. وقد انعكس ذلك الاهتمام أيضا فى علاقات المركز، حيث عقد أول مؤتمر إقليمى له حول إشكاليات تعثر التحول الديمقراطى فى الوطن العربى بالتعاون مع مؤسسة مواطن (رام الله). وجاء فى هذا الاطار وبناء على تأكيد. إلى عقد هذه الورشة جاء بناء على تأكيد عدد من المنظمات المشاركة والمعنيين بالشأن الفلسطينى على أهمية دراسة تأثير التطورات المختلفة على حالة حقوق الإنسان الفلسطينى و الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان حيث هناك قلق واهتمام متزايد بطابع التحديات التى تواجه الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان والتى يعتقد أنها تفوق فى تعقيدها كل ما يواجه الحركة العربية لحقوق الإنسان مجتمعة ■

الإستقلال الثاني
من أجل الدولة العربية الديمقراطية الحديثة

المنصف المرزوقي
دار الكنوز الأدبية بيروت / لبنان
١٤٤ص ١٩٩٦

يرى المنصف المرزوقي في مقدمة كتابه الاستقلال الثاني أن الدولة المستقلة فيما بعد المرحلة الاستعمارية قد تم تقييد قدرتها في عدد من المجالات الأساسية التي جرى اعتبارها تقليديا من مجالات سيادة الدولة.

وعن هذه المجالات: ضعف الاحتكار الإعلامي والأيد يولوجي ، وتحجيم قدرة الدولة على اتخاذ القرارات المستقلة من خلال قوانين التبادل التجاري والمعاهدات الدولية. أيضا فإن الإشكالية البيئية هي اليوم من أهم التحديات التي يواجهها استقلال الدول. كما أنه لم يعد بإمكان أي دولة اعتبار أمنها الداخلي قضية داخلية.

وتساءل الكاتب كيف يمكن أن يكون شكل الاستقلال في زمن عولمة الاقتصاد ؟ و يؤكد الكاتب أن الاستقلال الأول للعالم الثالث كان استقلال الدولة ولم يكن استقلال الشعب، وأن استقلال الأخير هو الضامن الأوحد لدخولنا سوق الشبكة العلاقاتية كأطراف مسئولين ، وليس لهذا الاستقلال سوى طريق واحد وهو الديمقراطية.

وينتقد الكاتب بعض التفسيرات التي تتحدث عن عدم نضج العرب للديمقراطية، أو عن وجود تنافر بيولوجي ثقافي يجعلهم غير مؤهلين " بطبيعتهم " لممارستها. كما نبه إلى أن للديمقراطية العديد من السلبيات وأنها ليست الوصفة السحرية، مع قناعته بأن الديمقراطية تستطيع أن تبرأ من مساوئها بمزيد من الديمقراطية وليس بالاستبداد.

ويرى المنصف أن الاستقلال الثاني هو مشروع هذا الجيل ومن سيليه، و يشير إلى التفرقة بين الديمقراطية والليبرالية ، ويؤكد على حقنا في اختيار ما نراه مناسبا لمصالحنا بغض النظر عن مصدره، مع تجذير وتعريب ما نأخذه عن الغير وربطه بنضالاتنا التاريخية.

ويناقش المؤلف في الفصل الأول فاتورة الاستبداد، ويرى أن الاستبداد اكتسى بالنسبة

للعرب في هذا القرن ، خاصة بعد إعلان الاستقلال ، شكلا جديدا تجسد فى ثلاثة عناصر :-

أولها : عبادة الشخصية، و تتفرع منها مأساة المستبد العادل الذى يؤكد الكاتب أن تلطيف الاستبداد بالعدل رهن بالشخص، ولايمكن للشعوب أن تسلم قيادتها لرهان خطير على خصائص شخص الحاكم.

وثانيها: فى سيطرة البطانة الحزبية أو العقائدية أو العشائرية على مراكز صنع القرار، ولاكتشاف ذلك يكفى قراءة أى جريدة عربية.

وثالث عناصر الاستبداد: يتجسد فى العنف والعنف المضاد ، ويدين الكاتب خاصية احتقار الإنسان العربى لنفسه، ويعتبرها "تمييزا عنصريا ذاتيا"، وينبه للعلاقة الموجودة بين النظام الاستبدادي واستشراء تصرفات معينة تنخر المجتمع العربى ويعتبر هذه التصرفات نتيجة لحالة موضوعية لم يشارك الأفراد فى صنعها.

كما ينبه الكاتب إلى اعتبار القانون أحد ضحايا الدولة الاستبدادية، ويظهر هذا في ممارسات عديدة مثل الوساطة والمحاباة، أي تكييف القانون والمناورة به لتمكين حماة القانون أنفسهم من الحصول على امتيازات، الأمر الذي يمكن اعتباره نتيجة منطقية لقيام الدولة الاستبدادية بتطبيق قوانين مطعون فيها سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، وبالتبعية يصل المواطن إلى درجة الاستخفاف بالقانون الذى تكون الدولة أول من تخرقه.

ويرى المرزوقي أن الضحية الرابعة للدولة الاستبدادية تتمثل فى قلة العمل ورداءته، مما يقلل الإنتاج ويؤدى للإ فقار وإلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. ويوضح أن حالة الإحباط النفسى الذى يتميز بها الفرد فى علاقته بالعمل هى نتيجة مسار معين يتلخص فى إيهام دولة الاستبداد لنا عن قدرة البيروقراطية على القيام بكل شئ ، شريطة أن يلتزم المواطن بالاستسلام لإرادتها والتسليم بقوتها، فنمت عقلية الاتكال على الغير، و ذلك بالإضافة إلى الدور التخريبي لشعار "الولاء قبل الكفاءة" فى الحصول على الامتياز .

ويرى الكاتب أن الضحية الخامسة للدولة الاستبدادية يتمثل في تقييد المعرفة وإفقار أمتنا للعلم، ويؤكد أن رقابة هذه الدولة ساهمت فى إجداب العقل العر بي وتصحر ثقافته وانخفاض مستوى أدائه. وينبه إلى مساهمة هذه العقلية فى نشأة الظاهرة الأصولية التي تقوم على الإيمان بالمطلق.

ويعرض المؤلف فى الفصل الثانى لأسس الديمقراطية، ويرى أن الغرض من الديمقراطية هو وضع حد للعنف الأهلي. فالهدف هو التوجه للأساليب السلمية لحل الخلافات السياسية التى لامناص منها ، فهي بديل للعنف وسلاحها في سبيل ذلك هو الكلمة. ويؤكد أن الديمقراطية لا تحيا إلا بقدر ما تستطيع إدماج أكبر عدد ممكن من الأطراف الاجتماعية حول حقن الدماء والبحث عن

وسائل رمزية لتصريف العنف.

وأشار إلى أن جوهر الديمقراطية هو الاعتراف للآخر بجملة من الحقوق الإنسانية ، ومنها الحقوق السياسية. ويجب أن يشمل الاعترا ف كل الحقوق سواء منها الفردية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . وأوضح أن أصعب شئ هو كيفية إقناع كثير من العقائديين بأن حقوق الإنسان ليست نقضا لما آمنوا به فى سعيهم لتحقيق كرامة الإنسان ، وإنما هي حركة جاءت لتعميق النضال وتوسيع قاعدته. وأكد الكاتب أن العقلية التحررية من أهم أسس الديمقراطية. ودعا إلى مزيد من التفكير العلمى فى مشاكل المجتمعات ، واعتبر العقل المطلق دعامة الاستقلال الثانى لأن وظيفة العقل الأولى هى التقييم، و أنه لامعنى للحرية كمشروع قابل للتحقيق إلا إذا صاحبها قدرة الاختيار.

وعالج الكاتب فى الفصل الثالث آليات ودعامات الديمقراطية لحل مشاكل من نوعية تهاوى خطاب الحداثة عربيا وإسلاميا وانتشار الخطاب السلفي. واعتبر أن أركان النظام الديمقراطى تتمثل فى أربعة هى القضاء المستقل ، والصراع الإعلامي ، والمشاركة ، والتجدد السلمي للسلطة. وأكد أهمية التنظيمات المدنية التى اعتبرها التعبير الأكثر دلالة ووضوح على التغيرات الاجتماعية العميقة التى يستطيع الاستبداد تعطيلها ، وإن كان لا يستطيع إلغائها. وأوضح أن دور الدولة الديمقراطية هو توظيف التيار المدني ودعمه لا التعرض له وتعطيله، وذلك لتنظيم الحرب السلمية . وأشار إلى أن إنسانية الإنسان لا تتحقق إلا بالتحرر من الفقر والمرض، والتحرر من ظلم الهياكل القديمة والطفولية ، وكذلك التحرر من الجهل ومن الاغتراب بالمشاركة فى الخلق والإبداع. كما أشار إلى خطأ ما أسماه تأميم الاقتصاد وخصخصة الدولة التى حدثت بعد الاستقلال الأول بينما العكس هو المطلوب.

وأضاف أن أهم أسس الديمقراطية هي المبادرة الاقتصادية والاجتماعية، مع التأكيد على أن حرية المبادرة لاتعنى حرية الاستغلال لأن أيديولوجية السوق لم ولن تكون المرهم السحري لمشاكلنا الاقتصادية. كما استخلص المؤلف من تجربة البلدان الغربية أن حرية الرأى والتنظيم والانتخاب قد لاتوصل ممثلي الأغلبية المقهورة إلى سدة الحكم، وذلك بسبب قدرة الأرستقراطية المالية والعائلية والعلمية على استعمال آليات الديمقراطية من أجل مواصلة هيمنتها، مما يدعونا لضرورة مراجعة الآليات نفسها. وتعرض لإشكالية إعطاء الحق لمن هم ضد الديمقراطية للوصول للسلطة من خلال الديمقراطية نفسها، ورأى أن حل ذلك يتوقف على مبدأ قبول أو عدم قبول اللعبة الديمقراطية، ويجب أن يكون القانون صريحا فى الاعتراف بحق الوجود والعمل الشرعي لكل التنظيمات التى تقبل العمل وفق أهداف الديمقراطية وآلياتها. كما يحق له أن يزيح كل التنظيمات الأخرى التى لا تؤمن بالديمقراطية بمواجهتها فكريا وسياسيا، وأمنيا أن تطلب الأمر.

واعتبر المؤلف أنه من الضروري أن يكون لكل الفرقاء السياسيين منابر إعلامية تتصارع فيها الأفكار. وانتقد استبدادية الإعلام العربي، وكذلك استبدادية الإعلام الغربي التي ظهرت أحادية مصدره ورؤيته في أزمة حرب الخليج. واقترح الكاتب ثلاثة بدائل لحل ذلك.

أولها: ضرورة تدخل الدولة الدائم فى هذا القطاع لوقف احتكاره.

وثانيها: تربية الناشئة خاصة والمواطنين عامة على التعامل النقدي مع الطوفان المعلوماتي.

وثالثها: أن تستخدم الدولة افضل ما فى المهنة الإعلامية لوضع مقاييس الجودة فى نوع المعلومة وطريقة تقديمها. ودعا الكاتب إلى التجدد السلمي للسلطات من خلال انتخابات تجدد السلطة التشريعية والتنفيذية.

كما تناول المرزوقي دور العوامل السلبية فى إجراء عملية الانتخابات مثل سريان عقلية البيع والشراء والدور السلبي للإعلام المستبد والتوجه التجاري للحملات الانتخابية، مما ساهم فى ابتعاد الناخب عن مسرح الأحداث.

وأكد أن الديمقراطية لم تكن أبدا تمثيلا للأغلبية بمفهومها العددي البسيط. بل أن القضية هي تمثيل المشاكل والمصالح والخيارات الجماعية ، وهذه الأخيرة لايمكن أن تمثل لا بالعينة الإحصائية ولابالنظام الانتخابي المعمول به اليوم. كما رأى المؤلف أن حق وواجب المشاركة هما وجهان لقطعة نقد واحدة هى المسئولية ، ودعا أن تكون دولة الاستقلال الثانى دولة مؤسسية، تحترم استقلال المؤسسات الأخرى الممثلة لحيوية المجتمع، بجنسيته وجهاته وطبقاته وتياراته الفكرية والسياسية المختلفة.

وحدد وظائف رئيس الحكومة، أي الإدارة، وكذلك وظائف " رئيس الشعب " فيما اسماه الهندسة القيمية. وتتمثل فى متابعة حالة القيم داخل المجتمع، وذلك بالتشخيص الدائم لحالة الحقوق الإنسانية الواردة فى الإعلان العالمي، بالإضافة لمراجعة القوانين للتأكد من تلاؤمها مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتشجيع ولادة أكبر عدد ممكن من المؤسسات المدنية وتمويلها والسهر على تطورها فى كنف الشفافية، مع تتبع كل العقد التنظيمية داخل جهاز الإدارة لدلها، مع الحفاظ على تداول المعلومات، واعتبر المعلومات بالنسبة للمجتمع بمثابة الدم الذى يجرى في شرايين الجسم.

كما أن على رئيس الشعب تشخيص قدرات آلة الإنتاج وفهم جذورها وعيوبها وتفعيلها، فيما أسماه المؤلف بالهندسة المادية . وأوجب الكاتب ضرورة معرفة الوزراء قبل مباشرة مهامهم المعرفة الدقيقة لملفات وزاراتهم وإعطاء الخطوط العريضة لبرامجهم مسبقا من أجل حل مشاكل القطاع الذى يطمحون في تسييره. واعتبر المرزوقي استقلال القضاء حجر الزاوية فى النظام الديمقراطي، وانتقد تخوف رجال السياسة من استبداد القضاء، واعتبر ذلك نوعا من الخوف من استبداد القضاء بالمفسدين الذين وضعوا أنفسهم فوق

القانون اعتمادا على "علو" مناصبهم. ودعا إلى أن تكون وزارة العدل ليست أكثر من جهاز إدارى موضوع تحت ذمة القضاء لتسهيل مهامه. و حدد شرط استقلالية القضاء فى وجود محكمة دستورية للفصل فى دستورية القوانين، مع توسيع صلاحيات مجلس القضاء المنتخب ليكون العنصر الفاعل للتقييم الداخلي للجهاز.

ويعالج الكاتب فى الفصل الرابع آفاق التطور والمعوقات. ويرى أنه من الخطير استبدال الدولة الاستبدادية القديمة بدولة أخرى شابه ولكنها دينية المرجع. وأشار الكاتب إلى وجود اختلافات عميقة وصراعات حادة وقراءات متعددة للدين الإسلامي، ودعا لعدم الخلط بين الجمهور الإسلامى بكل تعقيده وثراءه وبين جزء لايمثل إلا إحدى حالاته. ويؤكد الكاتب على أن العلم علم والدين دين ولا مجال للخلط بينهما أو لمحاولة استيعاب ميدان لصالح الآخر كما يحاول بعض الأشخاص اليوم، وبالإضافة إلى أنه ليس للديمقراطية إشكاليات مستعصية الحل مع الإسلام لأنها لا تمثل ثقافة بديلة له.

وأعلن الكاتب أن الديمقراطية ترفض الآليات التى يمكن أن توضع موضع التنفيذ إذا استلم الإسلام السياسي الثائر السلطة، لأن هذا التيار يخلط بين المرجعية والآليات. ويتساءل: هل تمنع المرجعية الإسلامية النظام السياسى من الانزلاق شيئا فشيئا إلى الممارسات التى كانت سبب التمرد؟ كما يطرح علينا سؤال آخر: هل يمكن التوفيق بين مرجعية إسلامية وآليات الديمقراطية؟ ويرى في إجابته عن هذين السؤالين أن ذلك يتوقف على تطور الصراع الفكري والسياسي داخل المنظومة الإسلامية، وعلى نتائجه، فإما أن تحاول اتجاهات الإسلام السياسي الاستفراد بالمجتمع، بما يؤدى إلى تهميشها، وإما أن تدخل اللعبة الديمقراطية لتتفاعل معها سلميا فى إطار منافسة نزيهة.

ونوه الكاتب إلى أن من أهم عراقيل الديمقراطية فى الوطن العربي التبعية الكبرى التى يعانيها المجتمع تجاه الدولة. ويرى أخيرا أن دور الديمقراطية هو إخصاب كل الحلول الأيديولوجية، وفتحها على بعضها البعض بواسطة ضمان حرية الرأي، بالإضافة إلى أنها الوحيدة التى تستطيع تنظيم التداول على المسئولية، والأقدر على إحلال هدنة الحوار محل العنف ■

عرض: شريف هلالي زيفر

العقل و الشريعة

مباحثات فى الإستمولوجيا العربية

د. مهدى فضل الله . دار الطليعة - بيروت ١٩٩٥ - ١٥٢ ص

تمد أغلب الكتابات الإسلامية القدسية الخاصة بالنص الإلهي إلى ما تحتويه كتب الفقه الإسلامي من اجتهادات وآراء لمؤلفيها، وهو ما كان بالطبع نتاج رؤية هؤلاء العلماء لمشكلات عصرهم .. ويمثل ذلك الموقف من جانب أصحابه مصدرا لحالة استقطاب ثقافى نكاد نلمس أثره فى كافة مناحى الحياة العامة، الأمر الذى يعيق الاتفاق حول سبل معالجة أى من القضايا المصيرية. والأمر المثير للدهشة هنا أن قراءة التراث الإسلامي تسفر عن عدم اتساق ذلك الموقف مع سلوك كبار الصحابة وهو ما أفرد له الكتاب الذى بين أيدينا، وحرص الكاتب على توضيحه، ومن جانبنا سوف نقصر تناولنا للكتاب على رؤية الكاتب لهذه القضية الهامة وما استند إليه من رؤى ووقائع لكبار الصحابة آملين أن يساهم ذلك في أن يراجع هؤلاء المغالين مواقفهم وأطروحاتهم.

يشير الكاتب إلى انه مع الاجتهاد العقلى الدائم في كل ما يمت إلى الشريعة والإنسان ، وأن الاجتهاد - ابتداء - كان وراء تأصيل الأصول الشرعية وتفعيل القواعد الفقهية، وأن ثمرة هذا الاجتهاد من ضوابط شرعية، أصبحت منفصلة عن الأصل المنتج لها ، ومن ثم فلا شئ يمنع من الاجتهاد بالاستناد اليها أو بالاستقلال عنها، إذا ما ارتأى العقل ذلك ولا سيما بغاية دفع أو رفع الضرر عن إنسان ما، موضحا أنه بالتأمل والبحث نجد أن تاريخ الصحابة رضوان الله عليهم، الذين تربوا في مدرسة الرسول (ص) كانوا غير جامدين في فهم النصوص، وبينوا في فتواهم الأحكام الشرعية، وإن كان في ذلك البيان تخصيص للعام وعدم العمل بظاهره ، محققين روح الشريعة، وواضعين في الاعتبار أن الأحكام تدور مع علتها وجوبا وعدما وأن المقصود تحقيق مقاصد الشريعة التى هي حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض والأمور الحاجية والأمور التحسينية .. متأسين في ذلك بما في

القرآن والسنة من التعليل للأحكام، اما بالتصريح بالعلة أو بطريق التنبيه عليها والإيماء لها.

اعلاء غاية التشريع وروحه على حرفيته.

هذا ويشير الكاتب إلى عدد من الأمثلة الموثقة التى تؤكد اعلاء الصحابة لغاية التشريع وروحه على حرفيته التى يرد المغالين تقيدنا بها متجاهلين هذا المنهج بل ومعتبرين أنفسهم يمتلكون الحقيقة المطلقة، منها: ـ

فالخليفة الأول أبو بكر الصديق، أمر بتدوين القرآن، وحارب مانعى الزكاة، حتى لا يحذوهم غيرهم من المسلمين، وأوصى بالخلافة من بعده لعمر بن الخطاب لمخافة إختلاف المسلمين فيما بينهم على ذلك، مثلما حدث في أعقاب وفاة الرسول (ص..) وعندما ألح عليه عمر بن الخطاب فضلا عن أبى قتاده الأنصاري، بإقامة الحد على خالد بن الوليد، الذى أمر بقتل مالك بن نويره و تزوج امرأته ليلى قبل انقضاء عدتها، أجاب أبو بكر: "إليك عنى يا عمر! ما كنت لأشيم سيفا سلف الله على الكافرين" و لعل ذلك يعود إلى المقولة الفقهيه" : الضرورات تبيح المحظورات " فأبو بكر كان يرى أن خالدا رجل حرب وابرع قواده ، و المسلمون بحاجة اليه ، و عزله أثناء الحرب بين المسلمين و الروم، فيه ضرر للمسلمين .

واستحدث الخليفة عمر بن الخطاب السجون والدواوين عندما اتسعت أرجاء الدولة الإسلامية، و المتتبع لتاريخ عمر، يرى منه جراءة شديدة فى الاجتهاد، الذى كان يخالف أحيانا ظاهر النص.فقد حرص عمر على جعل الحكم ملائما لأحوال المسلمين، دون مخالفته فى الوقت نفسه لروح الإسلام و تعاليم الرسول. فإذا ورد نص لم يبقى حاجه للمسلمين فى تطبيقه، لم يطبقه، و إذا اقتضت أحوال المسلمين تأويل النص، أوله، بمعنى انه كان يجتهد فى تعريف المصلحة أو الغاية، التى لأجلها شرعت الغاية، أو جاء الحديث، ثم يسترشد بتلك الغايات فى حكمه،و هو اقرب شيء إلى ما يسمى اليوم بالاسترشاد : بروح القانون لا بحرفيته.

حتى أنه كان يغير التشريع أو الحكم عند تغيير الوصف المناسب له المنصوص عليه، وهو ما فعله عمر بن الخطاب في أمر المؤلفة قلوبهم . فالله تعالى شرع للمؤلفة قلوبهم ، سهما في الزكاة أو الصدقات، واتقاء لشرهم وبغية استقطابهم وتأليف قلوبهم" إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " التوبة آية٦٠ إلا أنه حبس عنهم سهمهم لأن الوصف المناسب للحكم، لايعمل به إلا عند حاجة الإسلام إليهم، فإذا لم يكن الإسلام بحاجة إليهم فلا تأليف بهذا الوصف، وهو مرتبط بالصفة المنصوص عليها معا، وهذا يعنى أن عمر عطل النص أو بالأحرى أوقف العمل به عند تغيير وجه المصلحة، أو فسره بما يجعل الحكم بالباعث على تشريعه، وهو

المصلحة المعتبرة أو الحكمة المناسبة (الفهم الاجتماعى للنص) مما يعنى أن المصلحة تصبح أساسا للتشريع. ويشير الكاتب الى أن هذا الاجتهاد، الذى ذهب إليه عمر يدلل على مبدأ" تغير الأحكام تبعا لعللها" إنما هو اجتهاد مبنى على الفهم الاجتماعى للنص، والذى يمكن أن يتبدل بتبدل الظروف والأحوال، لمسايرة الأوضاع والمصلحة العامة، وذلك استنادا إلى المقولة الأصولية (لا ينكر تبدل الأحكام بتغير الأزمان و الأحوال).

كما كان أول من اسقط حد السرقة للضرورة – التى اجمع المسلمون على اعتبارها وترتب الأحكام عليها – فى عام المجاعة أو الرمادة ، و ذلك بناء على أن السرقة كانت بغاية حفظ الحياة، و حفظ الحياة مقدم على حفظ المال ، و أحال حد السرقة من قبل الموالى الجياع على سادتهم ، الذين يضطرونهم إلى السرقة لإشباع بطونهم

لعل عمر كان أول من عمل على أغلق باب الذرائع المفضية إلى مفسده ، بمنعه الزواج – زواج المحاربين – من الكتابيات أثناء الحرب أو الفتح، لما قد يترتب على ذلك من مضار أو ضرر على المسلمين. و هو أول من حرم التمتع بالنساء أثناء الحج، خوفا من انتهاك حرمات الإحرام ، قائلا : "و الله لأوشكتم لو خليت بينكم و بين المتعة، أن تضاجعوهن تحت آرائك عرفه، ثم تروحون حجاجا".

و من اجتهادات عمر أيضا، التى راعت مصلحة المسلمين العامة ، تمييز فى قسمة غنائم الحرب، بين المنقول و غير المنقول، وذلك اثر الاختلاف الشديد الذى دب بين الصحابة ، حول مسالة قسمة ارض السواد بالعراق المغنومة، أو عدم قسمتها، فمنهم من رأى تقسيمها بين المجاهدين الذين فتحوها، بعد رفع الخمس منها و ذلك اقتضاء لقول الله تعالى :

" واعلموا أن ما غنمتم من شئ فان لله خمسه وللرسول ولذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان، يوم التقى الجمعان، والله على دل شئ قدير "سورة الأنفال آية ٤١ كعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام، و بلال بن ابى رباح الحبشى

و منهم من رأى تركها لأهلها على أن يدفعوا الخراج عنها ، وبذلك يستفيد منها المسلمون كافة على مر الزمن ، وكان رأى عمر ابن الخطاب ، أن تترك الأرض بيد أهلها ، ويفرض الخراج عليهم، للإنفاق منه على مصالح المسلمون كافة، ولاسيما على الذين يرابطون فيها لحمايتها ، كعلى ابن أبى طالب، وعثمان ابن عفان، وغيرهما، ويشير الكاتب إلى موافقته على مايعتبره البعض من أن مخالفة عمر للذين قالوا بقسمة أرض السواد بين فاتيحيها، استنادا إلى الآية ٤١ من سورة الأنفال، إنما تعود إلى أن الأرض بنظره،لا تغنم وإنما يستولى عليها، وإلا فان العمال الذين يشتغلون فيها يصبحون عبيدا، في حين أنهم لم يقاتلوا ولم يؤسروا ، وأن قسمة الأرض

المغنومة على قلة من المسلمين، لا بد وأن تورث على المدى البعيد ، مفسدة عامة تضر بالمسلمين جميعا . فضلا عن أنه وجد في كتاب الله ما ينصر به رأيه، ويحتج به ، ولاسيما الآيات ٦- ١٠ من سورة الحشر، والتى يبدو وكأنها مخصصة لآية الأنفال : لأنه يستفاد منها أن جميع المسلمين ، الحاضرين والآتين، شركاء في الفئ ". ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا تكون دولة بين الأغنياء منكم، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا، واتقوا الله إن الله شديد العقاب" سورة الحشر ٦ـ١٠.

كما إمر الخليفة عثمان بن عفان بجمع القرآن وتدوينه وتوزيع نسخ منه على الأمصار، وحرق ما عند الناس من نسخ خاصة حتى لا يؤدي إلى تحريف القرآن.

ومن اجتهادات عثمان أيضا ، التى ذهب فيها مذهبا مغايرا لما كان سائدا فى عهد الرسول (ص) أنه سمح بالتقاط ضوال الإبل - أى صغر الإبل التائهة-، التى كانت ترعى الماء وترعى الكلأ بدون أن يعرف صاحبها، وأمر بيعها، فان عرف صاحبها أو طالب بها، أعطى ثمنها. ويعلل بعض العلماء اجتهاد عثمان هذا، بأنه رأى تبدلا فى أخلاق الناس، وامتداد الأيدى إلى الحرام ، فأراد منع الناس عن ارتكاب الحرام.

ومن اجتهادات على بن أبى طالب، طلبه من عامله فى مكة: قثم بن العباس، بألا يأخذ أصحاب البيوت فى مكة، أجورا من سكانها المعوزين عندما عز على هؤلاء دفع الإيجار، وضج أصحاب البيوت لذلك". وأمر أهل مكة ألا يأخذوا من ساكن أجرا" وقد يكون مرد ذلك أن المال مال الله ، والجماعة خليفة الله على الأرض فى ملكه ، والإنسان أخو الإنسان، والمستأجر أخو للمؤجر ، والمؤجر عندما يؤجر بيتا ، فمعنى ذلك أنه فى غنى عنه كمسكن، والذي يستأجر يعنى أنه بحاجة إلى مسكن . وبما أن الاستثمار فى كل صوره وأشكاله غير مباح ، فان طالب المؤجر من المستأجر الفقير أو المحتاج، بدلا عن الإيجار، لا يعنى سوى استثمار لما يملكه على حساب إنسان محتاج إلى مسكن يلجأ إليه.

كما أن من اجتهاداته ، أيضا : عدم رجم المرأة الزانية المضطرة إلى ذلك " أتى عمر بامرأة أجهدها العطش ، فمرت على راع فاستسقته ، فأبى أن يسقيها إلا أن تملكه من نفسها ، ففعلت فشاور الناس فى رجمها . فقال على : هذه مضطرة إلى ذلك . فخل سبيلها" وروى أن الإمام على بدل حكما يتصل بتضمين الصناع. فقال : بوجوب ضمان الصناع ما لديهم من أمانات ، عند تلفها أو سرقتها ... الخ ، ما لم يقيموا البينة على أنهم لم يقصروا فى حفظها ، وقد عدل الإمام على هنا ، لأنه رأى الناس لا يحتاطون فى حفظ الأمانات ، وربما أدى ذلك إلى ضياع بعض الأموال وإيجاد العداوة والشحناء بين الناس" ■

عرض: ع. ق

وثائق

وقفة مع انطلاقة جمعية حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في الوطن العربي *

* نشر هذا المقال لعضو بمجلس إدارة الجمعية، أثر عدم ذكر اسمه - في مجلة الاختيار الوطني الديمقراطي- العدد التاسع يوليو ١٩٨٣ باريس

إن المتتبع لتاريخ الوطن العربي يلاحظ أن مراحل الإندماج والوحدة والتقدم والحضارة قد توافقت مع ازدهار منظومة من القيم الاجتماعية القائمة أساسا على إحترام حقوق الإنسان أيا كانت إنتماءاته الدينية أو القومية، في حين أن مراحل التردى والانحطاط قد ترافقت مع انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وليس غريبا اليوم في واقع تغييب حقوق الإنسان وخنق حرياته الديمقراطية أن تسير المنطقة العربية بخطى سريعة على طريق البلقنة والتقسيم في ظل سيادة الصراعات الدينية والطائفية والأقوامية والعشائرية. ولعله من نافلة القول التأكيد بأن المستفيد الإستراتيجي من تفتيت المنطقة هو العدو الصهيوني والإمبريالية الأمريكية بينما المستفيد المرحلي هي أنظمة القمع والتجويع والاستسلام التي بلغت تناقضاتها مع مصالح الجماهير وطموحاتها القومية والوطنية والاجتماعية، حد التصادم الكامل. إن مجرد الإكتفاء بمطالبة هذه الأنظمة بإحترام تواقيعها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الملحقة سواءاً ما تعلق منها بالحقوق السياسية أو المدنية أو الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية، ليس حلا عملياً للأزمة التي تعيشها الجماهير العربية طالما إستمر رجحان القوى بشكل حاسم في مصلحة هذه الأنظمة والقوى الإمبريالية والصهيونية التي تقف وراءها في معركة اركاع المنطقة وتفتيت الأمة العربية.

إن الإعتداء على حقوق الإنسان لا يقتصر فقط على الإعتداءات اليومية التى تنال حرياته الشخصية، حقه فى التعبير الحر، حقه فى التنظيم السياسي والنقابي والإجتماعى، حقه فى صحافة وإعلام حر وإنما يتعدى ذلك لينال حقه فى العمل، فى التعليم، فى التأمين الصحى وأخيرا حقه فى الحياة.

إن المنطقة تسير اليوم – فى ظل تغييب الجماهير العربية بالكامل – وفق قانونين يعملان باتجاه واحد، قانون التردى والتفتت والتخلف العربى من جهة وقانون التماسك والتوسع والتقدم والعنجهية الإسرائيلية من جهة أخرى.

إن المنطقة ستستمر ماشاءت لها الظروف أسيرة محصلة هذين القانونين اللذين يعملان فى إتجاه واحد مما يسارع بالتردى والتفتت والإنحطاط ويبقى ميزان القوى فى المنطقة فى مصلحة العدو الإسرائيلى بشكل حاسم.

المطلوب تحقيق توازن إستراتيجى مع العدو الاسرائيلى ومفهوم هذا التوازن أكثر شمولا من عامل التسليح العسكرى إنه يتجاوز ذلك لينال بنى مجتمعاتنا الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إنه باختصار يأخذ مصداقيته عندما يأخذ فى معادلة التوازن الإستراتيجى، الإنسان العربي.

إن التحول الأساسي فى معادلة التوازن الاستراتيجى بين العرب وإسرائيل ليس تكديس السلاح واستنقدام الخبرات على أهميتها وإنما وبشكل جوهرى إنعتاق الإنسان العربى من ثالوث القمع والجوع والتخلف ومرتسمه السياسى نهج الاستسلام.

إن هذا الإنعتاق كفيل بوضع العقل الجماعى العربى على طريق إعادة إنتاج قيم الحرية والعدل والحضارة.

إن الإنسان المكبل المقموع الجائع الأمى والمريض لا يمكن له أن يقاوم أمراضه فكيف يمكن له أن يتصدى لعدوه خصوصا وأن أقدس ما يملكه هذا العدو هو إنسانه. إسرائيل تبادل مئات الأسرى العرب بجثة جندى إسرائيلى وأنظمتنا تدك بكافة صنوف الأسلحة عشرات الألوف من المواطنين، إقتطع ثمنها من لقمة عيش الجماهير وعرقها وآمالها وطموحاتها. ولسنا راغبين فى الإسترسال فى تقديم الأمثلة والبراهين لأن الوطن العربى من محيطه إلى خليجه زاخر بالأحداث والوقائع التى يعرف كل منا الكثير عنها أو يمتلك على الأقل إمكانية التحقق منها والتى تبين إلى أى حضيض قد وصلت إليه حقوق الإنسان وحرياته الديمقراطية فى الوطن العربى.

إن خطورة المرحلة الحالية لا تأتى فقط من تراكم القمع بكافة أشكاله وجوانبه وإنما ببلوغه حدا بدا يأخذ معه منحى نوعيا مادته الأساسية وعى المواطن العربى وعقله اللذان أصبحا عرضة سهلة لفعل قانون إعادة إنتاج القمع الذى يميز المرحلة الحالية مرحلة تداعى الحضارة العربية الشائخة. إن هذا الوضع قد دفع بمجموعة من المواطنين العرب ذوى مشارب ايديولوجية

وسياسية مختلفة إلى البدء بحوارات موسعة حول مركزية مسألة الحرية فى الأوضاع العربية الراهنة وأزمة غيابها الذي يمثل قاسما مشتركا بين جميع الأنظمة العربية بدون استثناء، وكنتيجة لهذه الحوارات توصلوا إلي اتفاق للقيام بعمل مشترك مفتوح لكل من تهمه مسألة الحرية هدفه الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربى يأخذ الطابع العلنى المنظم وبالتالى الشرعى ولقد تم الإتفاق على الأمرين التاليين:

الأمر الأول :

إتفاق على الأهداف العامة للجمعية الموضحة فى ندائها الصادر بتاريخ ١٥ كانون الثانى (يناير) ١٩٨٣ والذى يعتبر نقطة انطلاق من شأنها أن تجمع كل من تهمه قضية الحرية والعدالة فى الوطن العربى.

الأمر الثانى :

الإتفاق على تشكيل جمعية معترف بها خاضعة لقانون ١٩٠١ حيث أن مثل هذا الإطار الشرعى يسمح بالقيام بنشاط علنى يمكن مراقبته كما يسمح بالتأثير على الرأى العام وعلى مختلف الهيئات المختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان.

إن الجمعية تسعى إلى إعلام الرأى العام العربي والعالمي عن كل إنتهاك لحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى جميع الأقطار العربية من خلال عمل جاد ومسئول يتجاوز الرؤى المرحلية والنزاعات السياسية مستشرفة من خلال ذلك أفقاً استراتيجياً لصياغة الحاضر والمستقبل العربي يقوم على الاحتكام إلى قوانين التطور الديمقراطي كسبيل وحيد لحل كافة الإشكالات المطروحة على مجتمعاتنا العربية حاضراً ومستقبلاً ولقد لعبت مجموعة النقاط التالية دورا مميزا فى تحديد نهج الجمعية:

النقطة الأولى :

الإعتراف بأن غياب العقلية العربية الديمقراطية وغياب القناعة بجدوى طرح مسألة حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية وفهم التغيير على أنه حتمية تاريخية ميكانيكية، لا تتطلب سوى تبنى صيغ جاهزة أو نماذج للتنمية أثبتت كفاءتها فى مجتمعات أخرى، قد أدى إلى مسخ دور المثقفين العرب وعزلتهم عن معاناة الجماهير وواقعها الإقتصادى - الإجتماعى.

النقطة الثانية :

الإيمان بالإنسان والدفاع عن حقوقه وحرياته الديمقراطية مهما يكن موقعه الإجتماعى والطبقى ومشاربه الأيديولوجية أو السياسية حيث أن النجاح فى إنتزاع حقوق الإنسان وحرياته الديمقراطية وتكريسها كمهمة إجتماعية - حضارية يمثل فى أوضاع أمتنا الراهنة ثورة فى حد ذاتها ومدخلا لابد منه من أجل تحقيق حالة من النهوض العام فى حياة المواطن والمجتمع العربى.

إن هذا الاستيعاب يعنى عمليا تجاوز

الصراعات الايديولوجية والسياسية ووضع مسألة حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى مصاف الاختيار الوطنى نفسه. فلقد أثبتت التجربة التاريخية بأن الضمانة الوحيدة لمواصلة السير على طريق الوطنية والتقدم لا يكون إلا بالعبور من خلال البوابة الديمقراطية. ان إنجازا لم تشارك فيه الجماهير ولا تحميه هو عرضة باستمرار إلى عوامل الإنهيار والالغاء والتلاشى.

النقطة الثالثة:

ان كافة التجارب ومحاولات الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربي قد تمت على صعيد قطري حيث أن تغييب البعد الوحدوى لمسألة الحرية فى الوطن العربى قد ساعد على خنق هذه التجارب والمحاولات وذلك بحرمانها من دعم الجماهير المتواجدة على بقية الساحات العربية. كما أدى أيضا تغييب هذا البعد فى كثير من الحالات إلى إحتواء هذه المحاولات من قبل بعض الأنظمة العربية، مما أكسبها منطقاً هجومياً من قبل الجماهير يقوم على تجزئة قضية الحرية، مما عجل فى انتهائها.

لهذا فإن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربي، قد أكدت إستقلاليتها عن جميع الأنظمة والأحزاب والجهات العربية والأجنبية كما جاء فى أدبياتها.

الجمعية مستقلة عن جميع الأنظمة والأحزاب فى الوطن العربي أو العالم وأن أعضاء الجمعية هم الذين يرسمون توجهاتها وفقا لقانونها الأساسي.

النقطة الرابعة:

لقد أدركت هذه المجموعة من الوطنيين العرب من خلال تجاربهم الخاصة وخبراتهم فى العمل الوطنى على ساحات أقطارهم وفى فرنسا، أن حصر مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربي على مجموعة ضيقة من المثقفين سيؤدى إلى خنق المحاولة فى المهد لأنه سيحرمها من البعد القاعدى وبالتالى من مصدر قوتها الأساسي الذى يتوقف عليه مقدرتها على مواجهة كافة ضغوط الأنظمة العربية وكذلك حماية توجهات الجمعية من خلال ممارسة الديمقراطية فى أجلى صورها داخل أطر الجمعية مما سيؤدى إلى بلورة عقلية ديمقراطية مسؤولة تجاه وجود الرأى الآخر، لذا فإن الجمعية قد توجهت إلى أعرض قاعدة طلابية وعمالية عربية فى فرنسا لأن نجاح هذه المحاولة الطموحة مرتبط بمدى الدعم والتأثير الذى تحظى به فى صفوف العمال والطلاب والمهاجرين العرب فى فرنسا وبمدى نجاحها فى صنع علاقات حميمة مع المنظمات الإنسانية الفرنسية والدولية وفى أوساط الشعب الفرنسى عن طريق قواه وأحزابه ومنظماته الديمقراطية والتقدمية مستفيدة من مناخ الحرية المتوفرة فى فرنسا ومن التقاليد الديمقراطية العريقة التى يتمتع بها المجتمع الفرنسي. ذلك أن النضال من أجل ازدهار القيم الإنسانية فى منطقة ما من العالم ليست وقفا على أبناء هذه

المنطقة، وإنما هو مفتوح لكافة المنظمات والهيئات والشخصيات التى تؤمن برسالة الحرية والعدل والإخاء والمساواة.

النقطة الخامسة :

اعتماد الجدل القائم بين حقوق الإنسان من جهة وبين الحريات الديمقراطية من جهة أخرى ومواكبة هذه العلاقة الجدلية لتشمل حقوق الشعوب المضطهدة فى التحرر من كل أشكال السيطرة والقهر. ومن هنا جاء موقف الجمعية المبدئى بأنها ستدافع عن الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة - فلسطين، الجولان السورى، الأراضى اللبنانية الموجودة تحت الإحتلال الإسرائيلى الذى يتعرض، إضافة إلى انتهاكات حقوقه، إلى استعمار استيطاني صهيونى سلب منه أرضه وحقه فى تقرير مصيره وشرد الملايين من المواطنين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين. ان تبرير إغتصاب الصهيونية لفلسطين لم يقتصر على تشويه القضية الفلسطينية وإنما تعداها إلى تشويه القضية العربية وشن أوسع حملة منظمة عرفها العالم تستخدم فيها آخر مبتكرات عالم الإعلام هدفها تخدير الضمير العالمى وتشويه الحقائق والتلاعب بالوقائع التاريخية وإبراز العرب على أنهم مصدر تهديد مستمر للحضارة الغربية وبالتالى للأمن والسلام فى العالم.

إن هذه الحملة تبرز إسرائيل كجزيرة من الديمقراطية الغربية وسط بحر من الديكتاتورية وتتغافل بشكل مقصود عن كون الجماهير العربية هى الضحية الأولى لهذه الديكتاتوريات وبأن الديمقراطية الإسرائيلية ليست أكثر من ديمقراطية عنصرية ملطخة بدم أهالى دير ياسين وقبية وكفر قاسم وتل الزعتر وأخيرا وليس آخرا صبرا وشاتيلا.

هذه النقاط ليست سوى معالم على الطريق وتجسيد لصرخات الحرية من أجل المساهمة فى صنع مرحلة من الوعى والنهوض الديمقراطى العام.

إن لجنة دعم النضال الوطنى الديمقراطى فى سورية إذ ترحب بقيام جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربي تؤكد أن طموحها الكبير يكمن فى دعم وتأييد هذه المحاولة التى تشكلت فى رحم المعاناة العربية ومواكبتها والنضال إلى جانبها من أجل الحرية والديمقراطية والتغيير ■

وثائق

المعتقلون السياسيون في العالم العربي*

*بيان صادر عن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في الوطن العربي - ١٩٨٥

إن المواطن العربي الذي يريد ممارسة حقوقه الديمقراطية، أو التعبير أو نشر مقال، أو إصدار صحيفة أو مجلة، أويريد تأسيس جمعية أو حزب أو نقابة أو حتى الانتساب إليها، أو تنظيم مظاهرة أو اضراب أو المشاركة فيها، هو مواطن في حالة خطرة، بل هو مواطن معرض للموت «للاغتيال».

إن المعتقلين السياسيين ينتمون إلى أغلب الفئات الاجتماعية، من عمال وموظفين وتجار وأصحاب مهن حرة وجنود وضباط وطلبة الخ... ولكن يلاحظ أن الطلبة والأساتذة والمحامين والأطباء والكتاب والصحافيين أي الفئة المثقفة تشكل أغلبية هؤلاء المعتقلين السياسيين. ولاتنجو المرأة أيضا من القمع كما هو الحال بالنسبة للمغربية سعاد متان المحكوم عليها بالسجن لمدة ٣٠ عاما، والسوريات، خديجة ديب وهند قهوجي المعتقلات بدون محاكمة، والعراقية بدرية دخيل علوي التي «اختطفت» منذ شهر آب ١٩٨٠، والسعوديات خضراء عبد الجليل داود ومنى اليوسف، والجزائريات فطومة اورغان وليلي السويدي ولويزة حنون بالإضافة إلى عشرات النساء اللبنانيات والفلسطينيات.

إنه من العسير تحديد عدد المعتقلين السياسيين في الوطن العربي. وعلى كل الأحوال فانه يتجاوز الـ «١٠٠٠٠» معتقل ومعتقلة على أقل تقدير. ففي بعض الأقطار يتعدى عددهم عدة آلاف كما هو الحال في سوريا والمغرب ولبنان وفلسطين المحتلة. وفي أقطار أخرى فانهم يقدرون ببضع مئات على الاقل العربية السعودية وتونس والجزائر وليبيا.

إن هذا العدد الذي أوردناه «أي الـ ١٠٠٠٠» معتقل يستند إلى

القوائم التي بحوزة الجمعية وهو يمثل حد أدني. وإذا ما اعتمدنا تقديرات المعارضات العربية فانه يجب ضرب هذا العدد بعشرة أضعاف على الأقل، فحسب هذه المصادر يبلغ عدد المعتقلين السياسيين عشرات الآلاف في كل من العراق وسوريا وفلسطين. ومهما يكن من أمر فإن هذا الإشكال ناتج مباشرة عن الكتمان الذي يحيط بالايقافات والمحاكمات في الوطن العربي.

إن قوات الأمن تقوم بإعتقال هؤلاء الاشخاص بطرق تتسم بالانتهاك للقواعد القانونية، ايقاقاته في الليل تفتيش المنازل بدون أمر قانوني، اختطاف في الشارع أو في مكان العمل.. ولقد ذهب الأمر في لبنان إلى حد أن وكيل الجمهورية قد وقع أوامر على بياض وسلمها لضابط الجيش. إن هذه الحالة التي تتسم بسيادة اللاقانون تصبح أكثر خطورة في بعض الأقطارالخاضعة لقوانين الطوارىء "مصر، سوريا، العراق، الاردن"

إضافة إلى ذلك نرى أن عناصر الأمن تقوم باحتجاز أقارب الأشخاص المطلوبين وذلك لإجبارهم على تسليم أنفسهم. ففي تونس احتجزت الشرطة أب وزوجة وابن السيد صالح نويز واحتفظت بهم كرهائن لمدة ٣ أيام وتتكرر ممارسات مماثلة في العراق والمغرب وسوريا ومصر. أما الجيش الاسرائيلي فانه يقوم باحتجاز الرهائن في لبنان وفي فلسطين المحتلة.

تقوم السلطات أيضا باعتقال المواطنين أثناء التجمعات والمظاهرات والاضرابات.. فخلال السنوات الأخيرة انطلقت مظاهرات في كل من المغرب وتونس ومصر والسودان على أثر قرارات الحكومة برفع أسعار المواد الغذائية الأولية. ولقد تصدت الشرطة والجيش بعنف لهؤلاء المتظاهرين مما أدى إلى سقوط وجرح الاف الاشخاص.

وفي هذه الحالات لا تقتصر الشرطة على إيقاف المتظاهرين بل تشن حملة من الاعتقالات في صفوف المعارضة والذين لا علاقة لهم مباشرة بالأحداث. فخلال انتفاضة الخبز الأخيرة في المغرب أعلنت وكالة الانباء الرسمية عن اعتقال ومحاكمة قرابة ١٨٠٠ شخص من ١٣ مدينة من مدن المغرب. ومن مناضلي الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي وغيرها من المنظمات الأخرى المعترف بها. ومهما يكن من أمر فان جل الأشخاص الذين يتم اعتقالهم اثناء المظاهرات هم من معتقلي الرأي وهم لم يقوموا بشيء سوى ممارسة حقهم في التظاهر السلمي. ولكن السلطات تحاول ادخال البلبلة والخلط بين هؤلاء وبين أقلية من المتظاهرين وجهت لهم تهمة التعدي على الأشخاص، أو الأملاك.

عندما يصل المعتقل إلى مراكز الشرطة فانه يخضع إلى سلسلة من الاستنطاقات بدون أن يتمتع بحضور محام. وكثيرا

مايخضع المعتقل إلى الممارسات القاسية والي التعذيب أثناء التحقيق.

لقد سجلت الجمعية شكاوي في التعذيب في ١٦ قطراً وهي موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، السودان، لبنان، سوريا، العراق، العربية السعودية، الامارات، الكويت، وعمان، والبحرين، وفلسطين المحتلة، ولقد صرح مؤخرا أحد المعتقلين المصريين انه خضع للضرب بالاسلاك الكهربائية وللحرق والاهانة الجنسية، كما تعرضت اخته الصغيرة للحرق ووالدته للاغتصاب. وباتباع هذه الطرق تسعي عناصر الأمن إلى تحطيم المعتقلين وإلى الحصول على معلومات وإعترافات تستعملها ضدهم كتهم قانونية. وقد تدوم مدة الايقاف التحفظي عدة أشهر أو عدة سنوات وبدون أن توجه تهمة للمعتقل وبدون أن يسمح له بالخروج من عزلته. إن التمديد الاعتباطي في فترة الايقاف التحفظي يتنافي مع القوانين الصادرة في عدة اقطار. فالقانون يحدد هذه المدة في عدة أقطار كمصر والمغرب وسوريا وتونس... ولكن السلطات في هذه الأقطار تسمح لنفسها بانتهاك القوانين التي وضعتها بنفسها. فالسيد نور الدين الأتاسي الرئيس السابق للدولة السورية لايزال رهن الاعتقال بدون ادانة أو محاكمة منذ سنة ١٩٧٠.

في حالات أخرى فإن بعض الموقوفين يتعرضون لشكل آخر من التعسف وهو "الاختفاء" مثل اختفاء السعودي ناصر السعيد منذ سنة ١٩٧٩، والسيد بهاء الدين أحمد محمد من اليمن الجنوبي منذ ١٩٧٢، والاخوة الفرنسيين «بوريكات» الذين اختفوا في المغرب والسيد عمر المحيثي من ليبيا بالإضافة إلى آلاف الفلسطينين واللبنانيين الذين اختطفتهم القوات الاسرائيلية والجيش اللبناني أو بعض الميليشيات، وفي شهر كانون الأول ١٩٨٤ تم اطلاق سراح بعض «المختفين» المغاربة كالسيد رفيق محمد الذي «اختفي» في سنة ١٩٨١، وسيد المومني فؤاد الذي اختفي سنة ١٩٨٣ حيث احتجزا في أحد مراكز الأمن وخلال فترة الإيقاف التحفظي يسقط بعض السجناء ضحية الاعدامات المجاوزة للقانون في لبنان والعراق وليبيا وسوريا - وفيما يتعلق بالعراق سجلت منظمة العفو الدولية إعدام ٥٢٠ شخص فيما بين ١٩٧٨- ١٩٨٢ و «اختفاء» ١١٤ آخرين فيما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٢.

ان الاعتقال بدون محاكمة وممارسة «الاختفاء» والإعدامات المجاوزة للقانون هي من مظاهر القمع واللانسانية واحتقار الذات البشرية السائدة في بعض الأقطار العربية. أما الأقطار التي يتمتع فيها عادة المتهمون بالمثول أمام القانون كما هو الشأن في تونس ومصر والجزائر فان السلطات توجه لهم تهما من نوع «الانتماء إلى جمعية غير معترف بها أو «سب رئيس الدولة» أو «توزيع مناشير» أو

التآمر على أمن الدولة» وكثيراً ماتتم هذه المحاكمات بالعديد من التجاوزات القانونية وتسليم الملفات للمحامين في آخر لحظة وتدليس محاضر الجلسات ورفض الاستماع إلى شهود الدفاع..»

وبشكل عام فان المتهم يعتبر مذنبا بصورة مسبقة ولا يفسح له المجال في كثير من الاحيان اثبات براءته وهكذا اصدرت محكمة مغربية في تموز ١٩٨١ حكما بالسجن لمدة ٣ سنوات مع تأجيل التنفيذ على الاستاذ عبد الرحمن بن عامر، النقيب السابق للمحامين بالرباط على أساس محاضر جلسات متناقضة تشير إلى وجوده في نفس الوقت في أربعة أماكن مختلفة تبعد عن بعضها عدة كيلو مترات.

ولقد أدت هذه التجاوزات إلى إنسحاب المحامين التونسيين من قاعة الجلسة اثناء محاكمات عام ١٩٨٣ واثناء المحاكمات التي تلت «انتفاضة الخبز» في كانون الثاني ١٩٨٤. ومن جهة أخرى فإن عدداً من المنظمات الدولية التي أرسلت مراقبين لحضور محاكمات في بعض الأقطار العربية أشارت إلى التجاوزات اللاقانونية التي تمت في تلك المرافعات أما بالنسبة إلى الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم فكثيرا ما تكون قاسية ففي المغرب، حكم بالسجن المؤبد على إبراهيم سرفاتي وبعض رفاقه ونفس الشيء في الجزائر بشأن محمد هاورن. وفي ليبيا بشأن السيد أحمد الفيتوري. أما المحاكم السودانية فإنها لاتكتفي باصدار أحكام بالسجن بل تضيف لها عقوبات جسدية كالجلد وإحراق المطبوعات المحجوزة... الخ «اوقفت هذه المحاكم لاحقا بعد قيام الثورة الشعبية في السودان».

أما ظروف الإعتقال فهي ظروف لاإنسانية، حيث يكدس المعتقلون في زنزانات ضيقة يقضون بها فترات تصل إلى ٢٤ ساعة وهي غير صحية وكذلك الطعام والنظافة والعلاج على أسوأ حال، ولذا يصاب المعتقل بأمراض متعددة وقد تصبح أمراضا مزمنة ويبقي يعاني منها حتي الإفراج عنه. فمثلا المواطن المغربي حسن البو المعتقل منذ سنة ١٩٧٦ والمحكوم علية بالسجن لمدة ٢٠ عاما يعاني من الامراض العقلية والتى ادت به إلى محاولة الانتحار. وتؤدى هذه الاوضاع إلى موت العديد من المعتقلين السياسيين كالمحامي السوري الاستاذ الدلبي الذي مات في نوفمبر « تشرين الثاني» ١٩٨٣. والوزير المصري السابق السبد عبد العظيم أبو العطي الذي مات في تشرين الثاني أيضا ١٩٨٣. بالاضافة إلى الشباب المغاربة الذين ماتوا على أثر الاضرابات عن الطعام. حيث الاضراب عن الطعام أصبح السلاح الوحيد الذي يمكن استعماله لتحسين ظروف الاعتقال. ففي خلال الأشهر الأخيرة نظم المعتقلون إضرابا عن الطعام في المغرب وفي

سجن المحطة بعمان في الأردن وفي تونس والجزائر وفلسطين المحتلة.

ولا تنتهي معاناة المعتقلين بعد إطلاق سراحهم، فهم سيواجهون قضايا العودة إلى الحياة الاجتماعية ومن بينها مسألة العمل، ففي المدة الاخيرة في تونس قام بعض السجناء السابقين من حركة الاتجاه الإسلامي بالاضراب عن الطعام للمطالبة بتمكينهم من الرجوع إلى وظائفهم، كما يخضع المعتقلون السابقون إلى مراقبة بوليسية متواصلة وللعقوبات الادارية، فالسلطات ترفض منحهم جوازات سفر وقد تمنعهم من مغادرة التراب. ففي الأردن تفيد بعض المصادر بأن ٢٨٠٠ شخصا محرومون من جوازت سفرهم. وفي البحرين تذهب السلطات إلى حد حرمان أقارب المعتقلين من جوازت سفرهم أيضاً وفي بعض الاحيان تلجأ السلطات إلى فرض الإقامة الجبرية على المعتقلين سابقا، وهناك اليوم حوالي ١٤٨ فلسطينيا من كتاب ومحامين ورؤساء بلديات سابقين وضعتهم السطات الإسرائيلية تحت الإقامة الجبرية.

ولو اخذنا بعض المقتطفات من الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه أغلب الحكومات العربية مثل:

١- لا يجوز متابعة أي شخص من أجل آرائه

٢- لكل شخص الحق في حرية التعبير. ويمثل هذا الحق حرية اختيار وتلقي وترويج الأنباء والأفكار مهما كان نوعها وبدون اعتبار للحدود الجغرافية وبشكل شفوي أو مكتوب أو مطبوع الخ...

نرى أن هذه الحكومات لاتحترم فحوى ما وقعت عليه وهي لاتكتفي بانتهاك القانون الدولي فحسب وإنما تخرق دساتيرها التي تضمن في كثير من الأحيان الحريات الفردية والجماعية.

ويذهب الحكام في بعض الاحيان إلى نفي وجود المعتقلين السياسيين، فالسلطات السعودية تذهب إلى حد إنكار وجود مواطنين سعوديين يحملون الهوية الواردة في القوائم التي نشرتها مؤخراً بعض المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. ولقد إعترف مؤخراً العاهل المغربي بوجود ٤ أو ٥ سجناء سياسيين في مملكته. وبشكل عام فان السلطات توجه للسجناء نعوتا من نوع «المجرمين» و«المتآمرين» و«مثيري الفتنة».

وعلى الرغم من تلك الإدعاءات فإن أغلبية المعتقلين هم من معتقلي الرأي الذين لم يفعلوا شيئا سوى التعبير عن آرائهم أو الانتماء إلى جمعية أو حزب أو نقابة أو ممارسة حقهم في الاجتماع أو التظاهر أو الإضراب.

إن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في الوطن العربي تدعو العالم العربي والدولي للمطالبة باطلاق سراح

هؤلاء السجناء فورا وبدون قيد.

ان هذا الهدف ليس من باب المستحيل إذا ما ضغط الرأي العام الدولي على السلطات واذا ما عبر عن دعمه للمعتقلين وللجمعيات التي تعمل لصالحهم. ولئن كانت الأولوية للنضال الذي يخوضه المواطنون والجمعيات في الداخل من أجل الحريات فانه لايجب التقليل من أهمية الدعم الدولي.

إن المساعي المشتركة التي قامت بها الهئيات العربية والدولية للدفاع عن حقوق الإنسان أعطت أكلها إذ أفرجت السلطات في الأشهر الاخيرة عن العديد من السجناء في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن وسوريا..

وبهذه المناسبة تتقدم الجمعية بالشكر لكافة الهيئات العربية والدولية والصحافيين والمحامين والأطباء الذين عملوا لصالح المعتقلين السياسيين في الوطن العربي، وأنه لمن الضروري مواصلة هذا العمل لتحسين ظروف الاعتقال والافراج عن معتقلين آخرين وبالتالي الوصول إلى الهدف المنشود ألا وهو الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين سجناء الرأي في الوطن العربي.

ومن جهتنا وعلى الرغم من إمكانيات الجمعية المحدودة، فلقد قمنا خلال السنتين المنصرمتين بالعديد من المبادرات لصالح السجناء السياسيين في الوطن العربي. ولقد أصدرت الجمعية ولأول مرة تقريراً عن انتهاك حقوق الإنسان في الوطن العربي. كما ساهمت الجمعية في الحملات التي تمت لصالح ضحايا القمع في تونس والمغرب ولصالح المعتقلين السياسيين السورين بمناسبة الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي «فرانسوا ميتران» إلى دمشق. كما تدخلت الجمعية لصالح سجناء آخرين في الجزائر والعراق والأردن.

وان كان من المفروض إطلاق سراح معتقلي الرأي فان بقية المعتقلين السياسيين، أولئك الذين وجهت لهم تهمة التعدي على الأشخاص أو الأملاك لهم الحق أيضا في احترام ذواتهم البشرية وفي تقديمهم إلى محاكم عادلة يحضرها مراقبون عن الهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

أما المقاومون الفلسطينيون واللبنانيون الذين يناضلون ضد الاحتلال الإسرائيلي من أجل حق شعوبهم في تقرير المصير فإنه من حقهم التمتع بالمعاملة التي تضمنها القوانين الانسانية للحرب وخاصة معاهدات جنيف، كما يجب إحترام هذه المعاهدات من أجل سجناء الحرب العراقيين والايرانيين.

ومن ناحية أخري فإن الكتمان يحيط بالايقافات والاعتقالات والمحاكمات. فالسلطات لاتنشر أسماء المعتقلين وتترك بالتالي المجال مفتوحا للاشاعات والمعلومات المنقوصة. كما يصعب على المحامين الاتصال بموكليهم والاطلاع على الملفات. وكثيرا ما تكون

المحاكمات سرية أو في ظروف لا تسمح للصحافة ولهيئات حقوق الانسان بالقيام بمهامها.

وفي هذه الظروف توجه الجمعية نداء من أجل:

١- نشر أسماء الأشخاص المعتقلين واسباب ايقافهم.

٢- التحديد الفعلي لفترة الايقاف التحفظي وتمكين الموقوفين من إختيار محام للدفاع عنهم.

٣- إلغاء المعاملات القاسية والتعذيب والعقوبات الجسدية.

٤- إطلاق سراح كل شخص إذا لم توجه له تهمة بعد الايقاق التحفظي.

٥- السماح للمنظمات المحلية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وللصحافة بحضور المحاكمات.

٦- السماح للهيئات المختصة بالقيام بتحقيقات عن ظروف الاعتقال.

إن وضعية المعتقلين السياسيين المتدهورة وعددهم الهائل ليست إلا مظهراً من مظاهر انتهاك السلطات لحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في الوطن العربي. فليس من الغريب أن تكون الأقطار التي تضم أكبر عددا من السجناء السياسيين هي الأقطار التي ترفض السلطات فيها رفضا باتا ممارسة حرية الرأي والاعتقاد والتعبير وحرية الصحافة وحق تشكيل الجمعيات والتظاهر...

أما السلطات في الأقطار الأخرى التي تسمح في حدود معينة بممارسة تلك الحريات فانهم يضعون أمام تلك الممارسة عدداً كبيراً من التضييقات ويهددون بتسليط العقوبات على كل من تحدثه نفسه باجتياز الحدود المسموح بها.

وهكذا فان الحكام العرب يعملون بكل مافي وسعهم على المحافظة على سيطرتهم وخاصة على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في بلدانهم. أما المواطنيين أو رعاياهم فعليهم السكوت والرضوخ وتحاشي كل نقد أو على الاقل أن لا يتجاوزوا العتبة المتحركة والمتحولة للنقد المسموح به.

ولكل هذا فإن النضال من أجل تحرير معتقلي الرأي واحترام حقوق السجناء السياسيين هو في صدارة النضال من أجل الحريات ■

وثائق

* تبنت هذه المبادىء مجموعة من خبراء القانون الدولي والأمن القومي وحقوق الإنسان في أكتوبر ١٩٩٥ بدعوة من مركز المادة ١٩ والمركز الدولي ضد الرقابة، بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية التطبيقية بجامعة ويتووترسراند، وقد عقد اللقاء في جنوب أفريقيا.

مبادىء جوهانسبرج حول الأمن القومي وحرية التعبير والحصول على المعلومات*

مقدمة

قامت هذه المبادىء على أساس القانون الدولي والإقليمي والمعايير المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، مستنبطة ممارسة الدولة (كما تنعكس، iner alia، في أحكام المحاكم الوطنية)، والمبادىء العامة للقانون المعترف بها بين الأمم.

وتقر هذه المبادىء بصلاحية مبادىء سيراكوزا حول قصور ونواقص شروط العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبنود الحد الأدنى ومعايير باريس الدنيا لمعايير حقوق الانسان في حالة الطوارىء[1].

تمهيد

شارك الحضور في صياغة المبادىء التالية:

إعترافاً بأن الإقرار بالكرامة الانسانية المتأصلة والحقوق المتساوية والثابتة لكل أعضاء الأسرة الإنسانية هي أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم طبقاً للمبادىء المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة؛

إقتناعاً بأنه من الضروري، إذا كنا لا نريد للناس أن يجبروا على اللجوء إلى الثورة ضد الإستبداد والقهر، حماية حقوق الإنسان بحكم القانون؛

وتأكيداً لإيمانهم بأن حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات أمران حيويان للمجتمع الديمقراطي وأنهما ضروريان للتقدم والرفاه وللتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى؛ وآخذين في الإعتبار الفقرات ذات الصلة

من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وإتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومبادىء الأمم المتحدة الأساسية لاستقلال القضاء والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب والإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والإتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان؛

ووعياً بأن بعض الإنتهاكات الأكثر خطورة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية تُبرر من قبل الحكومات بوصفها ضرورية لحماية الأمن القومي؛

وواضعين في الذهن أنه من البديهي، إذا ما أريد للناس أن يكونوا قادرين على مراقبة سلوك حكوماتهم والمشاركة بشكل كامل في مجتمع ديمقراطي، أن يحصلوا على ما تحوزه الحكومة من معلومات؛

وتطلعاً إلي تأسيس إعتراف واضح بالمدي المحدود للقيود على حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات والتي قد تُفرض لمصلحة الأمن القومي، من أجل ثني الحكومة عن استخدام ذريعة الأمن القومي لوضع قيود غير مبررة على ممارسة هذه الحريات؛

واعترافاً بضرورة الحماية القانونية لهذه الحريات من خلال سن قوانين دقيقة ومحكمة، تكفل الشروط الأساسية لحكم القانون؛

وتأكيداً على ضرورة الحماية القضائية لهذه الحريات بواسطة محاكم مستقلة؛ فقد إتفقنا على المبادئ التالية وأوصينا بأن تشرع الجهات المختصة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في تشجيع نشرها واعتمادها وتطبيقها على نطاق واسع،

I مبادىء عامة

المبدأ ١ : حرية الرأي والتعبير و الحصول على المعلومات

(أ) لكل فرد الحق في الإعتقاد في مايشاء من آراء بدون تدخل.

(ب) لكل فرد الحق في حرية التعبير، والتي تشمل حرية البحث عن، وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من كل الأنواع، بغض النظر عن حدود ما توصل له العلم، سواء كان ذلك شفوياً أو مكتوباً أو مطبوعاً، في شكل فني، أو من خلال أي وسيط آخر يختاره أو تختاره.

(ج) قد تخضع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (ب) لبعض القيود على أسس خاصة، كما قُررت في القانون الدولي، بما في ذلك حماية الأمن القومي.

(د) لا يجوز فرض قيود على حرية التعبير أو الحصول على المعلومات على أساس الأمن القومى ما لم يكن في مقدور الحكومة إثبات أن القيد قانوني وضروري للمجتمع الديمقراطي لحماية مصلحة مشروعة من الأمن القومي[٢]. ويقع على عاتق الحكومة واجب إثبات شرعية القيد .

المبدأ ١-١ : وجوب النص القانونى

(أ) أن يكون أي قيد على حرية التعبير والحصول

على المعلومات بموجب نص قانوني. ويجب أن يكون القانون متاحاً وواضحاً ودقيقاً ومحكماً بحيث يستطيع الأفراد أن يحددوا مسبقاً ما إذا كان فعلاً معيناً محظوراً قانوناً.

(ب) أن يوفر القانون ضمانات كافية ضد سوء الإستخدام، بما في ذلك الفحص القضائي العاجل والكامل والفعال بواسطة محكمة مستقلة للتحقق من سلامة القيد.

المبدأ ١-٢ : حماية المصلحة المشروعة في مجال الأمن القومي

يجب أن يكون لأي قيد على التعبير أو المعلومات تسعى الحكومة إلي تسويغه على أساس من الأمن القومي هدف حقيقي، و أن يكون له نتيجة في حماية مصلحة مشروعة من الأمن القومي يمكن إثباتها.

المبدأ ١-٣ : الضرورة في مجتمع ديمقراطي

يجب على الحكومة، لإثبات ان قيداً ما على حرية التعبير والحصول على المعلومات أمر ضروري لحماية مصلحة مشروعة من الأمن القومي، أن تبرهن علي:

(أ) أن التعبير أوالمعلومات المعنية تطرح تهديداً جدياً لمصلحة مشروعة من الأمن القومي؛

(ب) أن القيد المفروض هو الوسيلة الممكنة الأقل تقييداً لحماية تلك المصلحة؛

(د) أن القيد ينسجم مع المبادىء الديمقراطية.

المبدأ ٢ : المصلحة المشروعة في مجال الأمن القومي

(أ) لا يكون القيد الذي تسعى الحكومة لتبريره على أساس من الأمن القومي مشروعاً ما لم يكن غرضه الأصلي ونتيجته المثبتة هي حماية وجود البلد أو وحدة أراضيه في مواجهة استخدام القوة أو التهديد بإستخدامها، أو بقدرة البلد على الرد على إستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، سواء كانت من مصدر خارجي، كالتهديد العسكري، أو من مصدر داخلي، مثل التحريض بإسقاط الحكومة عن طريق العنف.

(ب) لا يكون القيد الذي تسعى الحكومة لتبريره على أساس من الأمن القومي، على وجه الخصوص، مشروعاً، إذا كان غرضه الأصلي ونتيجته المثبتة هي حماية مصالح لا تتصل بالأمن القومي، بما في ذلك، على سبيل المثال، حماية الحكومة من الحرج بسبب مشاكلها المالية، أو كشف أخطائها، أو إخفاء المعلومات حول سير مؤسساتها العامة أو لترسيخ أيديولوجيا معينة، أو لإخماد اضطراب في مجال الصناعة.

المبدأ ٣ : حالات الطوارىء

في وقت الطوارىء العامة التي تهدد حياة البلاد ووجود ما أعلن أنه رسمي وقانوني طبقاً للقانون المحلي والدولي، للدولة أن تفرض قيوداً على

حرية التعبير وتداول المعلومات ولكن فقط في حدود ما تتطلبه مقتضيات الوضع بالضبط وفقط عندما لا تتعارض مع الإلتزمات الأخرى للدولة نحو القانون الدولي.

المبدأ ٤ : منع التمييز

لا يجوز في أي حالة، بما في ذلك الإستناد على مبررات الأمن القومي، أن يشمل القيد على حرية التعبير والحصول على المعلومات التمييز على أساس العرق أو اللون أو النوع، أواللغة أو الديانة، الإعتقاد السياسي أو غيره، أو الأصل الاجتماعي أو القومي، أو الجنسية، أو الملكية، أو المولد أو أي أوضاع أخري.

II. القيود على حرية التعبير

المبدأ ٥: حماية الرأي

لا يجوز أن يتعوض أي فرد لأي نوع من التقييد، أو العقاب أو الأذى بسبب آرائه/ها أو معتقداته/ها.

المبدأ ٦ : التعبير الذي يمكن أن يشكل تهديداً للأمن القومي

بموجب المبدأين ١٥ و ١٦، يُعاقب التعبير بوصفه تهديداً للأمن القومي فقط إذا ما استطاعت الحكومة إثبات أن:

(أ) التعبير يرمي إلي التحريض على عنف وشيك؛

(ب) التعبير سيحرض على هذا العنف على الأرجح؛

(ج) هناك رابطة مباشرة بين التعبير وبين أرجحية أو حدوث مثل هذا العنف.

المبدأ ٧ : حماية التعبير

(أ) بموجب المادتين ١٥ و١٦، لا تعتبر الممارسة السلمية لحق التعبير تهديداً للأمن القومي ولا تخضع لأية قيود أو عقوبات. ويشمل التعبير الذي لا يشكل تهديداً للأمن القومي، لكنه لا يقتصر على ذلك، التعبير الذي:

(i) يؤيد التغيير غير العنفي لسياسة الحكومة أو للحكومة ذاتها؛

(ii) يشكل نقداً أو تحقيراً للأمة أو الدولة أو رموزها، والحكومة أو وكالاتها أو موظفيها العموميين [٢]، أو أمة أجنبية أو دولتها أو رموزها وحكومتها ووكالاتها الحكومية أو موظفيها العموميين؛

(iii) يشكل رفضاً أو تأييداً لرفض، على أساس الدين أو العقيدة أو الضمير، للتجنيد الإجباري أو الخدمة العسكرية، أو لنزاع معين، أو للتهديد بإستخدام القوة أو استخدامها لحل النزاعات الدولية؛

(iv) يتجه إلي توصيل معلومات عن مزاعم بانتهاكات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

(ب) لا يُعاقب أي فرد لنقده أو إهانته للأمة، أو

الدولة أو رموزها، أو الحكومة أو وكالاتها أو موظفيها العموميين، أو أي أمة أجنبية أو دولتها أو رموزها أو حكومتها أو وكالاتها أو موظفيها العموميين مالم يكن النقد قد استهدف التحريض على عنف وشيك.

المبدأ ٨: حدود إذاعة الأنشطة التي قد تهدد الأمن القومي

لا يجوز منع التعبير أو العقاب عليه بسبب أنه ينقل معلومات صادرة عن أو حول منظمة أعلنت الحكومة أنها تهدد الأمن القومي أو مصلحة ما مرتبطة به.

المبدأ ٩ : استخدام لغة الأقلية أو لغات أخري

لا يجوز مطلقاً منع التعبير، مكتوبا كان أم شفهياً، بسبب أنه تم بلغة معينة، خاصة لغة الأقلية القومية.

المبدأ ١٠ : التدخل غير القانوني لطرف ثالث ضد حرية التعبير

الحكومات ملزمة بإتخاذ تدابير معقولة لمنع المجموعات الخاصة أو الأفراد من التدخل بشكل غير قانوني ضد الممارسة السلمية لحرية التعبير، حتى عندما يكون التعبير ناقداً للحكومة أو سياساتها. والحكومات، على وجه الخصوص، ملزمة بإدانة الأفعال غير القانونية الرامية إلي إسكات التعبير، والتحري عن المسئولين عن مثل هذه التصرفات وجلبهم إلي العدالة.

III- القيود على حرية الحصول على المعلومات

المبدأ ١١ : قاعدة عامة حول الحصول على المعلومات

لكل فرد الحق في الحصول على المعلومات من السلطات العامة، بما من ذلك المعلومات المتعلقة بالأمن القومي. ولا يفرض قيد على هذا الحق على أساس الأمن القومي إلا إذا كانت الحكومة تستطيع إثبات أن هذا القيد قانوني وضروري في ظل مجتمع ديمقراطي لحماية مصلحة مشروعة من الأمن القومي.

المبدأ ١٢ : المعنى الدقيق للإستثناء الأمني

يجب ألا ترفض الدولة إتاحة كافة المعلومات المتعلقة بالأمن القومي بشكل مطلق، وإنما يجب أن تحدد من خلال القانون فحسب تلك الأنواع المعينة والمحددة من المعلومات والتي من الضروري الاحتفاظ بها لحماية مصلحة مشروعة من الأمن القومي.

المبدأ ١٣ : كشف المصلحة العامة

أن تكون المصلحة العامة في معرفة المعلومات إعتباراً أساسياً في كل القوانين والقرارت الخاصة بالحق في الحصول على المعلومات.

المبدأ ١٤ : الحق في المراقبة المستقلة لرفض الوصول إلي المعلومات

الدولة ملزمة بإتخاذ إجراءات ملائمة لتفعيل الحق في الحصول على المعلومات. وتتطلب هذه التدابير من السلطات، إذا ما رفضت طلبا

للحصول على معلومات، أن تحدد أسبابها في ذلك كتابة وبأسرع ما يمكن؛ وأن تنص على حق مراجعة وقائع وصحة الرفض بواسطة سلطة مستقلة، بما في ذلك بعض أشكال المراجعة القضائية. ويجب أن يكون للسلطة المُراجِعة الحق في فحص المعلومات المحجوبة[٤].

المبدأ ١٥: قاعدة عامة في كشف المعلومات السرية

لايعاقب أي شخص على أسس تتعلق بالأمن القومي لافشائه معلومات إذا:

(١) إذا كان الافشاء لا يضر حقيقة أو لا يرجح أنه سيلحق ضرراً بمصلحة مشروعة من الأمن القومي، أو:

(٢) إذا كانت المصلحة العامة في معرفة المعلومات تفوق الضرر الذي يسببه كشفها.

المبدأ ١٦: المعلومات المتحصل عليها من خلال الخدمة المدنية

لا يجوز أن يتعرض أي شخص للأذي على أسس تتعلق بالأمن القومي بسبب كشفه لمعلومات حصل/ حصلت عليها بفضل الخدمة المدنية إذا كانت المصلحة العامة في معرفة المعلومات تفوق الضرر الذي يسببه كشفها.

المبدأ ١٧: المعلومات داخل الحقل العام

بمجرد أن تصبح المعلومات متاحة، حتي و لو بطرق غير شرعية، فإن أي تبرير لمحاولة وقف المزيد من النشر يبطله الحق العام في معرفتها.

المبدأ ١٨: حماية المصادر الصحفية

لاتستخدم حماية الأمن القومي كسبب لإجبار الصحفي على كشف أي مصدر سري.

المبدأ ١٩: الوصول إلي المناطق الخاضعة للقيود

لا يكون أي قيد على حرية تدفق المعلومات ذا طبيعة معوقة لأهداف حقوق الانسان والقانون الإنساني، وعلى الحكومات، على وجه الخصوص، ألا تمنع الصحفيين أو ممثلي المنظمات الحكومية أو غير الحكومية ذات التفويض الذي يتعلق بمراقبة الإلتزام بحقوق الانسان أو المعايير الإنسانية من دخول المناطق التي توجد أسباب معقولة للإعتقاد بأنه تُرتكب أو أُرتكبت فيها إنتهاكات لحقوق الانسان أو القانون الانساني. ولا يجوز للحكومة أن تبعد الصحفيين وممثلي هذه المنظمات عن المناطق التي تشهد عنفاً أو نزاعاً مسلحاً إلا إذا كان وجودهم يشكل خطراً واضحاً لسلامة آخرين.

IV. حكم القانون وقضايا أخري

المبدأ ٢٠: قاعدة عامة للحمايات القانونية

يكفل لأي أي شخص متهم في جرائم متعلقة بالأمن [٥] تتضمن حرية التعبير أو المعلومات كافة قواعد الحمايات القانونية التي هي جزء من القانون الدولي. وهي تتضمن الحقوق التالية ولكنها لا تقتصر عليها:

(أ) الحق في إفتراض براءته؛

(ب) الحق في ألا يعتقل تعسفياً؛

(ج) الحق في أن يبلغ فوراً بالإتهامات والقرائن التي تدعم الدليل ضده/ها بلغة يفهمها؛

(د) الحق في الإتصال الفوري بمحام يختاره؛

(هـ) الحق في محاكمة خلال وقت مناسب؛
(و) الحق في وقت كاف لإعداد دفاعه/ها؛
(ز) الحق في محاكمة عادلة وعلنية بواسطة محكمة مستقلة ومحايدة؛
(ح) الحق في استجواب شهود الإدعاء؛
(ط) الحق في ألا يقدم أي دليل في المحكمة ما لم يكشف عنه للمتهم ويتاح له/ لها فرصة دفعه؛
(ي) الحق في الإستئناف إلي محكمة مستقلة تتمتع بسلطة مراجعة القرار في ضوء القانون والحقائق وسلطة إلغائه.

المبدأ ٢١ : الوسائل الشرعية لاسترداد الحق

تتاح كل الوسائل الشرعية لاسترداد الحق، بما فيها الوسائل الخاصة، مثل التحقيق في قانونية الإعتقال أو amparo، للأشخاص المتهمين فى جرائم تتعلق بالأمن، بما في ذلك الإتهامات أثناء فترات الطوارىء العامة التي تهدد حياة القطر، كما هو محدد في المبدأ الثالث.

المبدأ ٢٢ : الحق في المثول أمام محكمة مستقلة

(أ) يحاكم المتهم، كحق له في الإختيار، في جريمة تتعلق بالأمن بواسطة هيئة محلفين، حيث يوجد هذا العرف، أو بواسطة قضاة مستقلين حقيقةً. وتعتبر محاكمة أفراد متهمين في جرائم تتعلق بالأمن أمام قضاة لايتمتعونبالحصانة من الفصل إثباتاً كافيا لاثبات انتهاك الحق في المحاكمة بواسطة محكمة مستقلة.

(ب) لا يحاكم أي مدني في أية حال في جريمة تتعلق بالأمن أمام محكمة عسكرية.
(ج) لا يحاكم أي مدني أو عسكري في أية حال أمام محكمة خاصة أو محكمة محلية شكلت لغرض محدد.

المبدأ ٢٣ : الرقابة المسبقة

لا يخضع التعبير لرقابة مسبقة لصالح حماية الأمن القومي، فيما عدا وقت الطوارىء العامة التي تهدد حياة البلاد حسب الشروط الواردة في المبدأ الثالث.

المبدأ ٢٤ : العقوبات غير المتناسبة مع الجرم

لا يخضع أي فرد أو وسيلة إعلام أو منظمة سياسية أو غيرها من المنظمات لعقوبات أو قيود أو جزاءات، بسبب جريمة تتعلق بالأمن تشمل حرية التعبير والعلومات، لاتتناسب مع خطورة الجرم الحقيقي.

المبدأ ٢٥ : علاقة هذه المبادىء بالمعايير الأخري

لا يفسر أي من هذه المبادىء بوصفه يقيد أو يحد أي حق من حقوق الانسان أو الحريات المعترف بها من قبل القانون أو المعايير الدولية أو الإقليمية أو الوطنية.

الهوامش

(١) تم تبني مبادىء سيراكوزا في مايو ١٩٨٤ بواسطة مجموعة من الخبراء إلتقوا بدعوة من اللجنة الدولية للحقوقيين والجمعية الدولية لقانون العقوبات والجمعية الأمريكية للجنة الدولية للحقوقيين، ومؤسسة مورجان الحضرية لحقوق الإنسان، والمعهد الدولي للدراسات العليا في علوم الجريمة. وتم تبني معايير باريس الدنيا في أبريل

١٩٨٤ بواسطة مجموعة من الخبراء تحت رعاية جمعية القانون الدولي.

(٢) لأغراض هذه المبادىء، فإن المجتمع الديمقراطي هو ذلك المجتمع الذي يتمتع بحكومة مسئولة حقيقية أمام كيان أو جهاز متمايز عنها؛ ولها إجراء إنتخابات دورية حقيقية من خلال إقتراع عام ومتكافئ بواسطة تصويت سري يكفل التعبير الحر عن إرادة الناخبين؛ ومجموعات سياسية تتمتع بحرية التنظيم في معارضة الحكومة القائمة؛ وضمانات قانونية فعالة للحقوق الأساسية تنفذها سلطة قضائية مستقلة. وهذه الصيغة الدستورية تقوم على التعريف الذي طرحه الأستاذ س. أ. دي سميث في: Commonwealth and its Constitution, London : Stevens & Sons, 1964) وقد زود بالإشارة إلي المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

(٣) "«موظفو العموم» ، المعنيون في هذه المبادئ، يشملون رئيس الدولة؛ ورئيس الحكومة؛ وكافة موظفي الحكومة بما فيهم الوزراء وكل ضباط الجيش وقوات الأمن والشرطة؛ وكل الأفراد الذين يشغلون مواقعهم بالإنتخاب.

(٤) الأسس الإضافية لحصول الشخص على وتصحيح المعلومات الشخصية في ملفاته مثل الحق في الخصوصية، لا تقع في النطاق الذي تغطيه هذه المبادىء.

(٥) لأغراض هذه المبادىء، فإن "الجريمة المتعلقة بالامن" هي فعل أو اهمال للواجب تزعم الحكومة أنه يجب أن يعاقب عليه من أجل حماية الأمن القومي أو مصلحة وثيقة الصلة به ■

دعوة للكتاب

تخطط هيئة تحرير هيئة تحرير "رواق عربى" لتناول المحاور التالية فى الأعداد القادمة من المجلة. و"رواق عربى" تأمل أن تثير هذه المحاور إهتمام المثقفين العرب بما يدفعهم لإمدادنا بمساهماتهم.

١- مداخل مختلفة لتدعيم حقوق الإنسان
* المدخل الثقافى.
* مدخل الإصلاح القانونى.
* المدخل السياسى
* المدخل السيكولوجي.

٢- الإتجاهات القومية العربية وحقوق الإنسان:
* الديمقراطية فى فكر وممارسات الإتجاهات القومية العربية.
* حق المواطنة فى فكر وممارسات الإتجاهات القومية العربية.
* صورة الآخر فى فكر وممارسات الإتجاهات القومية العربية.
* حقوق المرأة فى فكر وممارسات الإتجاهات القومية العربية.
* الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لدى الإتجاهات القومية العربية.

٣- الحقوق الإقتصادية والإجتماعية بين الدولة والمجتمع المدنى:
* مشكلات دور الدولة في حماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.
* مؤسسة الأوقاف والحقوق الإقتصادية والإجتماعية.
* الجمعيات الخيرية والزكاة في الخبرة العربية: الماضى والحاضر.
* التعاونيات في الخبرة العربية الحديثة.

٤- الليبراليون العرب وحقوق الإنسان:
* الديمقراطية فى فكر وممارسات الليبراليين العرب.
* حق المواطنة فى فكر وممارسات الليبراليين.
* صورة الآخر فى فكر وممارسات الليبراليين.
* حقوق المرأة لدى الليبراليين.
* الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لدى الليبراليين العرب.

٥- حركة التنوير الفكرى وقضايا حقوق الإنسان:
* الحرية والمساواة فى الفكر التنويرى العربى.
* دور العقل لدى التنويريين العرب.
* مفهوم الإنسان لدى التنويريين العرب.
* المنهج الإصلاحى لدى حركة التنوير العربية.
* صورة مجتمع المستقبل (أو المدينة الفاضلة) في فكر التنوير العربى.
* كيف قرأ التنويريون العرب التراث العربى الإسلامى.

٦- الماركسيون العرب وحقوق الإنسان:
* الديمقراطية فى فكر وممارسات الماركسيين العرب.
* حق المواطنة فى فكر الماركسيين العرب.
* صورة الآخر لدى الماركسيين العرب.
* حقوق المرأة لدى الماركسيين العرب.
* الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لدى الماركسيين العرب.

٧- الفرد والجماعة وحقوق الإنسان:
* الفرد والجماعة في التراث العربى الإسلامى.
* مفاهيم الفرد والجماعة في فكر النهضويين العرب.
* المجتمعات العربية المعاصرة: مقومات الفردية والجماعية.
* الفرد والجماعة في السياسة العربية.

٨- الإسلاميون العرب وحقوق الإنسان:
* الديمقراطية فى فكر وممارسات الإسلاميين العرب.
* حق المواطنة فى فكر الإسلاميين العرب.
* صورة الآخر لدى الإسلاميين العرب.
* حقوق المرأة لدى الإسلاميين العرب.
* الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لدى الإسلاميين العرب.

٩- سيكولوجيا حقوق الإنسان:
* حقوق الإنسان لدى الشخصية السلطوية.
* حقوق الإنسان لدى الشخصية الدوجماتية.
* علم النفس المعرفى وحقوق الإنسان.

قواعد النشر

١ - معايير النشر فى "رواق عربى" هى الجدة، والتناول الموضوعى والعلمى للقضايا موضع التناول في كافة المساهمات. ويُشترط ألا تكون الإسهامات المقدمة للمجلة قد نُشرت أو مرسلة للنشر في مطبوعات أخرى (مجلدات، كتب ، دوريات.. إلخ).

٢- تخضع الدراسات الواردة للتحكيم، ويجرى إعلان المؤلفين بالقرار فى غضون ثلاثة شهور من إستلام المادة.

٣- يتم توثيق المادة المرسلة للنشر بذكر المصادر والمراجع وفقاً للقواعد الأكاديمية المتبعة

٤- يُرفق مع الإسهامات المختلفة تعريف بالكاتب وبإسهاماته الفكرية وعمله الحالى.

٥- تفضل هيئة التحرير تقديم النصوص المقترحة للنشر على أسطوانات DIS-KETTES، ويُفضل برنامج MICROSOFT، تجنباً للأخطاء المحتملة فى قراءة المادة، وتسهيلاً لعمليات التصحيح والإعداد للطباعة.

٦- تكون الدراسة فى حدود ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ كلمة، وأن يُرفق بها ملخص لها لايتجاوز ٥٠٠ كلمة.

٧- يُكتب التقرير فى حدود ٢٠٠٠ كلمة.

٨- يتفق المفكرون مع هيئة التحرير على الموضوعات التى يرغبون فى تناولها، وتتولى هيئة التحرير تكليف كاتب آخر بالرد عليها.

٩- يكون عرض الكتاب فى حدود ٢٠٠٠ كلمة.

١٠- فى حالة قبول المساهمات تقوم المجلة بدفع مكافأة رمزية.

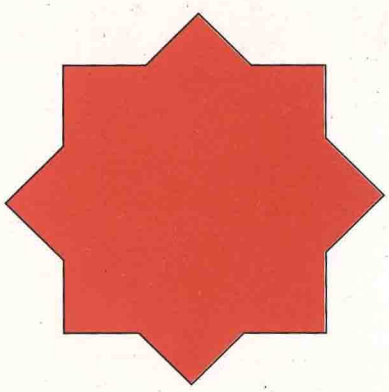

رواق عربي فصلية تستهدف دراسة الواقع العربي من منظور حقوق الإنسان ، والبحث عن مداخل متوافقة مع الثقافة العربية لتطبيق هذه الحقوق وتعزيز إحترامها ، والكشف عن إسهام الأجيال المتعاقبة من المفكرين والمبدعين العرب في إغناء وتأصيل قيم إنسانية وديمقراطية والنضال من أجل إنهاء الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وهزيمة الفكر التسلطي الذي يبررها .

كما تستهدف تشجيع التأليف والإبداع والنشر في مجال حقوق الإنسان وصولاً إلي تأسيس فكر ينير الطريق لبناء حضارة عربية وإنسانية جديدة .